شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 9 - October 2003

العدد التاسع – اكتوبر ٢٠٠٣

عريضة جديدة تطالب بالإصلاحات

تمثيل الدين أم المجتمع؟
أدلجة الدولة والمسار المقطوع

في الأزمة السعودية

مصرع القبيلة أم الدولة؟

الحركة الإنفصالية السعودية
التميّز الثقافي والأسنان السياسيّة

بكائيات ألم عثمانية
الدولة السعودية تدخل عالم الإحتضار

الإصلاح السياسي في السعودية والخيارات الصعبة

الشيعة السعوديون ورد الفعل النمطي على الطائفية

صراع الإرادات:
وطنٌ ينتظرُ فارساً

إبتهال

كُلّ مَنْ نهواهُ ماتْ
كُلُّ ما نهواهُ ماتْ
ربّ ساعدنا بإحدى المعجزاتْ
وأَمِتْ إحساسنا يوماً
لكيْ نقدرَ أن نهوى الولاةْ!

★ ★ ★

واعظ السلطان

حدّثنا الإمامْ
في خُطبةِ الجمعةِ
عن فضائلِ النظامْ
والصبرِ والطاعةِ والصيامْ
وقالَ ما معناهُ:
إذا أراد ربّنا
مصيبةً بعبدٍ ابتلاهْ
بكثرةِ الكلامْ
لكنه لم يذكر الجهادَ في خُطبَتِهِ
وحين ذكّرناهْ
قال لنا: عليكمُ السلامْ!
وبعدها قامَ مُصلّياً بنا
وعندما أذّنَ للصلاهْ
قال:
نَعَم... إلهَ إلاّ اللهْ!

★ ★ ★

سرّ المهنة

إثنان في أوطاننا
يرتعدانِ خيفةً
مِنْ يقظةِ النائمْ:
اللصُّ والحاكمْ!

★ ★ ★

أسلوب

كُلّما حلّ الظلامْ
جدّتي تروي الأساطيرَ لنا
حتّى ننامْ
جدّتي معجبةٌ جدّاً
بأسلوبِ النظام!

★ ★ ★

إزدحام

كُلُّ الدروبِ امتلأتْ
بالشرطةِ السرّيّهْ
فالحمدُ للهِ على رحمتهِ
والشكرُ للوالي على خُطّتهِ الأمنيّهْ
لم يترك الشرطةُ شِبراً فارغاً
يُمكنُ أن يسلُكهُ الضّحيّهْ!

★ ★ ★

شعر: احمد مطر

بسم الله الرحمن الرحيم

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

الورقة الاولى

ضخّ الأفكار واستشراف المستقبل

هذه المجلّة تستهدف ضخّ الأفكار والرؤى واستشراف المستقبل المتعلق بالمملكة العربية السعودية. هذا ما نستطيع أن نقوله للإخوة الذين يعتبون على (شؤون سعودية) كونها ضعيفة في الجانب الخبري وتنقصها المتابعات التفصيلية عن المملكة بحيث أصبحت مادتها عسيرة الهضم، خاصة مع افتقادها للصور والمانشيتات وغير ذلك من نواقص، الأمر الذي يجعلها في النهاية أقرب الى المجلة النخبوية منها الى المجلة الشعبية العامة.

ومن وجهة نظرنا، فإن المجلة رغم أنها تبني تحليلاتها واستشرافها على قاعدة معلوماتية واسعة، لكنها لا تتقصد نشر الأخبار ولا تعلّق على جزئياتها، حتى تلك الأخبار الخاصة التي تطلع عليها إدارة المجلة. السبب الأساس هو أن المملكة باتت مكشوفة للقاصي والداني، وأخبارها صارت معروفة، وبإمكان القراء الحصول عليها من مصادر متعددة. ليس ما ينقص المملكة اليوم، نخباً حاكمة ومواطنين، المعلومة؛ فقد مضت تلك السنوات العجاف وجاءت فورة التكنولوجيا لتغيّر الأحوال وتأتي بالبعيد فتجعله قريباً. ما ينقصنا بحق ـ في غياب مراكز الدراسات ـ ما وراء المعلومة نفسها، كيف نفسّرها والى أين تقودنا كدولة وكمجتمع.

لا نختلف حول النواقص والمشاكل التي تتعرض لها المملكة، قد نتحدث عن الفساد وأنواعه، ونقول أن فلانا سرق كذا وكذا، وأن (كذا) تريليون دولار تسرّبت الى جيوب الكبار. لن نختلف حول مشاكل القضاء والبطالة والقمع والأحادية الفكرية، والتكفير وعنف الدولة والسلفيين، كما لن نختلف حول الكليات الأخرى المتعلقة بالإقتصاد والخدمات الإجتماعية كالتعليم والصحة وما أشبه، فهذه أمور متداولة ويناقشها الفرد العادي في المجتمع. وبالتالي مهما أتينا بالمعلومات في هذا الشأن، فإنها لا تضيف شيئاً (كثيراً).

لم تعد مشكلتنا اليوم في المملكة تحديد المشكلة، وتحديد المتسببين فيها من الكبار، ورغم نقص الإحصاءات ـ على مستوى الدولة نفسها ـ والتي لا يستطيع أن يقدمها سوى الجهات الحكومية أو المؤسسات البحثية المتخصصة، فإن ما يعوضنا عن ذلك ـ ولو نسبياً ـ هو أن الإتجاهات العامّة لسياسة الدولة واضحة، ويمكن قراءتها وتحليلها، والخروج باستنتاجات واضحة بشأنها.

مشكلتنا الحقيقية، هي أن الدولة السعودية (المباركة!) تمشي بالبركة كما يقال. فهذه الطريقة تتضمن نوعاً من الأبوية والوصاية والإنفلات من القانون والمحاسبة والتخطيط، وهذا ما يجعل مهمة النخب في المملكة ـ ونحسب أنفسنا منهم ـ تأخذ منحى آخر غير توفير المعلومة بل تحليلها وقرع أجراس الإنذار، من خلال قراءات تستند على نظريات علميّة في السياسية والإنثروبولوجيا، حتى لا نجد بلادنا وقد أصيبت بعطب مزمن.

تقدم (شؤون سعودية) اليوم خدمة للمواطن والمسؤول، ونحن نعلم أن الكثير من المسؤولين يقرؤونها، إما بخلفية أمنيّة، أو للإفادة الشخصية والعامة بشكل من الأشكال. لقد فتحت المجلة الكثير من المغلقات السياسية في فهم سيرورة الدولة، وحاولت جهدها ولاتزال التركيز على القضايا الجوهرية، مبتعدة في ذات الوقت عن الأسلوب البحثي الجاف، وعن التعرّض للأشخاص، من أجل كرامتنا نحن وذوقنا العام! وإلاّ فإنك ستجد سيرة الفساد والمفسدين على كلّ لسان وفي كل بيت.

المهم بالنسبة لنا في هذه المجلة، هو أن نقدّم خدمة لا يستطيع القارئ ـ نقول ذلك بجزم ـ أن يجد نظيرها في مجلاّت أخرى، ونعتذر بداية ونهاية للقرّاء عمّا نسببه لهم من عسر هضم، فنحن نسعى أن تكون لغة المقالات مبسّطة، ولكن ليس كل من يكتب قادر على ذلك!

صراع الإرادات

وطنٌ ينتظر فارساً

مرة أخرى يتنادى جمع من دعاة الاصلاح ينتمون الى طيف واسع من القوى السياسية والاجتماعية والفكرية لدفع عريضة تذكيرية الى ولي العهد أملاً في انصهار الحلقات المعيقة لقرار تاريخي ينتظره الجميع من أجل (تنفيد عملية الاصلاح الجذري والشامل). فالانتظار الطويل الأمد لبدء إنفراج سياسي حقيقي في هذا البلد لم ينتج حتى الآن سوى تراجعاً حاداً في ثقة المجتمع في السلطة، فالترقيعات في ثوب الدولة ما عاد مغرياً بل أن المبدأ نفسه بات مرفوضاً سراً وعلانية، فالفتوق الحاصلة أكبر وأعمق من أن تقبل عملية من هذا القبيل. إن الاصلاح الجزئي والتدريجي قد يلبي أغراض النخبة الحاكمة، ولكنه بالتأكيد لا يحل مشكلات الدولة، والتي تتطلب حلولاً جذرية وشاملة وحاسمة. فتماسك السلطة واستقرارها لا يتوقفان الآن على خيارات حذرة ومبتسرة، بل على قدرة أهل الحكم في المقاربة المباشرة لجوهر المشكلات وتالياً صنع حلول جذرية لها.

عريضة (دفاعاً عن الوطن) التي وقّعها أكثر من ثلاثمائة شخصية وطنية تأتي في سياق المساعي المتصلة من أجل بلورة موقف وطني عام إزاء وضع بات مرشحاً للانجراف نحو المجهول بل المثير للهلع. فحين صدور وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) في يناير من العام الحالي، ولقاء ولي العهد برهط من دعاة الاصلاح، كان الجميع ينتظر قراراً شجاعاً من القيادة السياسية ببدء برنامج الاصلاح السياسي الشامل والجذري، سيما وقد عبّر الأمير عبد الله عن تطابق وجهة نظره في الاصلاح مع محتويات وثيقة الرؤية، تماماً كما هي العادة المتبعة لدى الأمراء في التعبير عن ردود أفعالهم مع من يلتقون بهم من شرائح المجتمع.

العريضة الأخيرة ذكّرت بالمطالب الواردة في وثيقة الرؤية والمشتملة على المطالبة بإصلاح المؤسسات الدستورية للدولة، وإفساح المجال لتحقيق المشاركة الشعبية، وانتخاب مجلس الشورى، وتأهيله الى مرحلة يكون فيها قادراً على ممارسة كافة الصلاحيات التشريعية والرقابية، والفصل بين السلطات، وتدعيم القضاء، واحترام حقوق الانسان، وتشريع عمل مؤسسات المجتمع المدني، والقضاء على الفساد الاداري وهدر المال العام، وتوسيع القاعدة الانتاجية وتطبيق مبدأ التوزيع العادل للثروة، وطرح حلول عملية لمشاكل الفقر والبطالة والتعليم والصحة والاسكان وتمكين المرأة من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية، وتطوير خطاب ديني واعلامي وثقافي وتعليمي ينبذ الواحدية بكافة أشكالها، ويشيع مناخاً تعددياً يسمح بقبول الرأي والرأي الآخر ضمن الدائرة الوطنية والاسلامية والانسانية. إن هذه المذكرة، بالمطالب الواردة فيها، حظيت بإجماع شعبي غير مسبوق، فقد كانت بحق رؤية وطنية تمثل تطلعات مختلف فئات الشعب.

تسعة شهور مضت على اللقاء بين ولي العهد ونخبة من موقعي الوثيقة متوّجاً بوعد قريب بالاصلاح، دون ظهور مؤشرات على إنجاز الوعد، بل كانت هناك من الدلائل ما يفيد عكس الاتجاه الاصلاحي لدى الحكومة.

إن الاستغلال الكثيف والمفتعل أحياناً لقضية الأمن الوطني من جانب الحكومة قد جرى تفسيره لاحقاً من قبل كثير من دعاة الاصلاح على أنه محاولة أخرى للهروب من الخيار الاصلاحي. وعلى الضد من مفهوم الأمن الوطني كما أريد إشاعته رسمياً، رأى موقعو العريضة الأخيرة أن هذا المفهوم يستند على منطلقات خاطئة، وبخاصة حين يتم ربط الأمن الوطني باستقرار السلطة وتماسكها، وبإعادة الاصطفافات الداخلية خلف العائلة المالكة، فيما يغفل عن عمد الأبعاد الجوهرية لهذا لمفهوم. الربط الوثيق بين الأمن الوطني والاصلاح السياسي يمثل الجزء الغائب في الأجندة الرسمية، ولكنه بالتأكيد يقارب بصورة صحيحة قضية العنف. فالحلول الأمنية المعتمدة في التعامل مع الظاهرة هذه لم تسفر سوى عن خلق مزيد من التوتر فضلاً عن كونها زجّت بكافة مصادر الدولة وطاقاتها داخل مواجهة معروفة النتائج، فيما تظل المشكلات الحقيقية مرفوعة الى أجل مفتوح، دون حسم نهائي.

تؤكد العريضة على أن الحلول الأمنية لظاهرة الارهاب المحلي مآلها الفشل حين تفصل عن الابعاد الاخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضالعة في تحريكها. فقد تعاملت الحكومة مع العرض وأغفلت المرض، إذ لم يكن العنف سوى تمظهراً وإفرازاً لأزمات أخرى، حيث أمكن القول بان الدولة أرادت بالحل الأمني الهروب من أخطاءها والتعويض عن خسارتها في الميادين الأخرى من خلال التعويل المفرط على الخيار الأمني.

إن الإخفاقات الأمنية المتواصلة كانت كفيلة بإحداث رنين مدوٍ في الأعلى من أجل التنبّه الى أن الحلول الأمنية لظاهرة العنف ترهن الحكومة لخيار المواجهة المنفردة، حيث تبقى المشكلة محصورة بين المتضررين المباشرين، وتصبح حينئذ المشكلة بين طرفين الحكومة وجماعات العنف.

مبدأ الشراكة بين الشعب والحكومة في تسوية مشكلات الدولة الامنية والسياسية والاقتصادية يؤسس لمدخل صحيح للانتقال الى الدولة الوطنية مكتملة التكوين. فالسلوك العام للنظام السياسي ينبّه الى أن الدولة كانت قائمة على إقتناعات خاصة، تلتقي عند نقطة قريبة من علاقة الأسياد والعبيد، بما تمليه من نمط خاص في العلاقة، والحقوق..مفهوم الشراكة كما يدركه الموقعّون على العريضة تقوم على أساس اعتبار أن الوطن ملك عام، يتقاسم فيه كافة المواطنين المسؤولية، والمصالح، والهموم، والمصير.

غياب الشراكة ـ بحسب مضمون العريضة ـ يشكل العائق الكبير أمام اضطلاع الغالبية المطلقة من السكان بمسؤولية درء الاخطار الداخلية عن الوطن، وهو العامل الأساسي في خروج الدولة عن المسار الصحيح. فالموقعون على العريضة يفصحون عن موقف وطني واضح في دعوتهم للاسهام المشترك بين الشعب والحكومة في إيجاد حلول

شاملة وجذرية لأزمات لم يكونوا سبباً فيها، بل هي النوايا الصادقة والحس الوطني الرفيع دافعهم نحو بلورة رؤية اصلاحية تعين الحكومة على حل مشاكلها.

سلّطت العريضة ضوءا كثيفاً على ظاهرة العنف المحلي وفق رؤية إصلاحية شاملة، تلتقي مع المتبنى الفكري والسياسي لدى القوى الوطنية والدينية المعتدلة. إن وجود فئة مطلقة الزمام تؤكد وجودها من خلال احتكار حق التعبير عن الرأي، وتتسلح بأشكال متطرفة في فرض قناعاتها، في مقابل حرمان القوى السياسية والفكرية المعتدلة عن مزاولة حقها الطبيعي في التعبير عن آرائها لا ريب أنه وفّر أجواء شديدة التوتر في بيئة كان يمكن لأفكار الاعتدال والوسطية أن تثريها وتحبط تأثيرات نزعات التطرف.

ثم ماذا؟

الامتثال الواعي والملتزم بالوسائل المقررة من قبل الدولة في إيصال الصوت المطلبي لم يثمر حتى الآن عن نتائج تبعث على الاعتقاد الصلب بجدوى الاستمرار في تبني (خيار التناصح) فيما لا أفق واضح كما يبدو في عزم الحكومة على المباشرة بتنفيذ ما وعدت من إصلاحات جوهرية وشاملة بحسب ما ورد على لسان ولي العهد. فقد أثبت الموقعون مرة ثانية أنهم على قدر كبير من المسؤولية والالتزام بما قررته الحكومة من وسائل في التعبير عن المطالب، كما أثبتوا مجدداً حرصهم على التوصل الى صيغة توافقية ومرضية بين الحكومة والشعب، فلم يجنحوا رغم تصرّم المدة المقررة لتطبيق ما ورد في وثيقة الرؤية الى خيارات أخرى كتشكيل جبهة سياسية معارضة أو التحريض على العصيان المدني والاضراب العام، ولم يصدر عنهم ما يفيد بحيادهم عن خيار العرائض، رجاء تحريك المياه الراكدة وتحرر صانع القرار من هواجسه.

وتبقى هناك أسئلة مفتوحة: كيف سيكون رد فعل العائلة المالكة؟، هل ينبغي عليها المضي الى أبعد من الزمن الافتراضي للتغيير؟، وهل عليها أيضاً انتظار تحوّل آليات العمل المطلبي؟ أم أن هناك من الأمراء من يراهن على إنكسار التيار الاصلاحي؟

تفترض هذه الاسئلة أن ظروفاً مستتبة محلياً وخارجياً يمكن تكييفها لجهة إقتفاء سلوك مضاد لارادة الاغلبية الشعبية، والتواري عن مواجهة اللحظة المصيرية والحاسمة. ولكن ما يعكسه المشهد الحالي أن هناك إرادة شعبية جامعة على خيار الاصلاح في مقابل نكوص غير مبرر من جانب الحكومة. فرد الفعل المسرف في فتوره والمحمول على نظرة ريبة تجاه كافة التعبيرات الشعبية عن مطالب ذات صفة إجماعية، لا يعدو أن يكون شكلاً من أشكال القطيعة بين المجتمع والدولة، وإحدى تعبيرات أزمة الثقة المستحكمة في مركز السلطة، وهي كفيلة بتفسير إنحباس العائلة المالكة في هواجسها المقترنة بالخوف من إنهيارات في بنيان الدولة.

لقد سعى التيار الاصلاحي في خطابه السياسي الى إيصال رسالة طمأنة الى العائلة المالكة عبر التأكيد على الثوابت الوطنية والدينية، وكان يفترض إستيعاب هذه الرسالة بالمضمون الذي أراده التيار الاصلاحي من أجل حسم التردد في موقف العائلة المالكة إزاء قضية شديدة الالحاح، يجب الاذعان بوجودها ومقاربتها بصورة صحيحة. التمزق الحاصل في شبكة تحالفات السلطة والانفجارات المتوالية في جسد الدولة والتي أخذت أشكال توترات إجتماعية وأمنية وإقصاءات ثقافية وسياسية وتزايد التفاوتات الاجتماعية وانهيار اقتصادي، وفساد إداري لا شك أنه ـ أي التمزق ـ جرّ الدولة بالكامل الى حافة المواجهة مع المصير المحتوم.

ولايبدو حتى الآن هناك من يريد تعليق الجرس..فالدعوة المتواصلة الى الاصلاح السياسي ليست مسموعة فقط، بل إن العائدين من لقاءات كبار الأمراء يحملون معهم خيبة أمل في انفراج يأتي من داخل القصر. وبالرغم من الالحاح على الاندراج ضمن آلية تقليدية في التعبير السياسي عن المطالب، فإن الحاصل النهائي لم يسفر سوى عن تجاهل آخر، وكأن هذه الآلية باتت عاجزة عن تأمين فرص تسوية ممكنة.

ففي هذا العام أفلحت القوى السياسية والاجتماعية الوطنية في الارتقاء بخطابها الاصلاحي الى مستوى التوصل الى صيغ مطلبية حازت على إجماع الغالبية المطلقة من السكان. فالمطالب الواردة في عرائض هذا العام كانت وطنية في روحها واستهدافاتها، تماماً كما أن المشاركين في إعدادها هم ممثلون عن الاطياف السياسية والفكرية في البلاد، وهذا يكشف بوضوح عن أن إرادة شعبية أخذت في التبلور في مقابل إرادة السلطة. إن من المفارقات المدهشة أنه حين فشلت الدولة في إدماج الفئات الاجتماعية، إنبرت الاخيرة لتحقيق هذه المهمة نيابة عن الدولة نفسها، ولكن في ظل ضعف شديد يعتريها، وكأن ثمة تناقضاً بين الاندماج الجماعي وتماسك السلطة، أو أن الدولة حين تعجز عن التحوّل الى دولة وطنية يتكفل المجتمع بتصنيع إرادة وطنية تفرض نفسها على الدولة غير الوطنية، لتحل دولته محل الدولة الراهنة.

ثمة مفارقة أخرى جديرة بالاهتمام عكستها مذكرتا (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) و(دفاعاً عن الوطن) وهي أن الشعور العام بوجود أضرار مشتركة كانت أقدر على توحيد فئات المجتمع. فإن التدمير المنظم للوحدة المجتمعية الذي مارسته الدولة في مرحلة الانتعاش الاقتصادي عن طريق التنمية غير المتكافئة، والتوزيع غير العادل للثروة والسلطة، وسياسات التمييز الطائفي والقبلي والمناطقي، وبالتحديد خلال عهدي الملك خالد والملك فهد، أدى الى إنقسام حاد وعميق في البنية المجتمعية، عكس نفسه في القطيعة بين الفئات الاجتماعية، والمشاعر الفئوية، والعودة للذات الخاصة. ولكن الاخفاقات المتوالية اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وشعور القطاع الأكبر من السكان بالتهديد والخطر المشترك، خلقت أرضية جديدة تلتقي عليها الفئات الاجتماعية.

فيما مضى من السنوات كانت كل فئة ترى نفسها وحدها المتضررة من سياسات التمييز المتّبعة من قبل الدولة، ولكن اليوم وقد تمزق الحجاب الساتر عن أزمة خانقة تحدق بالجميع، وباتت أغلب الفئات الاجتماعية تجد نفسها في قارب واحد، فإن وحدة الهموم تكفلت كما يبدو بتوحيد الصف، إذ يرى الجميع بأن الدولة التي أحدثت قسمة ضيزى في مصالحهم، ومشاعرهم، وثقافتهم في زمن الطفرة، لابد من الارتداد عليها متوحدين في زمن الانهيار.

مهما كانت ردود فعل العائلة المالكة إزاء هذه المذكرة وماسبقها ويليها من مذكرات، فإن ثمة واقعاً بات يفرض نفسه على الارض، فالمجتمع الآن يعيد تشكيل نفسه في هيئة تواضعات سياسية وثقافية قابلة للتحول الى حركة شعبية اعتراضية من شأنها كسر الجمود السياسي، فحسم الخيارات المصيرية لا يتوقف دائماً على أوامر سامية.

(التحرير)

الإصلاح السياسي في السعودية والخيارات الصعبة

محمد الهويمل

لم ينل موضوع سياسي اجماعاً صلباً كما ناله موضوع الاصلاح السياسي في السعودية هذه الايام. فالكل حكومة وشعباً يجمع على ان الاصلاح السياسي قدّر هذا البلد. فالالحاح الشعبي على الاصلاح السياسي في السعودية لم يعد خبراً استثنائياً بل الاستثنائي فيه هو ما يترجمه هذا الخبر من تعبيرات سياسية جماعية سلمية أم عنفية او حتى إشارات ثقافية تفسر الى حد كبير عمق القناعة وصلابتها بضرورة إخراج الدولة من الازمة الطاحنة التي تمر بها عن طريق تبني مسار إصلاحي ديمقراطي.

الضغوط السياسية المتراكمة قد يكون وراء إستشعار كثير من الامراء الى الحاجة للتصريح بأن ليس هناك امام دول المنطقة مجتمعة سوى خيار الاصلاح، بما يترجم الى حد ما الموقف الرسمي في السعودية، هذا الموقف الناشيء سواء عن قناعة داخلية أم عن ضغوط داخلية وخارجية خانقة. نشير هنا الى ان الادارة الاميركية قد عبّرت عن موقفها ازاء الاصلاح السياسي في السعودية في سياق مشروع سياسي اميركي في المنطقة، كما جاء على لسان وزير الخارجية باول العام الفائت ثم ظهر صريحاً على لسان مدير وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية لاحقاً. المشروع السياسي الاميركي يتدشن، كما تعكس شروحات الحاشية السياسية الاميركية، بالاطاحة العسكرية بنظام بغداد يعقبها إحداث تغييرات هيكلية في النظم السياسية المجاورة.

وفيما يتعزز الاتفاق على الاصلاح السياسي في السعودية رسمياً وشعبياً، يتولد السؤال المركزي حول اتجاهات الاصلاح السياسي وحدوده. ولذلك سنحاول هنا تسليط الضوء على خيارين في الاصلاح السياسي في السعودية:

- خيار خارجي وتحديداً اميركي.
- خيار داخلي وينفلق الى خيار شعبي وخيار حكومي.

الخيار الاميركي: إصلاح أم تقسيم

يجدر القول ابتداءً بأن خيار دمقرطة السعودية كان مهملاً في التفكير الاستراتيجي الاميركي خلال العقود الماضية من قبل مؤسسات سياسية اميركية (مثل معهد الشرق الاوسط) وربما بعض المنظرين السياسيين الاميركيين مثل مارتن انديك وهنرى كيسنجر، فالاخير لا يخفي معارضته لأي تطوير ديمقراطي في السعودية.

إن إجهاض الخيار الديمقراطي في السعودية يستقوي عادة بمبررين: الخوف من وصول تيار أصولي راديكالي الى السلطة، وهو خوف أشيع في كتابات المنظرين السياسيين والصحافيين الغربيين. المبرر الثاني: هو تهديد المصالح الحيوية الاميركية وتحديداً النفطية منها، فالديمقراطية قد تفسح الطريق امام مشاريع الاستقلال الاقتصادي وقد تمارس المجالس التمثيلية المنتخبة دوراً في تعطيل الاتفاقيات النفطية بين السعودية والولايات المتحدة الاميركية.

هذان المبرران اكتسبا مزيداً من القوة في عقد التسعينات مع إنهيار الاتحاد السوفيتي وظهور بوادر راديكالية دينية في شمال افريقيا وتحديداً الجزائر أو حتى مصر، واحتفظ المبرران بقوتهما حتى لحظة ارتطام أول طائرة انتحارية بأحد برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك، ثم جاء إنهدام البرجين في الحادي عشر من سبتمبر ليقدّم مكانها مبرراً آخر يصر على إجتثاث الخطر الاصولي من جذوره ولكن هذه المرة من انبثاثاته في الدولة السعودية نفسها.

فالهلع الشديد الذي أصاب قادة الدولة السعودية من ضلوع مواطنيها في إسقاط البرجين، قد أخفى وراءه تهديداً جديّاً ولكن هذه المرة من حليفها الاستراتيجي الذي قرر استبدال أسس العلاقة مع الحكومة السعودية، والتي أخذت من الناحية العملية حيز التنفيذ منذ تنفيذ المخطط الاميركي واسقاط نظام بغداد، ومنذئذ بدأت تجري عملية ازاحة لمراكز الجاذبية إستعداداً لاستبدال الخارطة السياسية للمنطقة.

الادارة الاميركية بتغيير وجه المنطقة تطمع في تغيير الخارطة الجيوبلويتيكية وسيلحقه تغييرات اقتصادية حيث بات من المرجح - استناداً على مؤشرات راهنة - تخفيض أهمية النفط السعودية من خلال تصعيد الدور النفطي المستقبلي للعراق، مع إضافة التعهد الاميركي لروسيا بشراء كميات كبيرة من نفطها والذي قد يطيح في وقت لاحق بالكفاءة السوقية لمنتجات اوبك.

السعودية بلا شك تعيش قلقاً جديّاً على

المستوى الرسمي من التفكير السياسي الاميركي في الوقت الراهن، ولذلك يفهم المراقب بوضوح ميولها الشديدة نحو البحث عن حلفاء جدد تستقوي بهم على حليف الأمس، بعد أن فشلت معارضتها لأي تدخل عسكري اميركي في العراق. إن القلق السعودي يشتد حين يضاف اليه التغييرات السياسية المتوقعة من الجانب الاميركي في السعودية وهي تغييرات باهضة جداً، تماماً كما هي التعويضات السياسية والاقتصادية وحتى الايديولوجية التي تطلبها الادارة الاميركية من السعودية بعد احتلال العراق.

الاصلاح السياسي في السعودية من وجهة النظر الاميركية يتجاوز حدود التغييرات الشكلية المتوقعة في مجلس الشورى، أو تفعيل مواد النظام الاساسي الخاصة بالحقوق المدنية، أو حتى تطوير صلاحيات مجالس المناطق، وهي تغييرات ينظر اليها غالباً على أنها مؤشرات ايجابية على نوايا الحكومة أو إستجابات مشجعة من جانبها على التغيير السياسي.

في واقع الامر، أن قائمة التغييرات المعدّة اميركياً للسعودية لا تقف عند حد المجال السياسي بل تستوعب ايضاً المجال الاقتصادي يكون فيها رهان الانضمام الى منظمة الجات حاضراً ولكن بالخضوع للشروط الاميركية في مشاريع الاستثمار النفطي والغازي، والمجال الديني وبخاصة تنقية التعليم الديني الرسمي وتهميش دور المؤسسة الدينية، واخيراً تأسيس مناخ مؤات للصلح مع اسرائيل. ومن أجل تحقيق هذه القائمة من التغييرات سيكون الأفق مفتوحاً امام الادارة الاميركية للتعامل مع قوى داخل السلطة السعودية او حتى قوى سياسية مرشحة للبروز واستثمار الظروف السياسية الحالية التي تمر بها الحكومة السعودية من أجل تحقيق ما نبذته الاخيرة من مطالب إصلاحية في أوقات سابقة.

ولعل الخطر الداهم بالنسبة للعائلة المالكة في السعودية يدور حول سلاح التقسيم الذي لوّح به مسئولون كبار في الادارة الاميركية، بل هناك مؤسسات ومعاهد مازالت تعمل على صياغة اطروحة تشتمل على أدلة مقنعة من اجل تفكيك السعودية وتحويلها الى اجزاء متناثرة مع حصر العائلة المالكة في حدود نجد في حال رفضت الاستجابة للشروط الاميركية في التغيير.

الخيار المحلي: إصلاح حقيقي أم رهان على الزمن؟

في الحديث عن الاصلاح السياسي من منظور شعبي، لحظ جاوس في "الملكليات النفطية" ان العرائض السياسية التي رفعها التياران الديني والليبرالي الوطني الى الملك فهد بين عامي ١٩٩١-١٩٩٢ والمطالبة باجراء اصلاحات سياسية في البلاد لم تتضمن مطلباً باجراء انتخابات حرة.

ولكن عام ٢٠٠٣ هو بلا شك شديد الاختلاف، إذ أن العرائض المرفوعة حتى الآن لولي العهد جاءت بمطالب ديمقراطية واضحة، يضاف الى ذلك كتابات المثقفين، وروّاد الندوات الحوارية في الانترنت، وتعبيرات المواطنين، والتي توحي مجتمعة بأن سقف المطالب قد جرى رفعه بدرجات تفوق بمسافة كبيرة سقف عام ١٩٩٢ رغم ردود الفعل التي أثارتها التغييرات السياسية الشكلية التي أعلنها الملك فهد في مايو ١٩٩٢ باعلان الانظمة الثلاثة: النظام الاساسي، نظام مجلس الشورى، ونظام المناطق.

لم تحظ التغييرات السياسية في عام ١٩٩٢ بتأييد شعبي، بل واجهت رفضاً ضمنياً ترجمته عرائض لاحقة صادرة عن قوى دينية ووطنية. وفي واقع الأمر، أحدثت الانظمة الثلاثة إحباطاً عاماً بين القوى الاصلاحية باختلاف توجهاتها السياسية والايديولوجية. وما توسمه جاوس في تحوّل مجلس الشورى الى جهاز رقابي على اداء السلطة التنفيذية او حتى وسيلة لمحاسبة المسئولين لم يتحقق حتى في حدوده الدنيا، بل كان ثمة اصرار على ابقاء الدور الشكلي للمجلس كإجابة مفبركة لأسئلة سياسية في الخارج، في حال أثير موضوع الاصلاح السياسي في السعودية.

ولكن، كانت الاجابة الداخلية على الانظمة الثلاثة مدوّية في الثالث عشر من نوفمبر عام ١٩٩٥ بالقرب من مبنى الحرس الوطني بالرياض ثم في ٢٥ يونيو ١٩٩٦ في الخبر. وبصرف النظر عن الاجراء الشكلي الخاص بالتحقيقات، فإن ثمة تفسيراً ملفوظاً بين دعاة الاصلاح في السعودية يتجه الى اعتبار هذين الحدثين رد فعل غير مباشر على فشل السلطة السعودية في الارتقاء الى مستوى التوقعات الشعبية او حتى دونها بقليل، بل إن الانظمة الثلاثة بالمضامين القليلة الشأن التي جاءت بها والاحباطات التي خلقتها بين المواطنين أوحت بأن ثمة بوناً شاسعاً بين دعاة الاصلاح وبين الحكومة وأن هذا البون لا يمكن تجسيره - في نظر البعض - بسهولة ما لم تتدخل عوامل اخرى مثل العنف كما يجري حالياً في مناطق مختلفة من السعودية وعلى أيدي أناس كانوا في يوم ما في دائرة "الحلفاء" او "المأمون شرهم" او العامل الخارجي (الاميركي مثلاً) او انهيار النظام بفعل عوامل ضعف ذاتية (كانهيار أسس الدولة الريعية).

تطلع دعاة الاصلاح الى التغيير السياسي في السعودية يتجاوز بلا شك أفق التغيير المرسوم داخل الاسرة المالكة، ولكنه في الوقت نفسه يتسم بالواقعية الشديدة، كما توحي بذلك العرائض والافكار المستعلنة أو الثاوية في ثنايا الكتابات السياسية المنشورة في الصحف المحلية او الكتب او حتى المنتديات الحوارية. فالاستجابة الراهنة لدعاة الاصلاح تتجه الى السير في خط العملية الاصلاحية الجارية في دول الجوار، كما في الكويت والبحرين وقطر. فتأثيم الانتخابات الحرة لأعضاء مجلس الشورى كما توحي عبارات رئيس المجلس السابق الشيخ بن جبير في تصريح له قبيل وفاته والذي يزرع انطباعاً بأن لا اصلاح سياسي مرجو من داخل السلطة. كما أن اللامركزية الشكلية التي تنوي الحكومة التبشير بها عن طريق منح بعض الصلاحيات للمجالس البلدية منفصلة عن عملية اصلاحية في النظام الاداري العام للبلد سيكون محاولة التفاف أخرى لنظام يصعب إخضاعه لنظام التجزئة في الاصلاح.

الاصلاح السياسي في السعودية، باختصار، يتطلب تحقيق أكبر قدر من التمثيل السياسي والمشاركة في صناعة القرار السياسي ويكون ذلك أساساً صلباً لأية عملية اصلاحية مرتقبة، بالنظر الى الاوضاع السياسية والاقتصادية الأمنية الراهنة. فالسياسي منها بات مدركاً في المستويات الشعبية الدنيا فضلاً عن الطبقات الوسطى والعليا، واما الاقتصادي فإن السعودية في ظل تدهور اقتصادي واضح المؤشرات سواء في نسبة البطالة المرتفعة والتي قدرت بنسبة ٣٧,٨ بالمئة ومديونية مرتفعة داخلية تزيد عن ٢٠٠ مليار دولار

وعجز مزمن في الميزانية السنوية أمام أحد خيارات معالجة قاسية تبدأ بوضع نظام ضريبي مكلف، وسيتبع ذلك ضرورة توسعة دائرة التمثيل السياسي.

وثمة حاجة هنا الى قراءة الخيار الاصلاحي الرسمي، فالثابت ان الاصلاح بما يستبطن تنازلات سياسية يعتبر خياراً ممقوتاً للحكومة السعودية ولربما لأي نظام سياسي في العالم. ولذلك هناك مسعى حثيث داخل العائلة المالكة نحو امتصاص أي ضغوطات محلية او حتى دولية وتقديم أقل التنازلات مهما بلغت الضغوطات. بيد أن هذا المسعى أخفق في حسم الامور وتحقيق الاستقرار السياسي، وثمة شك في قدرته المستقبلية أيضاً في ضمان بقاء السلطة.

في واقع الامر، أن موضوع الاصلاح السياسي يتشابك غالباً مع موضوع الصراع داخل العائلة المالكة على السلطة، فالقوتان المتجاذبتان في دائرة الاصلاح السياسي تتجهان الى عملية تحرير السلطة ولكن باتجاهين متعاكسين في ظل اتجاه سائد يحاول تشديد الخناق على السلطة ذاتها، فالقوة الشعبية تحاول تحرير السلطة من العائلة المالكة، فيما يشتد التنافس داخل الاخيرة للحصول على حصص متوازنة بين الاجنحة الرئيسية في العائلة المالكة.

في الواقع، إن ثمة صورة قاتمة ترسمها النظم الملكية في العالم حال الحديث عن خيارات الاصلاح السياسي، وطبيعته وحدوده. فالانطباع المتولد لدى كثيرين أن النظم الملكية تكون أقل استجابة لموضوع الاصلاح السياسي وتكون أكثر مقاومة لأي مسارات ديمقراطية قائمة في مناطق اخرى. فالسعودية بنظامها الملكي تفرض سيطرة تامة على الارض والشعب وتقاوم بشدة أي محاولات احتجاجية محلية. هذه الصورة، على أية حال، تبدلت وبدأت الامثلة المضادة تفرض نفسها وتكون أقدر على محو الانطباعات القاتمة عن الانظمة الملكية.

فالسعودية رغم ما عرف عن كونها محكومة بأشد الانظمة الملكية انغلاقاً في القرن العشرين، لم تكن بأسوأ من النظم الملكية التقليدية سواء في أوروبا أو حتى آسيا. فالسعودية لم تعتمد مجرد العصا في التعامل مع الاحتجاجات السياسية المحلية بل كانت الجزرة تفعل في أحيان كثيرة فعلاً عنيفاً في نفوس خصومها، كل ذلك من أجل الحيلولة دون تقاسم السلطة وخروجها من دائرة العائلة المالكة.

ما نود قوله هنا أن السعودية بنظامها الملكي مازالت قادرة على تطوير نظام سياسي مقبول شعبياً مع خسائر قليلة تكون ثمرتها الثمينة هي الاستقرار السياسي الداخلي وضمان بقاء السلطة لفترات أطول. قدرة النظام الملكي السعودي تتمثل في تبني خيار الملكية الدستورية Constitutional Monarchy ، فالملكية الدستورية باتت (في القرن العشرين) تعني ديمقراطية برلمانية مزوّقة بالملكية كما في بريطانيا، بينما كانت تعني في القرن التاسع عشر بأنها نظام دستوري ولكنه عاجز عن اختراق صلاحيات الملك. ولكن المصطلح تطور تبعاً لتطور تجارب الملكيات في العالم فبلجيكا والدانمارك كانتا ملكية دستورية بينما روسيا لم تكن كذلك.

ويزيد بعض منظري الملكيات الدستورية على أن الاخيرة تمثل وسائط عالية الكفاءة من أجل تحقيق الليبرالية. ويلح البعض على ان عمليات الاصلاح السياسي في النظم الملكية تكون أكثر أماناً بالمقارنة مع النظم التسلطية الاخرى، حيث يكون الملك قادراً على إدارة دفة الاصلاح والانتخابات الحرة دون أن تمس هذه العملية العرش او امتياز الملك. وتورد الكويت والمغرب والاردن وحديثاً البحرين كأمثلة على الانتقال نحو الديمقراطية في نظم ملكية من خلال تقرير برلمانات حرة تزاول مهامها الدستورية كجهاز رقابي على ادارة السلطة التنفيذية التي تكون بدورها مسؤولة امام الملك.

ثمة مشكل يحول دون تبني خيار الملكية الدستورية في السعودية وهو الصراع على السلطة من داخلها وليس من خارجها. فالتجاذب بين القوى الوطنية والحكومة يتم خارج السلطة وليس داخلها أي أنه يتم بعد خط الاعتراف بآل سعود كعائلة مالكة، ولكن هذا لا يحل المشكل، بينما يفترض خيار الملكية الدستورية تسوية مشكلات الصراع على السلطة في داخلها، والتي تحمل في طياتها تهديدات بتمدد السلطة الحالية للعائلة نتيجة تزايد أعداد المتنافسين. فبين المطالبة بتقليص سلطة العائلة المالكة من خارجها/من الشعب وتزايد التنافس من اجل تمديد السلطة من داخل العائلة المالكة يكون خيار الملكية الدستورية حائراً وقد يؤدي الى مزيد من التعقيد، ما لم تتبلور قوة قادرة على الحسم في ظل تجاذب الاجنحة الراهن.

تمثل الأزمة نقطة تحوّل تاريخي للدول، وتقدم مسألتين بالغتي التناقض، فهي من جهة تشير الى (خطر) محدق بالدولة، ومن جهة ثانية تشير الى (فرصة) يمكن لصانع القرار أن ينتهزها بحيث يتمكن من التغلب على المشاكل البنيوية التي تردد كثيراً في اتخاذها، عبر (إعادة بناء) الدولة، أو بشكل أدق (إعادة بعث الدولة) من جديد.

تمثل الأزمة نقطة تحوّل تاريخي للدول، وتقدم مسألتين بالغتي التناقض، فهي من جهة تشير الى (خطر) محدق بالدولة، ومن جهة ثانية تشير الى (فرصة) يمكن لصانع القرار أن ينتهزها بحيث يتمكن من التغلب على المشاكل البنيوية التي تردد كثيراً في اتخاذها، عبر (إعادة بناء) الدولة، أو بشكل أدق (إعادة بعث الدولة) من جديد.

حين يتحدث المثقفون السعوديون عن حقيقة أن الدولة السعودية تعيش أزمة، أو أنها تقترب من أزمة، فإنهم يلحظون في الغالب هذين الجانبين: الخطر، والفرصة. في حين أن المسؤولين من الأمراء الذين يمسكون بدفّة الدولة، يميلون الى رؤية الخطر مكبّراً، أما الفرص التي أمامهم في بعث الدولة فيرونها - بسبب ضعف الرؤية واختلاطها - خطراً أيضاً! إنهم لا يرون إلا ضوءً أحمراً واحداً. وهذا ما يدعو الى التساؤل: لماذا تصبح أدوات الحلّ والإنقاذ للوضع السعودي المتأزم حالياً، أدوات خطر وينظر اليها على نحو كبير من الريبة والشك؟ وكيف استطاعت دول خليجية عديدة من تطوير رؤيتها تجاه الديمقراطية من اعتبارها خطراً ماحقاً ترفضه، الى خشبة إنقاذ للدولة والعائلة المالكة - كما في البحرين؟ وكم من الوقت تحتاج الحكومة السعودية لتصل الى ما وصلت اليه الدول الأخرى؟

هذه الأسئلة تستبطن تساؤلات أخرى لها علاقة بشخصية صانع القرار (العمر، والمستوى التعليمي والفكري، والتجربة وغيرها) وكيفية صنع القرار في المملكة. فالقرارات المصيرية التي تتطلبها (الأزمة) تتردد في اتخاذها النخب المعمّرة، والمحافظة، وضئيلة التعليم، فمستواها لا يسمح لها بوضع تقدير صحيح لحجم المنافع والأضرار، ولا يعطيها فرصاً كبيرة للمناورة، كون عودها تصلّب على نمط معيّن من الإدارة. في حين أن إدارة الأزمة تتطلّب نوعاً مختلفاً من الإدارة يتّسم بالحسم، وتجنّب

في الأزمة السعودية

مرتضى السيد

ردود الأفعال، والتصريحات والوعود التي لا يمكن تلبيتها.. إدارة تتخذ قراراتها بناء على معلومات دقيقة وتحليل دقيق لحجم المشكلة في فضائها المحلي والخارجي.

الخروج من الأزمة السعودية يعني تغيير الوضع القائم، الى أفضل منه، بأقلّ الكلف مادياً وبشرياً. كما يعني عدم خلق مشاكل جديدة، أو إنتهاج سياسات تولّد أزمات أخرى، ففي أقلّ الأحوال يفترض أن تكون هناك خطط في المدى القريب تقوم على إحتواء المشاكل وتجميدها ريثما تعطي الخطط بعيدة المدى أُكُلها.

غير أن صانع القرار السعودي، في مواجهته للأزمات المتعددة، لم يتعامل معها بأيّ صورة إستثنائية.. لم يتخذ أيّ قرار مفصلي في كل جوانب الحياة السياسية والإقتصادية والفكرية والإجتماعية، بل كل ما لديه إستمرار على النهج القديم، وبنفس الأخطاء، وحتى صور الضبط الأولى والبديهية التي يتوقعها المواطن كالحدّ من الفساد الإداري والمالي وتوفير الحدّ الأدنى من الخدمات العامّة لم تتحقّق.. وكأن المملكة لا تواجه بالفعل أزمة من نوع ما! ولربما يكون شكّنا في محلّه فيما إذا كان المسؤولون السعوديون يدركون أو يعتقدون أنهم وبلادهم في أزمة. فما نراه من سياسات لا ينبئ عن مجرد الإعتراف بوجود مشكلة، فضلاً عن السعي لحلّها.

جانب آخر يجب الإلتفات إليه، أن الأزمات في المملكة تتوالد وتتكاثر، بعضها يتخذ صفة العرض لأمراض أخرى، وبعضها بسبب سوء الإدارة. فتصاعد العنف المحلّي له جذور فكرية معروفة، إضافة الى المناخ السياسي والإقتصادي المتردّي، ولكن ملفّ العنف الذي كان متوقعاً، تصاعد بسبب منهج (الحلول الأمنيّة) والإفراط في بعض الأحيان في استخدام العنف وخرق المحرمات الإجتماعية كاعتقال الزوجات والأقرباء، وكانت النتيجة أن المواطن نفسه فقد الأمن واتجه الى السلاح لحماية نفسه في غياب السلطة.

والأزمة الخارجية التي كرّستها أحداث ١١ سبتمبر، حاول السعوديون معالجتها بتقديم تنازلات على حساب الوضع المحليّ، فدخلت الدولة في صراع مع مجاميع جديدة من الجمهور لم تكن تحسب نفسها في يوم ما نقيضاً للسلطة أو تحمل بوادر عداء لها. وفي حين تتطلب إدارة الأزمة (حسم) الخيارات الكبرى التي تمرّ بها الدولة: دولة دينية أم مدنية، مذهب وهابي أم تعددية مذهبية وثقافية، شراكة سياسية أم هيمنة عائلية، غَلَبة نجديّة سياسية أم وطنيّة مساواتية (وطنية أم فئوية).. يريد صانع القرار السعودي أن يجمع المتناقضات كلها ليلعب بها جميعاً كأوراق سياسية. ومع استحالة فعل ذلك من حيث المبدأ، إلاّ أن الممارسة الحكومية التي لا تتمتع بقدر من المرونة بحيث تجعلها قادرة على تطبيق استراتيجيتها (في جمع المتناقضات السياسية) فإنها في المحصلة النهائية أدّت الى حالة من الجمود غير المسبوق، وتعطلت لغة الحسم للمتناقضات المزمنة، وأشاعت البلبلة حتى بين المسؤولين أنفسهم بشأن المنهج الذي تسير عليه الدولة.

وبالرغم من ثبوت أن أحد أهم أسس إدارة الأزمة (التنازل) النسبي، في ثنائية الدولة والمجتمع، ترفض العائلة المالكة تقديم أي تنازل، وهي لا ترى الألوان الرمادية بين الأبيض والأسود، ولا تعتقد بالحلول الوسطى التي تؤكد الإصلاح العام الشامل ضمن إطار حفظ مصالح العائلة المالكة. الأخيرة لا تؤمن حتى بمقولة الشاعر: لنا الصدر دون العالمين أو القبر! فكل الإصلاحات المطلوبة حتى الآن لا تخرج العائلة المالكة من صميمها، وهي ليست إصلاحات تستهدف إلغاء العائلة المالكة، أو إنهاء إمتيازاتها المالية والسياسية. وهذا النوع من التفكير، يعمّق الأزمة، ويدخل الدولة والمجتمع في معركة بقاء، لن تكون (الدولة ـ الحكومة ـ العائلة) إلا خاسراً حتمياً فيها.. خسارة جذرية تقتلعها الى الأبد.

لا تتطابق إدارة العائلة المالكة للأزمة القائمة مع منطق تساوي الأفعال مع التهديد، ولا الوعود مع التطبيق، فهي تهدد مواطنيها ونخبها بأسلحة عتيقة تجاوزها الزمن لم تعد تُخيف أحداً، بل أن الإستخدام الكفوء لتلك الأسلحة الأمنية والإعلامية وحتى العسكرية بات موضع شك كبير. كما أن الوعود بالإصلاحات ـ بالرغم مما يحيط بها من شكوك في قدرتها على احتواء الأزمة ـ ومن ثم مخالفتها من قبل الأمراء، أشعرت المواطن بخيانة حكامه الذين فقدوا مصداقيتهم وعجّلت من خيبة أمله فيهم، وبات ينظر اليهم لا (كحلاّل للمشاكل) بل جزء من الأزمة نفسها ينبغي معالجته بأدوات من خارج النسق المحلي. ومن هنا، يكمن خطر استدعاء الحلول الخارجية للمشكل الداخلي، الذي لم يعد يتضمن ما هو معروف من مشاكل، بل يضاف إليه أزمة وجود العائلة المالكة على رأس السلطة. مما يؤسف له، أن العائلة المالكة لا تلتفت أبداً الى ردود فعل الشارع، بل هي ـ رغم وجود أدلّة تدحض رؤيتها ـ تعتقد بأن رد الفعل الجماهيري ليس مهمّاً ويسهل ضبطه أمنيّاً. في وقت ينبغي فيه تأمّل صورة العلاقة بين العائلة المالكة وبين الجمهور والحضيض الذي وصلت إليه في الوقت الحاضر، وما يمكن أن تكون عليه في المستقبل غير البعيد.

المصلحة المشتركة وعلاقة الود التي يجب أن تؤسس على قاعدة الشراكة في المغنم والمغرم بين العائلة المالكة والشعب يجب أن تتغلب في ذهن صانع القرار السعودي. أما الإستئثار بكامل السلطة والتصرف بالمال العام دون حسيب أو رقيب، فإنه لن يخدم الطرفين وسيكون الخاسر الأكبر المستأثر نفسه.

وخلاصة القول فإن المملكة التي تواجه أزمة مصير، لم تعرف قيادتها بعد المبادئ الأولية لإدارتها. كما أن تلك القيادة ترتكب خطأً فادحاً حين تستبعد عنصر (الفرصة) من الأزمة، ونقصد به فرصة تجديد الدولة لشبابها عبر الإصلاحات، باعتبارها تمثل خطراً يضاف الى مخاطر الأزمة نفسها. فإذا ما أصبحت الحلول خطراً، فإن الذي يحدث ـ كما هو واضح اليوم ـ السكون والجمود وانتظار قدر نهاية الدولة وفواتها.

الخروج من الشرنقة

الشيعة السعوديون وردّ الفعل النمطي على الطائفية

فؤاد ابراهيم

سياسة التمييز الطائفي ضد الشيعة شكّلت قضية نزاعية في العلاقة مع الحكومة والمؤسسة الدينية الرسمية قبل وبعد قيام الدولة السعودية عام ١٩٣٢، وهذه السياسة رهنت الجماعة الشيعية الى خيارات حمائية كرد فعل نمطي تلجأ إليه الجماعات المقهورة عادة في إستجابة تلقائية للاحساس العميق بالخطر المحدق بها. ولذلك كان إبتكار بدائل المجابهة ضد سياسات الدولة وبخاصة المتصلة منها بالبعد الديني خياراً إستراتيجياً نشطاً داخل الجماعة، فالتعليم الديني الرسمي، مثالاً، بنزعته الخصامية ضد الشيعة يتم إحباط تأثيره عبر تعبئة دينية مضادة، تضطلع بها وسائل التوجيه الديني الأهلية، وينسحب ذلك على الكتاب، والمجلة، والشريط الديني، والفتوى.

الطائفية الدينية فرضت نمطاً من العلاقة، والتفكير، والسلوك العام في الوسط الشيعي تجاه الدولة بصورة عامة، ولذلك كان التمييز الطائفي مصدراً في التعبئة الداخلية سياسياً ومذهبياً، صبغ خطاب السياسيين الشيعة طيلة عمر الدولة، فالعرائض الشيعية المرفوعة خلال الثمانية عقود الماضية تتجه الى مظالم ذات بعد طائفي، في التعليم والتوظيف والقضاء والطقوس المذهبية الخاصة، والخدمات الاجتماعية.

فقد ظل وجهاء وعلماء الشيعة يناشدون الحكومة في سلسلة عرائض متوالية منح المحاكم الشيعية صلاحيات كاملة أسوة بباقي المحاكم الرسمية التابعة للدولة، وتطبيق أحكام المذهب الجعفري في المناطق المأهولة بأغلبية شيعية مطلقة، الا أن هذه المناشدات تصل غالباً الى طريق مسدود، وتنتهي غالباً الى تخفيض سلطة المحاكم الجعفرية وربطها بالمحاكم الرسمية، دع عنك عدم الاعتراف بشهادة الشيعي في المحاكم الشرعية التابعة للدولة.

ثمة سلسلة عرائض أخرى تتصل بتحسين الظروف المعيشية والخدمية في المناطق الشيعية، منذ بدء تنفيذ الخطط التنموية بعد الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلاد في السبعينيات. فقد ظلت مناطق القطيف والأحساء تعاني من الإهمال المتعمد قياساً للتطور المفاجيء والسريع الذي شهدته مدن أخرى مثل الدمام والخبر، ولم يكن هناك ما يبرر ذاك الإهمال سوى سياسة التمييز المفروضة على الشيعة من قبل الدولة.

الخدمات الصحية، التعليم، التوظيف، الجيش، الحرس الوطني، السلك الدبلوماسي مجالات دائماً كانت عرائض الشيعة تثيرها مع القيادة السياسية، رجاء العثور على تسوية نهائية وشاملة، ومؤسف القول بأن الاستجابة كانت فاترة على الدوام، وسلبية في الغالب، حتى أمكن القول بأن الشيعة حصدوا الأقل في زمن الطفرة وتكبّدوا الأكثر في زمن الكساد. فقد ظلت سياسة التمييز تلاحقهم في زمني الرخاء والشدة. فالتمييز الذي فرض عليهم في زمن الرخاء في القضاء والتعليم والتوظيف زاد قسوة وشدة في زمن فقدت فيه الدولة القدرة على توفير الحدود الدنيا من حاجات السكان.

هكذا كانت المعادلة الطائفية.. سياسة تمييز طائفي تفرضها الدولة، يتبعها رد فعل دفاعي من قبل الشيعة، انعكست في رؤية الشيعة حول أنفسهم ومن حولهم، وتشكلت وفقها هويتهم كجماعة إثنو ـ دينية تعيش احساساً دائماً بالخطر، وترى بأن حفظ الكيان قائم على بعث مجمل الرأسمال الرمزي والثقافي وإحضاره في ثقافتها اليومية وفي رؤيتها للاشياء من حولها، ويزداد الانشداد نحو الذات كلما تزايد الشعور بالتهديد من قبل الدولة والمؤسسة الدينية الرسمية. فالحضور الكثيف للذات في الفرد الشيعي خلق ملاذاً نهائياً مقفلاً أدى في نهاية الأمر الى التباعد عن النظام الاجتماعي الأوسع، وأنتج هذا الملاذ في الذاكرة الشيعية شكلاً من أشكال المناجزة بين (الذات) و(الآخر) كتعبير عن التذكير الأولي بالشخصية المستقلة والمنفصلة عن المحيط الاجتماعي الكبير، وهذا التعبير يأخذ في مستوى متقدم طور النضال ضد النظام السياسي والاجتماعي.. هدفه حرية الذات، كما يحقق هذا الحضور الكثيف للذات هدفاً خاصاً بالجماعة الشيعية التي تنظر بعين الرضا لقدرتها على إشباع حاجات الافراد وتوقعاتهم داخل الجماعة، حين لا يكون هناك خيار بديل يعوّض الافراد. فالعودة للذات كانت تمثل دائماً شكلاً من أشكال التمرد على النظام العام، سيما حين يكون الأخير عاجزاً عن توفير الاطمئنان التام للخاضعين له طوعاً أو كرهاً. فهناك جهد دائم تبذله الجماعة المهددة لصناعة نظام بديل، تعيد بداخله انتاج ذاتها،

وتحمي به أفرادها إزاء انتهاكات نظام مصمم - بحسب رؤية الجماعة - لتقويض الجماعة واكتساح عالمها الخاص.

ثمة ما يبرر إنخراط قطاع من الشيعة في اللعبة الطائفية، مصدر شقائهم، وساحة صراعهم، وهناك من يغذي نزعة الطائفية في الوسط الشيعي سواء الدولة أو فئات شيعية ترى في التمترس داخل الشرنقة الطائفية حصناً ووسيلة حماية. ولكن ما يجلب الانتباه ويستحق التأمل طويلاً هو الانزلاق الى مستنقع الطائفية من جانب الشيعة أنفسهم، الذين يزجون بكل قواهم في صراع مفروض عليهم، والذي أفضى بطبيعة الحال الى إرهاق المجهودات الثقافية والاجتماعية في قضية لم يعد بإمكان رد الفعل النمطي قادراً وحده على تحرير إراداتهم وإخراجهم من المسوّرة الطائفية، الأمر الذي أحالهم الى مجرد جماعة مذهبية معزولة عن المحيط الوطني العام، الذي تتقاسم معه مشتركات عديدة.

فالنزعة الطائفية أملت على قطاع من الشيعة الانحباس في نظرة تشاؤمية إزاء المحيط الاجتماعي العام، حتى باتت تلك النظرة ممتدة على كامل الرقعة الاجتماعية والجغرافية في المملكة. فلم تعد الخارطة الدينية والاجتماعية والسياسية المتنوعة تعني لهم كثيراً، فقد استغرقت نظرتهم إزاء وضعهم الديني والسياسي مجمل الخارطة، ولكن بتوحّد اللون بداخلها، فلا فروقات بادية في نظرتهم بين المتطرف والمعتدل، والمتشدد والمتنور، والمخالف والحليف، فهذا التصنيف يغيب في النظرة الشيعية بفعل الافتتان الحادّ بالمعضلة الطائفية. وحبست نظرتهم التشاؤمية قطاعاً كبيراً في زاوية لم يعد يرى فيها الأبعاد الأخرى لبلد بات يفرز على السطح كل تنوعاته الثقافية والايديولوجية والسياسية، في سرعة قياسية خلال العقدين الأخيرين.

ثمة قضية أخرى شديدة الحساسية قد لا يفضّل كثير من الشيعة طرقها أو الاقتراب منها، وأعتقد بأنه قد بات من الضروري الآن إقتحامها، وهي الثقافة الشيعية السائدة. فالمناخ الديني المتسامح الذي بدأت ملامحه ومؤشراته تبرز في الآونة الأخيرة، وإن على نطاق محدود، والتي تبشر بتحوّل في أنساق التفكير الديني لجهة خلق أرضية مناسبة لحوارات فكرية ودينية مثرية، يفرض على الشيعة ونخص منهم رجال الدين والمضطلعين بتعميم الأدبيات المذهبية في الوسط الشيعي أن يتمثلوا منهجاً جاداً ونقدياً إزاء ما يتسرب الى الفضاء الثقافي الشيعي من كتابات غير مسؤولة، ومطبوعات تحمل في داخلها عناصر إنشقاقية من شأنها إحباط فرص الانفتاح والحوار الداخلي في أبعاده المذهبية والسياسية والثقافية.

ليس كشفاً للسر الجهر بأن هناك كتباً ونشرات مصنّفة في قرون ماضية قد أعيد إنتاجها من قبل مؤسسات نشر شيعية خارجية تطمح للربح ولا تكترث بما تؤدي اليه تلك المطبوعات من تأجيج للنزعات الطائفية وسط الشيعة ضد نظرائهم في الدين، وهكذا الحال بالنسبة لكتابات ظهرت في العقدين الأخيرين كرد فعل على كتابات مذهبية سجالية محلية، مازالت تلقى رواجاً شعبياً رغم ما تنضح به هذه الكتابات من إسفاف مخلّ ومخالفة صريحة لتعاليم الاسلام وقيم أهل البيت عليهم السلام.

مؤسف القول بأن المنطقة الشرقية كانت سوقاً رائجاً للنتاج الثقافي الشيعي بصفته السجالية، وهو نتاج يشتمل على تعريض بالخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم) وبأمهات المؤمنين وبخاصة عائشة وحفصة (رضي الله عنهما)، إضافة الى ما تحمله بعض الادعية غير المسنودة من عبارات هابطة ومخلّة، ولا تقترب من بعيد أو قريب من روح التشيع كما صاغه الامام جعفر الصادق (ع). فهذه النتاجات الثقافية حققت في فترة ماضية غرض التعبئة، ولكنها بالتأكيد كانت قاصرة عن خلق توعية دينية حقيقية، وحان الآن وقت الخلاص منها، فهي نتاجات أسيرة لعاطفة دينية غير واعية، ورهينة بيئة ثقافية سجالية خلقتها أجواء التوتر المذهبي في العقدين الماضيين.

إن استمرار تدفق هذه النتاجات الى الساحة الشيعية لا مبرر له سوى رغبة بعض المؤسسات النشرية في تحقيق مزيد من الربح، وتلبية لأهداف خاصة لا يجني منها الشيعة في المنطقة الشرقية سوى المزيد من التوتر في علاقاتهم الداخلية، والركون الى ثقافة سجالية مدقعة، والانحباس في الشرنقة الطائفية.

أجواء الانفتاح الثقافي في المملكة باتت الآن مؤاتية كيما يتبنى أقطاب المدارس الفكرية منهاجاً في المراجعة النقدية للثقافة الدينية السائدة. فهناك مواقف شجاعة منتظرة من هؤلاء من أجل إعادة التوازن في النظرة للذات وللآخر، تتم جنباً الى جنب تعميم أخلاقيات الاختلاف والاجتهاد والتسامح الديني، إذ لم يعد مقبولاً في جو التسامح الاكتفاء بالتعبير عن المواقف داخل الغرف المغلقة أو في اللقاءات الثنائية، فهذه المواقف لا بد من الافصاح عنها أمام الاتباع الذين كانوا يتشربون أفكار التشدد والنبذ المتبادل طيلة عقود ماضية. وعلماء الشيعة، كما نظراؤهم السنة وتحديداً من أتباع مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب، أمام مسؤولية دينية وإجتماعية وتاريخية من أجل تصحيح مسار العلاقة مع الآخر، والاسهام بصورة مباشرة وفاعلة في مواجهة الثقافة السجالية وتصفية أجواء التوتر بين الاتباع. فحقن الجمهور المتواصل بثقافة السجال والقطيعة مع الآخر مازال يمثل مادة التحريض الأشد ضراوة وسط فئات عديدة داخل الشيعة والسنة من أتباع مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأن مقاومة هذه الاقتناعات العقدية المبثوثة داخل هاتين الجماعتين تتطلب زعزعة عنيفة لكل الأسس التي قامت عليها هذه الاعتناقات في زمن السجال المذهبي، وتفكيك المنظومات الثقافية المتشكلة في عصر الاحتراب الداخلي.

لا تكفي النوايا الحسنة، ولا الظروف المؤاتية لإنجاح خيار المسامحة الدينية. فاقتلاع المنظومات السجالية أو الاصطدام المباشر معها يعزز صدقية المسعى أولاً وأخيراً، كما أن إخفاء الاسلحة لا يعدو أكثر من وقف اطلاق نار مشوب بالحذر، تماماً كما أن تبني دعوات عمومية الى الحوار والتسامح والتنوع هي في جوهرها لا تنطبق تماماً مع النزعة شديدة التطرف الى تحصين الذات المذهبية والابقاء على فورانية التعبئة الثقافية المضادة، يدحض صدقية الدعوات ويبقيها ضمن خط العودة الى الذات. ذلك أن الدخول الى حلبة المصالحة الفكرية تتطلب روحاً جديدة، لا تقبل التعويل على ثنائية متضادة: مع الحوار والتسامح في العلن، ومع شحن الذات بالمادة الخصامية في السر!.

لا تقف مسؤولية العلماء عند حد إشاعة أفكار تسامحية وتقريبية، بل تتأكد هذه المسؤولية في قدرة العلماء على نقد الذات قبل الانشغال بالآخر، نقداً موجّهاً في الأساس لتراث سجالي ساهم بعضهم في صناعته

وترويجه، هم الآن مطالبون بتحييد تأثيراته المستقبلية، ولجم انفلاتاته غير المدركة على شارع مازال ذلك التراث يشكل إحدى المرجعيات النشطة في تكوينه الثقافي. فثقافة التسامح وأدب الإختلاف لا يمكن لها أن تسود دون نبذ التراث السجالي الذي لم ينقطع دفقه على الأتباع من الفريقين حتى اللحظة، كما أن التساهل في مرور هذا التراث الى مراكز التوجيه الديني يطيح بمصداقية المتبنيات الفكرية الجديدة. هناك كتب كثيرة تنتشر في أوساط الشيعة والسنة من أتباع مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب مفرطة في العدواة والكراهية المتبادلة، ومازال ينظر اليها بوصفها شكلاً من أشكال الدفاع الثقافي عن الذات الجماعية. وحتى الآن لم نسمع عن حركة ثقافية مضادة داخل الدوائر الدينية تحديداً لجهة نقد محتويات هذه الكتب وإيصال بلاغ علني للأتباع من أجل التخلص منها. فهذه الكتب تعارض كلياً إرادة الانفتاح والتسامح، وتبشّر بالخصومة مع الآخر، وتدعو الى المنابذة المتبادلة، مقترنة بمحرضات في مضامينها القصوى على القتل.

يواجه رجل الدين الشيعي خيار الاقلاع عن النزعة المذهبية الخاصة من خلال تطوير خطاب ديني تقريبي يتجاوز حدود الذات المذهبية الخاصة، بل ويستهدف في أحد أغراضه المباشرة إحلال ثقافة مناهضة للعقائد المتطرفة كالتي تشيعها بعض الطقوس الدينية، والتي تسللت الى المنظومة الثقافية الشيعية من الخارج، وتم إدماجها في الثقافة المحلية، في وقت كانت هناك إنشدادات ضارية لضخ مذهبي كثيف يحفظ الذات ويعزز الهوية الخاصة.

الشفافية في التعامل مع الوضع الثقافي الشيعي والخروج من النفق الطائفي يتطلب معالجات جريئة لا تتأثر بما يعتقد إستغلاله من الآخر، وتسليم الخصم سلاحاً يحارب به. فهذه الهواجس، رغم وجود ما يؤكدها من قصص ووقائع متناثرة هنا وهناك، تبعد كثيراً عن المنافع الكبرى التي يحققها الجميع من المكاشفة الثقافية الصريحة وغير المشروطة. فالتعامل يتم هناك مع تراثات فكرية غير مكتومة بل هي متداولة وسهلة التناول، وبالتالي فإن الخوف من الاستغلال لا يعدو كونه وهماً وتبريراً لعدم الخوض فيما قد يؤثر على القاعدة الشعبية لهذا العالم وذاك.

إن تشييد جسور الانفتاح والحوار بين المذاهب يتوقف على قدرة كافة الاطراف على الخلاص من المعوقات العقدية داخل كل مذهب، أي بتعديل النظرة الى الذات قبل الآخر. وهذا يتطلب فيما يتطلب الانعتاق من عقيدة (الفرقة الناجية) التي ترى في الذات نزاهة مطلقة وفي الآخر دنساً مطلقاً، من أجل صناعة فضاء مشترك قابل للتمدد يمنح كافة الاطراف حق الاختلاف وحرية المعتقد وتالياً مساحة للقاء والتواصل، إذ لا يمكن لحوار أن ينجز مهمته وأقطاب المذاهب متمترسون خلف عقيدة تنزيهية صارمة ومغلقة.

الانفتاح الشيعي على الواقع الثقافي الجديد في المملكة يتجاوز البعد الديني/المذهبي ويمتد الى المجال الثقافي العام بتنوعاته الايديولوجية والأدبية والفنية. فقد عاش الشيعة عزلة ثقافية طويلة الأمد معروفة أسبابها، وأبعادها، وتداعياتها، أدت الى حرمانهم من المشاركة في مجمل المناشط الثقافية الجارية، فيما كان الانخراط الكثيف في تحصين الذات المذهبية بدرجة أساسية يحول دون مشاركة كتاب وشعراء وأدباء وفنانين من الشيعة في المنجز الثقافي الوطني. الغيتو الاجتماعي الذي فصل الشيعة عن المحيط العام، والالحاح على البقاء داخل الغيتو كمصدر حماية نفسية وثقافية أدى الى إنسحاب كثير من الطاقات الشيعية الى الداخل والخوف من المشاركة في أي عمل خارج المسكونية الشيعية.

وهذا يحثنا لطرق قضية البعد الوطني في التفكير الشيعي، فالإنقسام في بنية المجتمع، والذي تتحمل الدولة مسؤولية كبيرة في خلقه، التقى بعناصر في الثقافة الشيعية التقليدية الدافعة نحو الاستقالة من الواقع انتظاراً لقدوم المخلص، وأدى في الحاصل النهائي الى إضعاف البعد الوطني في التفكير الشيعي الى حدّ كبير. صحيح أن كثيراً من التشكيلات السياسية الوطنية الناشئة في الخمسينيات والستينيات تشكل الجزء الأكبر من قاعدتها التنظيمية من المواطنين الشيعة، الا أن هذه التنظيمات كانت نخبوية بدرجة أساسية، أي مقطوعة الصلة عن التيار الشيعي العام، بسبب ميولها الايديولوجية اليسارية والليبرالية، فيما يدور الحديث هنا تحديداً حول الشيعة كجماعة إثنية ذات خصائص دينية وإجتماعية وتاريخية محددة.

المناخ السياسي والثقافي الراهن فتح الطريق أمام الشيعة للانخراط في نشاط وطني عام، باعتبارهم جزءا من وطن كبير، يحتضن طيفاً من القوى السياسية والاجتماعية والثقافية، وهي قوى يتقاسم الشيعة معها هموما وطموحات مشتركة، ومصيرا واحدا. فالخيار الوطني بات استراتيجياً للشيعة للإنعتاق من ربقة الغيتو الثقافي الخانق، ومن الطائفية المقيتة، فهذا البلد الكبير يضم تنوعاً ثقافياً واجتماعياً وليس هناك ما يمنع وجود العنصر الشيعي داخل هذا التنوع، فهو جزء كان مفصولاً عنه إما بسبب الفرض الرسمي الإكراهي أو بصورة طوعية، كاستجابة من المواطنين الشيعة للطوق المفروض عليهم.

الخيار الوطني ضروري لأسباب عديدة، فقد يمَّم قطاع كبير من الشيعة وجوههم الى الخارج (الشيعي) حين كان يشتد البأس عليهم في الداخل، ولم يكن هذا الخارج يحقق أكثر من إطمئنان نفسي تعويضاً عن المحنة المفروضة عليهم في الداخل من قبل الحكومة. هذا الخارج لم يعد الآن قادراً على تحقيق هذا الغرض، فضلاً عن أغراض أخرى لم يقدّمها في السابق، وقد ثبت أن البحث عن خيارات داخلية هي الأكثر تأهيلاً وجدارة ونفعاً. فالبحث عن خيارات خارج الحدود كانت تمليها المحنة الطائفية التي استدرجت الشيعة الى شروطها وقوانينها، ولكن مع إنكسار الموج الطائفي رغم محاولات دفعه، وظهور قوى جديدة قابلة للاصطفاف سوية في مواجهة هذا الموج، يجعل من تبني الخيار الوطني استراتيجياً. فاللعبة الطائفية كانت فيما مضى محصورة في لاعبين إثنين هما الشيعة والحكومة، ولكن هذه اللعبة الآن أخذت شكل أزمة أكبر تشمل الدولة والمجتمع بكافة قواه، ولم يعد البحث عن حلول جزئية مجدياً في ظل أزمات ذات بعد وطني.

المواطنون الشيعة الآن أمام فرصة للاندماج في النسيج الوطني العام، والانتقال من كونهم فئة مذهبية الى قوة فاعلة في البناء الوطني العام، فهم جزء منه ويتحملون قسطاً من مسؤولية الالتحام به، فالفشل الذريع الذي أصاب سياسة الدولة في إدماج القوى الاجتماعية والسياسية، لا يسقط عن الشيعة مسؤولية الاندماج في المجتمع الذي يتقاسمون معه التراب، والهموم، والمصالح، والمصير.

عريضة جديدة تقدم لولي العهد تطالب بالإصلاحات الموعودة

دفاعاً عن الوطن

تأخير الإصلاحات الجذريّة وحرمان مكونات المجتمع من التعبير كانت سبباً أساسياً فيما تعانيه البلاد من مأزق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدنا بمناسبة اليوم الوطني الغالية، أن نرفع لسموكم الكريم أجمل التهاني والتبريكات مقرونة بأعمق معاني الوفاء والتقدير، داعين الله عز وجل أن يعينكم على كل ما تقومون به من أجل رفعة الوطن وتقدمه وازدهاره.

يا صاحب السمو: يسرنا أن نعرض عليكم موقفنا الذي تبلور في البيان المرفق بعنوان (دفاعا عن الوطن) والذي يعبر فيه الموقعون عليه عن ادانتهم لكافة أشكال العنف والارهاب الذي تتعرض له بلادنا، ويطالبون في نفس الوقت بضرورة البدء في تنفيذ عملية الاصلاح الجذري الشامل لكافة مؤسساتنا الدستورية والسياسية والإقتصادية والاجتماعية، لأن ذلك هو الرد العملي الناجع على كافة التحديات التي نعيشها في الحاضر والمستقبل.

حفظكم الله، وسدد خطاكم لما فيه خير وتطور هذا الوطن الغالي،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم

تشهد بلادنا أعمال عنف متزايدة تتوسل بالسلاح وإراقة الدماء، سبيلا لإثبات وجودها وفرض وجهات نظرها، بديلا عن الكلمة والحوار، مما سيلحق أفدح الأضرار، بالأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي.

وفي مثل هذه الظروف الصعبة، التي يواجه فيها وطننا أقسى التحديات الداخلية والخارجية، يصبح التعبير عن رفض واستنكار ظواهر التطرف والعنف بكافة أشكاله، ضرورة وطنية وسياسية وأخلاقية وثقافية.

وانطلاقا من إيماننا بأننا شركاء ـ شعباً وحكومة ـ في الحفاظ على إستقرار وأمن ووحدة الوطن، فإننا مدعوون جميعاً لتحمّل مسئولياتنا ومراجعة خطواتنا، والإقرار بأن تأخرنا لمدة طويلة في تبنّي الإصلاحات الجذرية، وتغييب المشاركة الشعبية في إتخاذ القرار، قد كانت من الأسباب الرئيسة التي أسهمت في بلوغ بلادنا هذا المنعطف الخطير، ولذا فإننا نرى، أن حرمان مكوّنات المجتمع السياسية والفكرية والثقافية من حقها الطبيعي، في التعبير عن آرائها قد أدى ـ فعلياً ـ الى سيطرة إتجاه محدد، عاجز بحكم تكوينه عن الحوار مع الغير، وأن هذا الإتجاه الذي لا يعبّر عن سماحة الإسلام ووسطيته، ولا عن تياراته المستنيرة، قد ساعد على نشوء الفكر الإرهابي والتكفيري الذي لا تزال بلادنا تصطلي بناره.

إن التصدي للإرهاب لا يمكن أن يتحقق من خلال الحلول والوسائل الأمنية وحدها، وانما بتشخيص العوامل والأبعاد السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية المحركة له، والشروع الفوري في تنفيذ الإصلاحات السياسية والإقتصادية، التي بلورتها العديد من المقترحات والآراء والمطالب التي عبّرت عنها كتابات وخطابات المهتمين بالشأن العام في بلادنا، ومنها، مذكرة رؤية (لحاضر الوطن ومستقبله)، التي تمّ تقديمها الى سمو ولي العهد يحفظه الله، في شهر ذي القعدة (يناير) الماضي، والتي تضمنت المطالبة بقيام المؤسسات الدستورية للدولة، وافساح المجال لتحقيق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وانتخاب مجلس الشورى، وتمكينه من ممارسة كافة الصلاحيات التشريعية والرقابية المناطة بمثله، وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، وتدعيم القضاء، واحترام حقوق الانسان، وتشريع عمل مؤسسات المجتمع المدني، والعمل على تطوير خطاب ديني وإعلامي وثقافي وتعليمي، يرفض الأحادية والتكفير والإدعاء بامتلاك واحتكار الحقيقة، ويسهم في تطوير مناخ التعددية وإتاحة المجال لترسيخ قيم ثقافة التسامح والقبول بالآخر المختلف، سواء ضمن الدائرة الوطنية والاسلامية أو على الصعيد الإنساني، وأن تلك الآراء والمطالب قد عبرت عن تطلعات مختلف فئات الشعب السعودي، وشكّلت ـ في مجملها ـ رؤية مشتركة بين القيادة السياسية ومختلف الفعاليات الوطنية.

كما نرى أن القضاء على مظاهر الفساد الإداري وهدر المال العام، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتطبيق مبدأ التوزيع العادل للثروة على كافة الشرائح الاجتماعية والمناطق المختلفة، وطرح الحلول العملية لمشاكل الفقر والبطالة، والتعليم والصحة، والإسكان، وتمكين المرأة من أداء وظائفها الاجتماعية والإقتصادية، وسوى ذلك من القضايا الملحة، لن يتأتّى إلا عبر تنفيذ المطالب الإصلاحية الشاملة.

وإننا في الوقت الذي نعلن فيه عن إدانتنا واستنكارنا لكافة أشكال التطرف والعنف المادي والرمزي، التي تسعى لاختطاف

المجتمع، وتدمير مقومات وأسس الدولة، فإننا نطالب المشاركين في هذه الأعمال والمحرضين عليها، بالقيام بنبذ كافة أشكال التطرف والعنف والإرهاب، قولاً أو عملاً، آملين أن ينظر الى مثل هذه الخطوة بعين الإعتبار من قبل الجهات الرسمية، وأن يتم التعامل معهم وفق القوانين والأنظمة القضائية العادلة، كما أننا نؤكد من جهة ثانية، على مطالبتنا المستمرة للقيادة السياسية بالإعلان عن مبادرة وطنية شاملة - طال انتظارها - بقيام جمعية وطنيّة مستقلّة، مكوّنة من كافة الفعاليات الوطنية المعبّرة عن تعددية الأطياف الثقافية والمذهبية والمناطقية في بلادنا، وذلك لإنجاز الآليات الكفيلة بوضع مطالب الإصلاح الدستوري والسياسي والإقتصادي والإجتماعي موضع التنفيذ، والإنتقال من مرحلة اعتماد منهج الاصلاح الى مرحلة الفعل والتنفيذ وفق جدول زمني معلن.

حفظ الله بلادنا وأهلها من كل مكروه، وسدد خطاها على طريق الخير.

الموقعون

محمد سعيد طيب - مستشار قانوني وكاتب، د. عبدالله مناع - طبيب وكاتب، علي الدميني - أديب وشاعر، د. خالد الدخيل - أكاديمي وكاتب، د. أحمد العويس - أكاديمي، جعفر الشايب - رجل أعمال، جميل فارسي - رجل أعمال وكاتب، سلطان محمد الشهيل - رجل أعمال، عبدالله منصور الصغير - رجل أعمال، د. بكر حسن - أكاديمي، د. عدنان الشخص - أكاديمي، د. فوزية أبو خالد - أكاديمية وكاتبة، قينان الغامدي - صحافي وكاتب، د. عبدالله المعيقل - أكاديمي وناقد، د. أميرة كشغري - أكاديمية وكاتبة، د. فهد الدوسري - أكاديمي، د. منيرة الناهض - أكاديمية، حمد الباهلي - كاتب، أحمد عبدالله العجاجي - مستشار، د. عبد العزيز الدخيل - مستشار اقتصادي وكاتب، د. تركي الحمد - كاتب وروائي، نجيب الخنيزي - كاتب، د. عبد المحسن الهلال - أكاديمي وكاتب، عقل الباهلي - رجل أعمال، د. يوسف مكي - كاتب وباحث، د. محمد الهرفي - كاتب وباحث، عبد الرحمن عبد اللطيف العيسي - رجل أعمال، عبدالله ابراهيم الحبيب - رجل أعمال، د. يوسف العجاجي - أكاديمي، د. حمد الكنهل - أكاديمي، د. عبد الرحمن الحبيب - باحث وكاتب، د. فوزية البكر - أكاديمية وكاتبة، د. عالي القرشي - أكاديمي وناقد، د. فائزة محمد البدر - أكاديمية، د. حسن النعمي - أكاديمي وناقد، د. سعاد جابر - أكاديمية، عبدالله الفاران - ناشط اجتماعي، خالد صالح الشثري - كاتب ورجل أعمال، د. عبدالله دحلان - كاتب، د. عبد الخالق عبد الحي - أكاديمي، د. فاطمة الخريجي - مديرة الاشراف التربوي، د. علي الخشيبان - أكاديمي وكاتب، د. ناصر الجهني - أكاديمي وكاتب، د. عائشة المانع - مديرة مستشفي، د. حمد العجروش - أكاديمي، د. سعد عبدالله الزهراني - أكاديمي، د. شكري حسن السنان - أكاديمي، د. عبد الله المقوشي - أكاديمي، أ. د. فالح العجمي - أكاديمي، د. حزاب السعدون - أكاديمي، د. علي السلطان - أكاديمي، د. محمد مهدي الخنيزي - أكاديمي، د. حسن البريكي - طبيب وكاتب، د. تيسير الخنيزي - اقتصادي وباحث، محمد الحرز - ناقد، د. غالب عبد المحسن الفرج - طبيب، هاشم مرتضي الحسن - ناشط اجتماعي، عبد الرحمن الحمد - ملحن ومسرحي، صالح أبو حنية - مدير جمعية الفنون بالدمام - سابقا، د. محمد حسن السنان - طبيب، عبدالله أبو السمح - كاتب، عبد المحسن الشيخ علي الخنيزي - كاتب، د. جاسر الحربش - طبيب وكاتب، د. صالح العجاجي - أكاديمي، د. محمد الرصيص - أكاديمي، د. عبد الرحمن الصوينع - عالم وباحث، د. مأمون المنيف - أكاديمي وباحث، محمد الفال - رئيس تحرير سابق، د. عبد الوهاب أبو خضير - أكاديمي، د. ابراهيم عباس نتو - كاتب وباحث، د. عبد الرحمن الشملان - أكاديمي، د. أمير محمد العلوان - أكاديمي، د. ابراهيم البعيز - أكاديمي، أ. سيف السيف - أكاديمي، محمد زايد الألمعي - كاتب وشاعر، عبد العزيز السنيد - كاتب، ذاكر آل حبيل - باحث وكاتب، اسحق يعقوب الشيخ - كاتب، عبدالله حسن عبد الباقي - ناشط اجتماعي، عبدالله جعفر المرشدي - مسرحي، د. كامل علي العوامي - طبيب، د. عادل العلي - طبيب، محمد باقر النمر - رجل أعمال، عدنان العوامي - باحث وشاعر، صالح عبد الرحمن الصالح - أديب وشاعر، أحمد بوقري - أديب وناقد، عبدالله بن بخيت - كاتب، صالح عبدالله الأشقر - قاص وكاتب، محمد الدميني - شاعر وكاتب، عبده خال - روائي وكاتب، عبدالله يوسف الكويليت - صحافي، محمد الرطيان - شاعر وكاتب، يحي محمد الأمير - كاتب وشاعر، عبدالرحمن اللاحم - كاتب، د. عادل سعيد الناجي - طبيب، سعد الدوسري - كاتب وقاص، د. غازي مهدي القطري - طبيب، غسان العجاجي - رجل أعمال، عبد الكريم العودة - كاتب وشاعر، علي بافقيه - شاعر، حسن المصطفي - كاتب، ربيع عيسي السعدون - محامي، صادق الجبران - مستشار قانوني، عبد الرحمن الدرعان - قاص وكاتب، وجيهة الحويدر - كاتبة، عبدالله الكعيد - كاتب، صالح الشهوان - كاتب، عادل أحمد الصادق - صحافي، محمد القشعمي - كاتب، أحمد الملا - شاعر، غسان الخنيزي - شاعر وكاتب، محمد الفايدي - صحافي، أحمد البوق - شاعر، مها الجهني - شاعرة، ايمان ابراهيم - سيدة أعمال، حميدة السنان - تشكيلية، زهراء الضامن - تشكيلية، حسين العوامي - صحافي، مسفر الغامدي - شاعر، أحمد الشدوي - ناقد، مهدي عصفور - موظف أرامكو، خزنة العماري - ناشطة اجتماعية، ناهد باشطح - كاتبة، عبدالله سفر السفر - ناقد، عبدالله التعزي - روائي، عبد الرحمن الشهري - شاعر، عبد العزيز الخزام - شاعر، هيا محمد الشريف - اعلامية، عبد المجيد الغامدي - صحافي، يحي سبعي - قاص وكاتب، ناصرالحزيمي - كاتب، عبد الوهاب العريض - صحافي، أميرة رضي الخنيزي - محللة نظم، فؤاد المشيخص - صحافي، عبيد علي السهيمي - صحافي، حماد محمد السالمي - كاتب، سعيد الأحمد - قاص، انتصار عقل الباهلي - أخصائية مختبر، فارس حزام الدوسري - صحافي، مشاعل البكر - تطوير تربوي، وليد يوسف الهلال - صحافي، حبيب أحمد محمود - صحافي وشاعر، عالية مكي فريد - كاتبة، ندي رضي الخنيزي - معلمة، فاطمة حسن العوامي - مهندسة بترول، رقية العنيزان - موظفة، افتخار هلال - معلمة وقاصة، نجيبة السيد - كاتبة، داليا أحمد العوامي - تربية وتعليم، هنادي الصالح - طالبة، نهي عبد الغني الشهاب - موظفة بنك، هيام حسن السنان - أخصائية تمريض، عروبة عبدالله المنيف - ربة بيت، موضي المتعب - ربة بيت، حصة عبدالله العزاز - أخصائية اجتماعية، فوزية الجار الله - كاتبة وقاصة، فوزية العيوني - تربية وتعليم، ممدوح عيسي المهيني - صحافي، ليلي عبدالله الكاظم - أخصائية نفسية، محمد أحمد أبو علي - مصرفي، فائق محمد الهاني - كاتب، جعفر أحمد الجشي - قاص، محمد عبد العزيزالسماعيل - كاتب، عدنان هاشم السادة - شاعر، يوسف أحمد الحسن - كاتب، هناء عبدالله العمير - معيدة، نوال صالح المالك - مشرفة تربوية، موضي الغانم - معلمة، آمال علي العوامي - مهندسة بترول، دنيا صالح الصالح - تشكيلية، نوال اليوسف - كاتبة، حصة الغانم - موظفة، فداء زكي الفرج - اخصائية تنفس، مها الغانم - مرشدة طلابية، هيفاء منصور أبو السعود - معلمة، عذراء هاشم الهاشمي - تصميم وتسويق، سلوي منصور أبو السعود - معلمة، حصة محمد آل الشيخ - مشرفة تربوية، عبد الرحمن علي الخراز - موظف أهلي، صلاح العماري - موظف، ناصر سليمان العيسي - موظف، عبدالله محمد الشماسي - موظف، عبد الرحمن المديني - متقاعد، علي فهد الصفيان - موظف، العنود محمد الشماسي - موظفة، عبدالله العقيل - موظف، خالد سعيد الناجي - مهندس ميكانيكي، كامل أحمد الشماسي - حقوقي، عبدالله ابراهيم الحبيب - رجل أعمال، وفاء المنيف - ربة بيت، محمد الزامل - مهندس، فوزي سعود الطناب - محامي، محمد عبدالله العلي - موظف، مي الصالح - طالبة جامعية، أسماء محمد العبودي - موظفة، زكي حسن عبد

الجبار ـ مستشار مشاريع، عادل عبدالله المحسن ـ مهندس كمبيوتر، عبد العزيز السويلم ـ موظف، فهد الحناكي ـ موظف، عادل مهدي الجشي ـ محلل نظم، منير عبد الله الشيخ مبارك ـ مهندس، عبد الله عبد الرحمن الشهوان ـ مهندس معماري، ثامر الحبودل ـ موظف أهلي، مديني مبارك المديني ـ رجل أعمال، خالد الكويليت ـ موظف أهلي، محمد عبد المجيد الخميس ـ مهندس بترول، علي عبد الجليل القطري ـ محلل نظم، علي حسن الخنيزي ـ موظف بنكي، عبد الرؤوف سعيد الماحوزي ـ رجل أعمال، نظير عبد الله آل هاني ـ رجل أعمال، محمود علي العبدالله ـ مدير مصنع، بشار الباهلي ـ موظف، عبدالله أحمد العقيل ـ مهندس، عبد العزيز سعد الغنيم ـ موظف أهلي، أمين علي العوامي ـ محلل نظم، مفيد حسن العوامي ـ مهندس، أسامة عبد الحي النهاش ـ محلل نظم، هاني نعمة العوامي ـ محلل نظم، عبد الرحمن العلولا ـ موظف، عبد الله اليحيان ـ موظف، عبد الرحيم اليوسف ـ موظف، محمد الصبي ـ موظف، ابراهيم العقل ـ موظف، نبيل حيدر السادة ـ أخصائي أسنان، عبد العزيز آل قيس ـ مدير أعمال، محمد علي الشخص ـ موظف، محمد عبد اللطيف أبا بطين ـ متقاعد، حمدان عبد الرحمن الكنهل ـ رجل أعمال، علي عبدالله السكيت ـ مهندس، محمد مسفر العجمي ـ موظف، علي صالح سالم آل شيبان ـ مهندس، حمد محمد العبدلي ـ مصور فوتوغرافي، محمد بن حسين آل عسكر ـ موظف، علي الفارس ـ أعمال حرة، أحمد موسي النشمي ـ كوظف، ابراهيم سليمان الطريف ـ فيزيائي، محمد يوسف المري ـ موظف، خالد محمد البليهي ـ رجل أعمال، سليمان السياري ـ رجل أعمال، ابراهيم سعود جديعان ـ تاجر، محمد مهنا المهنا ـ موظف، خالد عبد الله الفريان ـ موظف، عبد الرحمن الملا ـ ناشط اجتماعي، علي سليمان العايد ـ موظف، زكي أبو السعود ـ حقوقي ومصرفي، فتحي باقر الخنيزي ـ تربية وتعليم، أحمد العبد اللطيف ـ موظف، مزيد المزيد ـ موظف، مكي علي آل حبيل ـ مدير مدرسة، محمد سعيد الخياط ـ رجل أعمال، عبد المحسن الشبل ـ موظف أرامكو، نزار حسين العوامي ـ موظف، خالد علي أبو السعود ـ موظف حكومي، حسن عبد المجيد الهجهوج ـ موظف، علي عباس آل مطرود ـ مهندس معماري، فادي رسول شعبان ـ مهندس، حسين عبدالله القطري ـ مهندس، هشام علي آل سيف ـ موظف، جعفر عبد المحسن النصر ـ موظف، عبد القادر اليوسف ـ موظف اتصالات، سعيد علي الجاروف ـ موظف، محمد علي محسن ـ موظف أرامكو، حسين رمضان الخرس ـ ناشط اجتماعي، محمد علي الخرس ـ رجل أعمال، علي جواد الخرس ـ رجل أعمال، أمير موسي أبو خمسين ـ كاتب وباحث، عبد الله الحركان ـ محاسب قانوني، جواد محمد بو حليقة ـ مهندس ورجل أعمال، زكي الخنيزي ـ رجل أعمال، عبد الرحمن أحمد الغريافي ـ رجل أعمال، سلمي سلمان آل ناصر ـ ربة بيت، مالك معتوق الشبر ـ مهندس أرامكو، جواد محمد الصفواني ـ موظف أرامكو، حسن جعفر الحسن ـ موظف، سامي محمد أبو خمسين ـ مهندس، عبد الرؤوف قريش ـ موظف، حسين قريش ـ موظف، أحمد عبد الكريم الطولي ـ ناشط اجتماعي، سعيد سيف العماني ـ رجل أعمال، زكي سعيد العوامي ـ ناشط اجتماعي، جمال جميل أبوعتيق ـ مهندس ـ سابك، مالك محمد الناصر ـ ناشط اجتماعي، زكي علي الصالح ـ رجل أعمال، ضوية سلمان الناصر ـ موظفة، يحي محمد قريش ـ رجل أعمال، يوسف أحمد الحسن ـ كاتب، علي أحمد سليمان ـ رجل أعمال، نجيب سعيد اليوسف ـ مصرفي، هشام سليمان السادة ـ موظف أرامكو، خضر علي آل ابراهيم ـ مهندس سكيكو، أحمد حسن المرهون ـ رجل أعمال، محمد عبد الرحمن الفهيد ـ موظف، محمد محمد العبد الجبار ـ رجل أعمال، جعفر جاسم تحيفة ـ موظف، محمد حسن العبد الباقي ـ موظف، أسعد علي النمر ـ كاتب، علي ناصر آل صباح ـ موظف، عبد الواحد أحمد المقابي ـ مدير مستشفي، فلاح محمد آل حبيل ـ موظف، سلطان بتال الحربي ـ موظف أرامكو، أحمد علي النمر ـ محامي، أحمد جاسم الداؤد ـ رجل أعمال، حسين هاشم السادة ـ موظف، سعيد صالح آل الشيخ ـ موظف، وزكريا سعيد الشيخ ـ رجل أعمال.

صدى

خيارات النضال السياسي

يقسّم النضال السياسي الى إستهدافات أربعة: إستلام السلطة ضمن العملية الديمقراطية؛ المشاركة فيها بالوسيلة الديمقراطية أو غيرها؛ التأثير عليها، على غرار ما تقوم به جماعات الضغط؛ وأخيراً الاستقلال عن السلطة وإستئصالها، كما تقوم بها الجماعات الانفصالية، أو الثورات الشعبية.

فقد شهدت الدولة السعودية ظهور حركات سياسية تبنت إستراتيجيات عمل وأهداف متباينة، وكانت تتراوح بين الاستهدافات الأربعة سالفة الذكر. ففي الخمسينيات والستينيات كانت التنظيمات السياسية مثل (إتحاد شعب الجزيرة) و(حزب البعث) و(الحزب الديمقراطي الشعبي) ترفع لواء إزالة السلطة بكاملها وإحلال نموذج دولة مصممة وفق أسس أيديولوجية مختلفة. وكانت تقوم رؤية هذه الجماعات على أن الدولة السعودية فاسدة وشمولية ولا يفيد معها علاج سوى إسقاطها سياسياً. وفي مطلع الثمانينات وتصاعد المد الثوري القادم من إيران ومن الجهاد الافغاني ضد الاحتلال السوفيتي ظهرت حركتان ثوريتان هما حركة جهيمان العتيبي و(منظمة الثورة الاسلامية في شبه الجزيرة العربية) قبل تبنيها الخطاب الاصلاحي السلمي. نقرأ في كتابات قائد عملية الحرم المكي، جهيمان العتيبي، أن الدولة السعودية فقدت مقومات الشرعية (وبدرجة أساسية الدينية) الأمر الذي يجعلها غير مؤهلة للبقاء والاستمرار، ولابد من إعادة تأسيس للدولة وفق إعتبارات دينية. الأمر ذاته يقال عن كتابات قادة منظمة الثورة الاسلامية الذين حددوا أسباب عدم مشروعية الدولة السعودية الدينية والاقتصادية والسياسية، وكانوا يتبنون مفهوماً في إسقاط الدولة السعودية يقوم على الثورة الشعبية.

في عقد التسعينيات بدأت التشكيلات السياسية (وليست بالضرورة منظمة بالمعنى الحزبي) تميل الى خيار التأثير في السلطة، رغم وجود إتجاه راديكالي غير متبلور يدعو الى إسقاط الدولة كما ينبىء عن ذلك كتاب (الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية)، والذي تبنته عملياً لجنة الحقوق الشرعية بعد خروج مؤسسيها الى المنفى. في المقابل كان باقي الطيف السياسي يتبنى مواقف أكثر اعتدالاً من حيث التأثير في السلطة، عبر مزاولة دور جماعات الضغط بهدف دفعها للاصلاح السياسي.

منذ عام تقريباً والاتجاه السياسي العام في البلاد يتجه الى رفع سقف مطالبه الى مستوى المشاركة في السلطة، ولعل الايقاع السريع للتحوّلات الداخلية السياسية والاقتصادية والامنية كان يستحث الاتجاه العريض الى تبني خيار من هذا القبيل. إذ لم يعد خيار التأثير هدفاً أساسياً بحد ذاته، في ظل تآكل الثقة في قدرة السلطة الحالية على إدارة دفة الدولة بكافة الأزمات المحدقة بالمجتمع، وبالتالي فإن خيار المشاركة في السلطة بات ضرورياً من أجل إنقاذ المركب.

ولكن المشكلة تبقى قائمة حين لا يحظى خيار المشاركة بقبول أهل الحكم، بل وحين يلّحون على نبذه بكافة الوسائل، بما يجعل الخيارات الاخرى مفتوحة خصوصاً حين تشعر الجماعات السياسية بأن لا جدوى من وسائلها في النضال، وذلك في تواصل مع إنهدام بنى السلطة وتبدد قدرتها على الحل.

مرة أخرى يوقف عن الكتابة

النقيدان وأزمة الحريات العامّة

كلّما قلنا أن وضع البلاد يميل الى التحسّن، على الأقل في هامش الحريات الإعلامية، من أجل الخروج من نفق الواحدية الفكرية والسياسية.. جاء الينا الأمراء بقرار جديد يوقف هذا أو ذاك عن ممارسة حقه الطبيعي في إبداء الرأي. والأستاذ منصور النقيدان ابتلي بعداء المتطرفين الدينيين كما عداء السلطة (الغبيّة). فإن سلم من أحدهما لم ينج من الآخر.

مقالة النقيدان الأخيرة، والتي كانت سبب إيقافه، على ما يبدو، كانت بمناسبة الحدث السبتمبري، وكان عنوانها: (١١ من سبتمبر.. صورتنا الحقيقية) كشف فيها عن مشاعر الكثيرين الذين ابتهجوا بالهجوم على اميركا في عقر دارها، وكيف ان الناس تدافعوا نحو الفضائيات ـ حتى بين من حرّم استخدامها ـ ليروا الزلزال الذي أصاب العدو في مقتل!

وألمح النقيدان الى أن (المدارس والثانويات، الجامعات، والمساجد، كانت تعج بالتأييد والتبريك، ومع ضرب أفغانستان كان التجنيد للقاعدة يجري في كل ثقب، وحدود اليمن لو حدثت أخبارها لكانت أسماراً. بعض ضيوف برامج التليفزيون السعودي لم يكونوا يخفون تأييدهم المبطن للقاعدة. الإدانات الباردة تثير الاشمئزاز. كانت باهتة لا حياة فيها ولا رواء. بل كانت مصطنعة. بعد تفجيرات الرياض اتصل بي صديق كان قد أجرى لقاءات صحفية كثيرة مع شرائح متعددة. قال: لقد أذهلتني كمية النفاق التي نتمتع بها. كلهم يؤيدون تفجيرات أمريكا، ويرون المنفذين لتفجيرات الرياض الأخيرة مجتهدين ولكنهم مخطئون. وعند أخذ مشاركاتهم للنشر أدانوا كلهم واستنكروا!).

وسخر النقيدان من جيمس زغبي الذي يقول إن مركزه في دراسة له (أثبت أن ٩٩٪ من المجتمع السعودي يرى أن ما حدث في سبتمبر جريمة). واضاف: (إن كان الحال على ذلك فليس لدينا مشكلة! ولم حديث المسئولين السعوديين عن التحذير من التعاطف مع ثقافة الموت؟ وما حقيقة ما يقال ونشر في الصحف من أن مئات من الأئمة والخطباء قد فصلوا؟ ولم الحديث عن دورات تأهيلية لهم؟ ولم السعي لإعادة النظر في حلق تحفيظ القرآن؟). وتابع: (أول خطوة إلى العلاج هي الإقرار بأن لديك مشكلة، ما لم تعترف بالمشكلة فلن تستطيع القيام بأي خطوات تصحيحية. تطلب الأمر أكثر من سنة حتى جاء الإقرار بأن ١٥ سعودياً كانوا مشاركين فيما حدث. كما اقتضى أن يقع تفجيران مؤلمان في الداخل حتى يكون هناك إذعان بأن لدينا مشكلة، في ثقافتنا وفي فهمنا للدين. إنه لثمن باهظ جداً).

ضرورة الإقرار والإعتراف بالمشكلة دفعت الأستاذ النقيدان لتشريح التصور الرسمي السائد آنئذ فقال: (بعض الذين أفتوا بمشروعية ما حدث في أمريكا من تفجيرات وشجعوا وألبوا ودعموا القاعدة وابن لادن لمواصلة الجهاد ضد الكفار لم يتعرض أحد منهم لمساءلة لأكثر من سنة كاملة، حتى ثبت تورطهم بعلاقات تربطهم بخلايا وتنظيمات داخلية. لقد كان المسئولون يعتقدون أن بالإمكان تفادي ضررهم في الداخل. ربما كان الخوف من أن يكون أي تشديد أو ملاحقات أمنية ضد أولئك سبباً في أن يوجهوا عملياتهم للداخل. وكان اليقين بأن بالإمكان التحكم بذلك، وأن بالإمكان التعامل مع العمليات الإرهابية والمسئولين عنها والمتورطين فيها بقسوة مفصولاً عن التعامل مع ثقافة الغلو والتطرف الحاضنة لتلك التوجهات والتي يتم تلقينها في كل مركز صيفي، وفي كل مسجد وجامع، وفي كل حلقة تحفيظ، وفي المخيمات الدعوية، والبرامج الدينية في التليفزيون وإذاعة القرآن الكريم وحتى في فتاوى تنشر في الصحف، والكتب والمنشورات التي تباع في المكاتب أو توزع مجاناً. أخيراً أدرك أصحاب القرار والمعنيون أن ثقافة التطرف، ثقافة الدم، أن الفهم المتشدد للدين، أن الغلو والخارجية التي ضربت أطنابها وعششت في أدمغة جيل بأكمله مسئولة مسئولية مباشرة عن كل ما حدث).

إن ثقافة التطرف قد تبدأ بالآخر ولكن تنتهي الى تدمير الذات. يقول النقيدان: (ما نحن بأمس الحاجة اليوم إليه، إدراك أن الإرهاب الفكري الذي مورس ويمارس على الآخر المسلم الشيعي أو الصوفي، أو الليبرالي أو العلماني أو.. أو.. هو الوجه الآخر للتنظيمات المسلحة. إن فتاوى كانت ومازالت يتم تداولها منذ سنوات لأحد كبار العلماء في السعودية وممن يتمتعون بجماهيرية كاسحة، تسيء إلى أصحاب المذهب الشيعي تحتاج اليوم موقفاً حاسماً. أمثال هؤلاء يجب أن يوقفوا عند حدهم وأن تتم محاكمتهم وإدانتهم لإثارة النعرات الطائفية، وأي تساهل مع هؤلاء سيكون له آثاره السيئة على الجميع. من الحكمة الآن القيام بإجراءات كثيرة وتنفيس وبحبوحة من حرية الممارسة والتعبير، تفادياً للمقبل من الأيام ورتقاً لخرق بدأ يتسع).

ولعلّ كل ما قيل يمكن هضمه، لكن الجرعة التي لم يستطع المتطرفون هضمها تضمنتها هذه الفقرة: (لقد أثبت أبناء الطائفة الشيعية أنهم أكثر حرصاً على وحدة هذا البلد واستقراره، مع كل الفرص التي كان من الممكن أن يجد البعض فيها فرصة لما يدعيه المتطرفون الذين أثبتت الوقائع أنهم هم الخطر الحقيقي مهما ادعوا أنهم الأكثر أصالة وسلامة معتقد وألصق بالتعاليم).

ويخلص الكاتب الى حقيقة (أننا كنا صانعين ومساهمين في خلق ذلك الوحش الكريه الذي خرج عن السيطرة. ولكننا حينما نساعد أنفسنا بصدق فستمتد إلينا الأيادي لتشد من أزرنا. قد تكون المهمة كبيرة وشاقة. نعم. فالأمر من الصعوبة يتطلب معجزة هي أشبه بالمستحيل. فكل ما حصل نحن مسئولون بنسبة كبيرة عنه، مهما قمنا بتبرئة ذواتنا. وعلينا نحن فقط دون غيرنا مسئولية القيام بتلك المراجعات، أن نقدم للعالم ديناً أكثر تسامحاً وأكثر تعايشاً مع الآخرين، ديناً ينأى بحامليه عن أن يكونوا ألأم الناس، وأكثرهم خسة ودناءة، وأكثرهم نكراناً للمعروف، وهم يتبجحون أمام العالم أنهم خير أمة أخرجت للناس).

ألهذا الرأي الجرئ يستحق الرجل إيقافه عن الكتابة؟! هذا ونحن ـ كما يزعم الزاعمون ـ نحاول الخروج من شرنقة الفكر التكفيري ونحارب الإرهاب والتطرف!

تمثيل الدين أم المجتمع؟

أدلجة الدولة والمسار المقطوع

عبد الله الراشد

الدين الذي أريد منه توفير جرعة المشروعية للدولة السعودية، لم يتم تأطيره نهائياً، إذ ظل أهل الدين ينظرون الى الدولة بوصفها جهازاً ضخماً لنشر الدعوة وتطبيق الشريعة، فيما كان أهل الحكم عاجزين عن الاجابة عن السؤال المركزي: ما هي حدود علاقة الدين بالدولة، أو بالأحرى ما هو دور الدين في الدولة؟

تخضع علاقة الدين بالدولة في التجربة السعودية الى جدل متواصل وجاد، فلأول مرة في التاريخ السياسي الحديث تتم مصاهرة عنصرين متنافرين، بالنظر الى ما كشفت عنه تجربة الصراع في أوروبا، والذي نجم عن تحولات دراماتيكية في العلاقة بين السلطة والمجتمع. فهذا الصراع أفضى في نهاية المطاف الى تحوّل أوروبا من عصر الاكليروس والنظام الثيوقراطي الكنسي الى عصر الدولة الحديثة بنزوعها العلماني الليبرالي. وكان من الطبيعي أن تحدث عملية تجاذب بين عنصري الدين والدولة، تجاذب يدور حول أولوية أي منهما في الأهمية، أي في الاستراتيجية العامة، وفي الاجندة السياسية والأهداف المنشودة من تلك العلاقة. فأهل الدين يرون بأن الدولة خلقت من أجل خدمة الدين، وأن الدين يعلو على كل شيء بما في ذلك الدولة، التي يجب أن تكون خاضعة لتوجيهات العلماء، وأنها ـ الدولة ـ ملزمة بتوفير كل مقومات بقاء الدعوة وتمددها، فثمة غاية لأهل الدين إذن من المصاهرة مع الدولة، فالدعوة لا تسير بدون غطاء سياسي، يوفّر لها الحماية، ويمدها بمصادر القوة المادية والمعنوية من أجل الانتشار، والدولة لا تحقق سيادتها بدون غطاء ديني، يمدّها بالمشروعية، ويسوّغ لها سياساتها في من تحكم.

على أن نظرة أهل الدولة تميل على الدوام الى التوسل بالذريعة السياسية، كضمانة مؤكدة لحفظ وحدة السلطة، فهم يرون بأن ثمة أيديولوجية دينية ضرورية من أجل إحاطة الدولة بهالة قدسية وبمعنى ديني يوثق عرى تماسكها، ويكفل مشروعيتها في الوسط الذي نشأت فيه، ويضمن الحد الأدنى من متطلبات البقاء على قيد الحياة السياسية، وفوق ذلك كله يضفي مشروعية على سياساتها وأدائها العام. فهناك إختبارات صعبة للغاية، تطلبت إجابة حسمة من قبل أهل الدين وأهل الدولة، انطلاقاً من رغبة الطرفين في تحقيق الاهداف التي حملوها، والرؤية التي رسموها حيال كل منهما.

منذ التحالف التاريخي بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود عام ١٧٤٤، كانت هناك غايات متبادلة يراد من هذا التحالف إنجازها، ولكن شروط اللعبة تقتضي احياناً أن يخترق الديني مجال السياسي وبالعكس، طالما أن الطرفين يحملان رؤية متماثلة ولكن من موقعين مختلفين. فقد زاول الشيخ ابن عبد الوهاب مهمة الامام الماسك بالسلطتين الدينية والزمنية، فكان يأمر بجبي الخراج والصدقات ويصدر أوامر للقوات بالغزو، ويفصل في الخصومات والمنازعات، فيما كان يوحي أداء الأمير بأن التأسيس الديني لسلطته السياسية ولدولة آل سعود يتطلب تكييفاً من نوع ما مع الشيخ/ الامام، فليترك له في مرحلة التأسيس توثيق رابطة الدولة بالدين من خلال الحضور الكثيف للشيخ ـ الامام في مجالات الدولة عامة.

ولكن مقتضيات سيرورة الدولة تتطلب تحقيق قدر كبير من السيطرة (Control Hegemonic) الضابطة لمقاليد الحكم والشأن في البلاد، ولابد أن يعاد تشكيل العلاقة وضبط المواقع وفق ذلك المقتضى الأصيل. فرحيل الشيخ محمد بن عبد الوهاب قد خفّض وبنحو تدريجي سلطة أهل الدين، سيما وأن من جاء بعد المؤسسين وخصوصاً السياسيين منهم كانوا مدركين تماماً فحوى التحالف الديني ـ السياسي، وما هي أغراضه الأولية، ولذلك قرر السياسي أن يحقق في نفسه مواصفات رجل الدين ورجل الحكم، دون أن ينبذ بعيداً طبقة العلماء ورجال الدين، فهؤلاء يظلون في كل الأحوال إحتياطياً استراتيجياً لا غنى عنه في تحقيق الاصطفافات الداخلية وحشد الاتباع خلف الدولة. وكانت تلبية تطلعات أهل الدين جزءاً من استراتيجية أهل الحكم، لأن في رضاهم إنجازاً سياسياً لا غنى عنه.. لا أقل كجزء من تحقيق الاغراض الايديولوجية التي يُنظر للدولة

باعتبارها مسؤولة عنها كما يرمي الى ذلك مضمون التحالف التاريخي.

لم يقع تصادم من أي نوع بين أهل الحكم وأهل الدين خلال التجربتين السعوديتين الأولى والثانية، واذا كان هناك من إعتراضات من أحدهما على الآخر فهي لم تصل الى حد التصادم، وربما يعود السبب في ذلك الى أن التجربتين لم تصلا الى مرحلة الانجاز السياسي، أي لم تنتج أي منهما تجربة دولة مستقرة ثابتة، بل كان التهديد والاضطراب يحيطان بكلتيهما من الداخل والخارج مما أجّل فرص ظهور تشققات داخل بنية التحالف الديني السياسي، فالظروف السياسية والعسكرية والاجتماعية لم تكن تسمح بكل ذلك، بل كان المطلوب في ظل تحديات داخلية وخارجية أن يكون الاعتصام بالتحالف والوحدة الداخلية.

في التجربة السعودية الثالثة كان مشروع الدولة واضحاً ومتبلوراً، وكان المناخ الدولي يوفّر فرصة تاريخية لتحقيق مشروع الدولة، في سياق تقسيم التركة العثمانية وإحباط مشروع الدولة العربية بقيادة الشريف حسين، وبهذا تحققت لرجل الحكم مقومات الهيمنة على حساب رجل الدين. فمشروع الدولة كان يتطلب الخضوع لحسابات سياسية دنيوية محضة ولأوضاع دولية تفرض نفسها بشدة اقليمياً وعالمياً. أما المشروع الايديولوجي فكان متمسكاً بثوابته من خلال الاحتفاظ بفورانية حركة الفتح داخلياً وخارجياً، والابقاء على جاهزية جيوش التوحيد من أجل تطهير المناطق المجاورة من الرجس وعبادة الأوثان.

كان غزو السعوديين للكويت ومقاطعتهم الإقتصادية لها في العقد الثاني من القرن العشرين، أول ارتجاج عنيف يدك التحالف الديني السياسي، فقادة الأخوان الساخطين على سياسة ابن سعود بشأن الالتزام بالضرورات السياسية من أجل ضمان قيام الدولة وجدوا انفسهم في حالة تناقض مع مشروع ابن سعود، وقد ذكروه في لقاء معه في جدة عام ١٩٢٧ ولسان حالهم يقول ألست أنت الذي كنت ترى في العراق دولة شيعية ولا بد من تطهيرها من الشرك، وألست أنت الذي كنت ترى بأن غزو الجوار واجب ديني، فلماذا تخليت عن كل ذلك؟ بيد أن ابن سعود الفاتح ليس هو ابن سعود رجل الدولة، فهو الآن قد وصل الى مرحلة يجب أن يكف يده عن الاعتداء خارج الحدود الدولية المرسومة من قبل الحاكم البريطاني في الخليج، ولا بد بذلك أن يوفّر شروط نجاح الدولة، يأتي في مقدمتها تبديل الخطاب والانتقال من (مرحلة الفتح) الى (مرحلة الدولة)، إذ لم يعد لشعارات غزو الجوار ونشر الدعوة ووطء بلاد الشرك بخيول جيوش التوحيد مكاناً في النظام الدولي الجديد، فالجنوح نحو تطبيق هذه الشعارات قد يؤدي الى إنهيار الدولة نفسها، فهذه الدولة نشأت بدعم وتأييد ومساعدات مالية وعسكرية مباشرة من بريطانيا بموجب اتفاقيات وشروط ملزمة لابن سعود في احترام المواثيق والحدود الدولية المرسومة، وهو ما يتعارض مع صميم المشروع الدعوي.

ابن سعود لم يكن يحمل مشروعاً دينياً بالمعنى الدقيق للكلمة، ولكنه بالتأكيد يرى بأن الابقاء على نشاطية وحضور الحليف الديني ضرورة من ضرورات الدولة السعودية. ورغم أنه ناضل من أجل توفير كافة مبررات نجاح مشروعه السياسي، بما في ذلك تلك المتعارضة مع التعاليم الدينية الوهابية، في التعليم والتكنولوجيا والاتصالات وغيرها، الا أنه كان يشدد على دور العلماء والعلاقة الوثيقة بهم وبالعلاقة الحميمية بين الدولة وتعاليم الدين.

لا يبدو أن ثمة إجابة حاسمة يمكن للدولة تقديمها عن سؤال حول دور الدين في الدولة والذي مازال حسمه مؤجلاً لزمن غير معلوم، فأهل الدين في خطابي الفتح والتأسيس كانوا سواء في نظرتهم لدور الدين، لأنهم يرون بأن إنجاز الدولة لا يمثل نهاية مشروع الدعوة بل هو حلقة من حلقاتها، فهذا المشروع عابر للزمان والمكان لا يخضع لظروف السياسة وقوانين الدول ولا المواثيق الدولية، أما أهل الحكم فقد ظلت العلاقة بأهل الدين غير محسومة، فهم، من حيث المبدأ، في مرحلة الفتح قوة تحرير وكتائب في جيش الموحدين الذين على أيديهم تحقق نجاح قيام الدولة، ولكن في مرحلة التأسيس لم يعد بالإمكان توظيف قوتهم في البناء فهم اعتادوا أن يزاولوا مهام الثوار في التغيير والهدم ولكن في مرحلة التأسيس لم يكن بإمكانهم الاضطلاع بدور بنائي، ولذلك تحوّلوا الى قوة كابحة لمشروع الدولة، فقد رفضوا كثيراً من التطورات في الدولة لأنها، في عقيدتهم، متخالفة مع الدين، وكانوا يرون بأن عملية تطهير دائمة لجهاز الدولة جزءا جوهرياً من مشروع الدعوة، فالدولة تصبح عرضة للدنس ما لم تكن خاضعة تحت إشراف العلماء وتوجيهاتهم.

المراوحة التي صبغت سلوك أهل الحكم في التعامل مع أهل الدين في ضبط العلاقة بين الدين والدولة، كانت تصدر عن حسابات سياسية داخلية بدرجة أساسية، ولكن في كل الاحوال ثمة ثابت يراد منه أن يكون حاضراً على الدوام في تلك الحسابات، وهو تأكيد العلاقة بين أهل الحكم وأهل الدين. على أن تكييفاً حاذقاً كان يتم بين أغراض أهل الحكم ومقاصد أهل الدين من أجل تحقيق الموازنة المطلوبة بين كفتي الميزان، ولكن هذه الموازنة ليست محكومة دائماً لاعتبارات واقعية كما هو الحال بالنسبة لأهل الحكم، فهناك اعتبارات شرعية وايديولوجية يفرضها أهل الدين في مجمل مناشط الدولة. فبالرغم من صحة الرأي القائل بأن أهل الدين يخضعون في نهاية الأمر لهيمنة أهل السياسة، ويمثّلون على ذلك بالمؤسسة الدينية مجسّدة في هيئة كبار العلماء ولجنة الافتاء والدعوة والارشاد وجهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فأعضاء هذه المؤسسة يعيّنون من قبل أهل الحكم، ويتسملون منهم رواتبهم وتوجيهاتهم، فهؤلاء الاعضاء يمثلون بالتالي جزءا منضوياً في مشروع الدولة. الا أن ذلك لا يعني خضوعاً تماماً يمنحه أهل الدين لأهل الحكم، فهناك إملاءات أيديولوجية يرفض أهل الدين إخضاعها للمساومات السياسية.

ثمة مفارقة دقيقة بين نزعتين في أدلجة الدولة، فهناك أدلجة متصلة بأداء الدولة، وأجندتها السياسية، وهناك أدلجة متصلة بأهداف يراد من الدولة تحقيقها، أي بأغراض تقع خارج المجال الوظيفي للدولة كدولة ناظمة للمصالح العمومية. فأيديولوجية الدولة غير الدينية تكون غالباً مصممة لتنفيذ برنامج سياسي معين، له علاقة صميمية بالدولة نفسها، فيما تكون الدولة الدينية، كما ينظر اليها أهل الدين، مؤسسة لغرض تطبيق الشريعة وتحقيق المثل الدينية العليا، فالدولة هنا لا تحقق قيمومتها من خلال عقد إجتماعي يمنح أهل الحكم حق تنظيم المصالح العمومية وتعميم المنافع، وبالتالي فإن الإخلال بهذا العقد يفضي تلقائياً الى انكسار تلك القيمومة، بل هي دولة تحقق قيمومتها عبر ما يعرّفه أحد الفلاسفة الفرنسيين (مديونية المعنى) حيث تستعير الدولة قيمومتها من مصادر أخرى تقع خارج مجال العلاقة بين السلطة والرعية، كدعوى

التفويض الالهي وتجسيد إرادة السماء على الارض، أو دعوى الحق التاريخي الخاص بعائلة وفئة من البشر تملك الحق السلطاني دون حاجة للحصول على تفويض من الناس.

صحيح أن كافة الدول تسعى لاستعارة معانٍ من خارجها، دينية وتاريخية وفكرية، تماماً كما يظهر في الرجوع المتكرر لدى القيادة السياسية في الولايات المتحدة الى الدين والاحتماء بلغة كنسية والذي يعكس نزوعاً ضارياً داخل الدول الى تعويض النقص في جرعة المشروعية عن طريق الالتصاق بمصادر أخرى غيبية ليس بالامكان الحصول عليها من الناس، سيما حين تفقد الدولة جزءا كبيراً من صدقيتها وتعجز عن تقديم علاجات حاسمة لمشاكل الناخبين.. كل ذلك صحيح، ولكن هذه النزعة تبقى في حدودها الضيقة المتصلة بتبرير سياسات متصلة بالدولة ولا تهدف على الاطلاق الى تحقيق أغراض دينية.

من الناحية الواقعية، أيديولوجية الدولة في بلدان عديدة من الشرق الأوسط تحوّلت الى أداة قهر للمجتمعات، ومصدر تبرير لارتكاب أفدح الاخطاء. ولكن الايديولوجية في بلد مثل السعودية تتخذ طابعاً أشد سطوة فهي تلبس الحق التاريخي والحق الديني في آن واحد، وهذا يفقد الدولة سماتها الحقيقية، وصفتها الرئيسية، وتالياً الوظيفة المنوطة بها، إذ تتحول من جهاز لتنظيم المصالح العمومية الى أداة لتحقيق مآرب خاصة، فهذان الحقان يفوّضان أهل الحكم وأهل الدين باحتكار تمامية مجال الدولة بكامل حمولتها، وتحويلها الى منطقة مسوّرة. فالدولة تصبح منقسمة بين حقين، فلأهل الحكم حق السلطة ولأهل الدين حق الدعوة، فيما لا مجال فيه حينئذ للحديث عن منظومة حقوق وواجبات متبادلة بين الدولة والمجتمع.

إستعادة الدولة لوظيفيتها كدولة مصممة اولاً وأخيراً لتنظيم شؤون الرعية، وادارة المصالح العامة، وتوفير اطارات قانونية لادارة هذه المصالح تتطلب فصلاً حقيقياً بين الدولة والايديولوجيا، دينية كانت او تاريخية أو فكرية، فهذا الفصل لا يقصد منه بحال تخلي الدولة عن مسؤولية حفظ النظام القيمي والمثل الدينية العليا للمجتمع، وإنما فصله عن اطار العلاقة بين السلطة والمجتمع، بما يحفظ للدولة كونها ذات صفة تمثيلية لعموم الفئات المنضوية بداخلها، وبدون ذلك يكون مسار العلاقة بين الدولة والمجتمع مقطوعاً.

فاصلة

مصرع (القبيلة) أم (الدولة)

قامت الدولة السعودية على تمازج معهود في تراث الحضارة الإنساني على قاعدتي القبيلة والدين. فقد تبنّى الدين كما القبيلة مشروع الدولة ـ إن جازت التسمية ـ وحارب الممالك المجاورة حتى أقامها. الدين، كان وحده العامل الحاسم، في إخضاع القبيلة، وتفجير مخزونها العنفي، أو بالأصح كان وحده القادر على تحويل أو تحوير القيم القبلية في نهر (السياسة) ليخدم مشروع الأخيرة ويحمل أطرافاً محددة الى السلطة. لا شيء، كما تدل التجربة السعودية وغيرها، كالدين (محرّضاً ومخضعاً) في نفس الوقت. (محرّضاً) حين يتحول الغزو القبلي الى جهاد، والأنهاب الى غنائم، وفي نفس الوقت (مخضعاً) القبيلة الى الدين، أو بإسمه، لا فرق. فتنال حينها الدولة أو الكيان الجديد مشروعية تعتمد في الإساس على الخضوع الطوعي للعناصر القبلية التي هي نافرة بطبعها متمردة على الإخضاع، خضوعها لسلطان السياسة.

كان هذا حال الدولة السعودية ـ الإمبراطورية ـ شأنها في ذلك شأن الإمبراطوريات التي قامت في العالم، وبينها العالم الإسلامي الذي حمل راية الفتح فيه والتوسع، القبيلة المحرّضة دينياً، سواء كان الآخر المستهدف، مسلماً أم غير مسلم. فلا إخضاع للقبيلة بدون الدين، ولا قيام لسلطة إمبراطورية مستقرة ـ لتكن سعودية مثلاً ـ بدون إخضاع الدين لاحقاً للدولة بعد أن يخضع بدوره القبيلة.

بين مشروع الدولة السعودية ومشروعيتها مسافة بعيدة. فبعد قيام الدولة، بعيد احتلال الحجاز، وجد ثمّة اكتشاف من قبل القبيلة، بأنها لم تكن سوى أداة الدولة وما أن تقوم يذهب بامتيازاتها نفرٌ آخر، لينزوي دورها حين تتوقّف الفتوحات، بسبب أن الإمبراطورية وصلت الى أقصى حالات توسّعها فاصطدمت بقوى أخرى أو دول أو إمبراطوريات أقوى منها فتوقفت عن الزحف. الذي حدث بعد ذلك الإكتشاف، أن مرحلة الفتح الوهابي توقفت وآن لمشروع الدولة ـ بعد الفتح والثورة ـ أن يبدأ.. اكتشف القادة القبليون (الإخوان بزعاماتهم المعروفة: ابن بجاد وابن حثلين وابن لامي والدويش وغيرهم) أن الدين الذي استلهموا منه شعارهم (هبّت هبوب الجنّة وينك يا باغيها) لم يكون سوى وسيلة، وربما كان لبعضهم (أكذوبة) و (خديعة)، فكانت الثورة الإخوانية، ومن ثمّ نهايتها الدموية، تلاها أن قامت الدولة وأعلنت في ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢. ومنذئذ لم يكن خضوع القبيلة ـ في المملكة ـ إلاّ لسلطان القوة، وشيء من سلطان الدنيا، أما الدين فإنه كان غطاءً لكي تقنع القبيلة نفسها بأنها لم تخضع للأمرين الأولين، أو إدراكاً منها أنها غير قادرة على مواجهة مشروع الدولة، واعتبرت الخضوع الديني تبريراً للذات والأتباع.

شرعية القوّة ثم شرعية الإنجاز المادي بسبب الطفرة النفطية، كانا الأقوى في إخضاع القبيلة. ولكن الأخيرة التي لم يتم صهرها في بوتقة وطنيّة، بقيت محافظة على صلاتها الداخلية، وحافظت على شيء من الإطار الهلامي الإنتمائي المقابل لانتماء الدولة والمواطنة الصحيحة، شأن القبائل في ذلك شأن المناطق التي أُخضعت بسلطان القوة. والقبيلة رغم ضعفها فضّلت الصمت رهباً ورغباً، طالما ان سلطان الدولة قاهر.. ولكنها حين أحسّت بضعف السلطة وتهافت مشروعيتها ـ الدينية والوطنية ـ بدأت تطلّ برأسها من جديد، وبدأت في غياب وضعف مؤسسات الدولة الخدمية في تسوير نفسها وتسييس روابط أبنائها، وتأمين مصالح أفرادها ما استطاعت. حين تضعف الدولة ـ كما يحدثنا التاريخ ـ يعلو الإنتماء القبلي، وهو أمرٌ شهدناه في العراق منذ حرب الكويت، وكذلك الإنتماءات الأخرى الأثنية والدينية. يأتي بعدها مناكفة السلطة ومواجهتها والخروج عليها بمجرد أن يظهر عليها الوهن.

القبيلة في الوقت الحاضر ـ كما الدولة السعودية نفسها ـ كما الإنتماءات الأخرى المذهبية والمناطقية، تعيش حالة من المخاض، حيث تضعف الدولة وسيطرتها، وتعلو سلطة الأخريات التي تتحفّز لحفر نهاية الدولة. الصدامات العنيفة التي شهدتها المملكة تبشّر بالمزيد منها، وهي في كثير من خلفياتها لم تخرج عن أطرها القديمة ـ مذهبية ودينية ـ وإذا كانت القبيلة قد حملت وحَمت مشروع الدولة، فإن الأخيرة فشلت في الدمج الإجتماعي وصناعة الهوية الوطنية، وبالتالي فإن تلك القوى نفسها التي تصور البعض أنها أضعفت حتى الموت تستعد لمعركة ثانية، قد تشهد على يديها (مصرع الدولة) كما شهدت قيامها وتأسيسها. فالدين والقبيلة اليوم في المملكة عاملان متحالفان لتدمير الدولة كما كانا عاملين تحالفا لقيامها.

الحركة الإنفصالية في السعودية

التميّز الثقافي والأسنان السياسيّة

د. خالد الرشيد

يرى رالف برمداس، في بحثه عن طبيعة (الحركة الإنفصالية) والذي حمل عنوان
(Secessionist Movements in Comparative Perspective)
والمنشور في لندن عام ١٩٩٠، أن الحركة التي تسعى للحصول على اعتراف بقيمها الثقافية، دون أن تستهدف إنفصالاً مناطقياً، بأنها حركة غير انفصالية. وكذلك شأن الحركة التي تسعى الى تمييز مناطقي بينها وبين الأقاليم المكونة بحيث تكون الحدود الأرضية مميّزة حادّة الوضوح، بحيث يكون الإنفصال على مستوى الأرض أو حسب ما اصطلح عليه بـ Separate Territory مؤكداً عليه، ولكن هذه الحركة صاحبة هذا النوع من الدعوات إذا لم تستهدف حكماً مستقلاً، فإنها أيضاً لا تعدّ حركة انفصالية من وجهة نظر المؤلف.

الحركة الإنفصالية حسب رالف برمداس، تتميّز عن غيرها بأنها حركة تقوم على النضال المنظم، وقد تجد منافساً لها ضمن إقليمها في تمثيل (روح الجماعة)، وهي حركة تميل في الغالبة الى التعصب، وكلما كان النضال طويلاً تراكم المخزون الثقافي والإسطوري لتصبح مادة إضافية في سبيل تحقيق مطالبها. كما تتميز الحركة الإنفصالية من جهة استهدافها تأكيد الحدود بينها وبين الآخرين على مختلف المستويات السياسية والثقافية، أي رسم الحدود بين شعبها وباقي السكان الذين ينضوون تحت سلطة مركزية واحدة.

فتأكيد مبدأ (نحن ـ هم) على أسس ثقافية أو عرقية أو دينية أو قبلية يستتبعه في الغالب إقحام عامل (الأرض ـ الإقليم) الذي تقيم عليه الحركة الإنفصالية من أجل المطالبة بالحكم الذاتي. وهنا تدور التساؤلات حول حجم السلطة التي يمكن ان تتمتع بها المناطق والأقاليم، وهل تكون تلبية المطالب المناطقية حلاً استباقياً ومانعاً لمطالب الإنسلاخ والتقسيم (كما في سكوتلاندا وويلز ببريطانيا) أم هي مقدّمة لإستقواء الحركة الإنفصالية لتصل الى هدف الإستقلال التام؟.

يرى برمداس أن (الحد الأدنى) من الإستقلال الذي يجب أن تتمتع به المناطق يتمحور حول (الشؤون الثقافية والشؤون المحلية).. فالحفاظ على تميّز المناطق والأقاليم ثقافياً مهم وإن مجابهة الدولة لهذه الخصائص يعدّ بمثابة المذبحة الثقافية ـ حسب تعبيره. كما أن منح المناطق سلطة إدارة شؤونها المحلية والبلدية، هو الثمن الذي تدفعه الحكومات لسحب فتائل النزعات الإنفصالية، وبدونه لا يوجد إغراء آخر يمكنه الحدّ من التطلّع نحو الإنفصالية.

وحين يصبح كلّ من (الشعب) المستهدف بالحركة الإنفصالية وكذلك (الإقليم) المراد فصله وتفكيكه عن الدولة، مميّزين بما فيه الكفاية وقابلين للإنفصال، تأتي المطالبة بالإستقلال، مستمدّة قوتها وفاعليتها من استكمال شخصيتي الإقليم والمجتمع، ونضجهما لقيام حكم مستقلّ فيهما.

بيد أن (الحق في الإنفصال) اعتماداً على مبدأ (الحق المقدس في تقرير المصير) قابلٌ للنقاش، فالدولة ـ من وجهة نظره ـ لها حق مقدّس معاكس يخولها حق المحافظة على سيادتها ووحدة أراضيها وفق قوانين الأمم المتحدة ومواثيقها. فالحركات الإنفصالية تؤكد حقها في تقرير المصير كحق إلهي وطبيعي. ولكن هذا المبدأ لا يُعترف به ضمن إطلاق واسع، وإلاّ لقامت دولٌ إنفصالية كثيرة في كل بلدان العالم.

وأخيراً يعتقد برمداس أن الإنتماءات الطبيعية (الفطرية) إضافة إلى عوامل ثانوية تسهّل وتيسّر الإنفصال، ليست عوامل الدين واللغة والأصل إلا إنتماءات مدّعاة وليست أصيلة حسب برمداس. ولكن العوامل الأخرى تكتسب أهمية بالغة بالنسبة للحركة الإنفصالية، وهي: تعرّض الجماعة الأثنية الى التمييز، أو التجاهل، أو القمع، أو السيطرة. فهذه العوامل تزيد من زخم الحركة الإنفصالية، وهي بالتآزر مع العوامل الفطرية يمكن الإنطلاق منها نحو المطالبة بالإنفصال.

يجب الإعتراف ابتداءاً بأن قمع التعبير عن الهويات الفرعية، يعزّز الإنفصال ولا يمنعه، بعكس ما يعتقده المسؤولون السعوديون وحلفاؤهم الدينيون. كما أن تسويد هوية فرعية وجعلها هوية وطنية، يختصر المسافة نحو الإنفصال، ويعطي الدعوات الثقافية الإعتيادية أسناناً سياسية قابلة للإستخدام في معركة تشطير المملكة وتفتيتها.

حفظ الهويّات أم حركات إنفصال؟

ما قامت المملكة إلاّ على أنقاض الخصوصيات المناطقية والإقليمية والمذهبية في المناطق المفتوحة، وأبقت خصوصية مناطقية واحدة مذهبية وسياسية في نجد لتسود الباقيات، ولكن الخصوصية المفروضة السيّدة كانت من حيث الحجم أقلّ إغراءاً وقدرة على استيعاب وامتصاص التعدد. ولقد كان النضال السياسي في وجه منه يحمل خاصية ثقافية، فالأحادية المذهبية والثقافية والمناطقية التي صبغت المملكة منذ نشأتها ما كانت إلا أن تفرز ما أفرزته اليوم: سقوط في وحل التطرف والعنف، واستبداد سياسي طاغٍ بمقاييس الدول المحافظة المشابهة في الخليج، وعجز شامل في إصلاح ما فسد، ونزعات طاغية تبحث عن متنفس للتعبير عن نفسها.

بعد نحو قرن اكتشف البعض أن المملكة متعددة ثقافياً! وأن فيها شيعة إثنا عشرية، وإسماعيلية، وفيها كل المذاهب السنيّة، والزيدية، والصوفية، وبالتالي لم تكن الوهابية إلاّ الغطاء المذهبي المفروض على الجميع. بعد هذه المدة تمّ الإعتراف بـ (وجود) هؤلاء جميعاً، دون أن يسمح لهم بحقّ التعبير القانوني عن خصوصياتهم الثقافية والدينية.

كل الجماعات السياسية والإجتماعية في المملكة، تبدأ مطالبها بحفظ الهويّة إن كانت لجماعة مناطقية أو قبلية أو مذهبية، وحفظ الخصائص الثقافية وإعطاءها الفرصة للتعبير عن ذاتها في محيط آمن، بعد عقود من القمع المستديم الذي عمّقها ما تحت السطح ومنعها قانون فوقياً لا فائدة منه. هذا الإعتراف بشرعنة التعبير ـ وليس مجرد الوجود ـ مرفوض حتى الآن من معظم النخبة الوهابية الدينية، القليل قبل على مضض الإعتراف بوجود المختلف، ولم يقبل حتى الآن بشرعنة عبادته ضمن الإطار الديني، أو حتى الإطار القانوني للدولة نفسها.

وإذا كانت الخصائص المناطقية عموماً أوسع من أن تكون مذهبية بحتة، فإن كل المناطق في المملكة تتحدث عن القمع العمودي ضد الهويات الخاصة ـ أو الفرعية. وحتى الآن، هناك ضعف في التمييز بين المطالب الثقافية والمطالب السياسية، أي بين المطالب المتعلّقة بالهوية: اللباس الخاص، والمعتقد الخاص، واللهجة، والعادات، والفلوكلور وغيره، وبين المطالب المتعلقة بالسياسة: الحكم الذاتي، الإنفصال، تسليم الإدارة المحلية لأبناء المناطق، أو العدل في تحصيص السلطتين السياسية والإقتصادية.. الخ.

حين تبرز ظاهرة حجازية باتجاه تعزيز الزيّ الحجازي، يستشفّ ممثلو النخبة المناطقية الحاكمة من ذلك أن النزعة الحجازية بدأت بالتصاعد. وحين تتزايد المناسبات الدينية في الحجاز وفي المنطقة الشرقية، ويتزايد الإصرار عليها، كالموالد، والإحتفالات الدينية، تشير أصابع الإتهام فتربط بين الممارسة الدينية المختلفة للآخر وبين رغبته في الإنفصال بمنطقته عن الدولة القائمة. بل حتى التواصل الطبيعي بين البشر المختلفين سواء كان اقتصادياً أو علمياً أو ثقافياً يمكن أن يتحول ـ بسبب الحساسية الفائقة لدى محتكري السلطة ـ الى تآمر وإدانة وتخطيط أجنبي لتمزيق الوحدة السياسية القائمة!

وللحق فإنه ينبغي التمييز بين هدفين متلاحقين:

١) تحقيق الذات من خلال التعبيرات عن الهوية الخاصة، وهذا شأن ثقافي في المجمل، قد يفسد إن تمّ التعاطي معه بحسابات سياسية صارمة. وان منع التعبيرات الخاصة قد يكون نابعاً من خشية سياسية، ولكنه يؤدي في المحصلة الى أزمة سياسية ولا يحلّ أيّ منها. وفي الغالب فإن منع الهويات الخاصة من التمظهر على السطح لا يعني اختفاؤها، بل هي تمارس تحت الأرض الى أن يأتي الوقت لكي تعلن عن نفسها في حالة تحدّ صارخة. وجدنا أمثلة فاقعة لها في المنطقة الشرقية بين الشيعة، حيث المبالغة أحياناً في استظهار الهوية الخاصة إعلاناً للتحدّي وكسراً للعرف الرسمي القائم على المنع والإنكار والسخرية. كذلك فإن الكثير من الممارسات الدينية واحتفالات استنطاق الهوية في الحجاز والتي كانت تجري تحت الأرض استعلنت على نحو مكشوف.

ومع أنه لا ينكر أبداً بأن قمع الهويات الخاصة في المملكة جاء على خلفية سياسية، ولتحقيق أهداف سياسية بالدرجة الأولى، أقلّها إضعاف الخصم وإفقاده أدوات المقاومة للسياسات الدونية التي اتبعتها الفئة الغالبة؛ وأعلاها، تعزيز وحدة الجماعة المنتصرة وشحذها بعناصر التغليب والتمكين والإستئثار.. رغم هذا، فإن الربط السياسي القوي بين استعلان الهوية ـ غير النجدية وغير الوهابية ـ وبين العداء للدولة، أو محاولة الإطاحة بنظام الحكم، أو التآمر لتقسيم الدولة ـ وهو الهاجس المتأصّل لدى النخبة الحاكمة، يجعل من صراع الهويّات الفرعية بين بعضها البعض أمراً مستحكماً، كما ويجعل من استظهار هوية وطنيّة مشروعاً حالماً غير قابل للتحقيق.

إن قمع التعبير عن الهويات الفرعية في الشرق والغرب والشمال والجنوب، عدا المركز بالطبع، لم يكن خدمة لهوية وطنية بقدر ما كان خشية من إضعاف الهوية المفروضة المناطقية، وبالتالي إضعاف الفئوية الحاكمة، ديناً وسياسة.

ومن هنا، أدّى منع التعبيرات الذاتية بشكل قانوني الى مشكلتين أساسيتين: الأولى، تغوّل الهويّة النجديّة بكل خصائصها المذهبية والمناطقية، الى حدّ عدوانها على الهويات الأخرى واحتقارها لها. والثانية، احتلال (الهوية الفرعية النجدية) مقعد (الهوية الوطنية) التي لا معالم ظاهرة لها ولا خصائص مدعّمة تثبت وجودها وحضورها. وفوق هذا كله، لم يؤدّ التنكر للهويات الفرعية الأخرى الى عدم حضورها أو ممارستها، بل قد يكون حرمانها من الظهور أدى الى التشبّث بها وتعميقها.

٢) بعد أن أوصدت الدولة والمذهب الرسمي الأبواب أمام استعلان الهويات الفرعية، وتأطيرها وطنياً، وقطع النتوءات التي يمكن أن تفرزها الممارسات، وجد الطرفان نفسيهما أمام واقع غير طبيعي. فما يخشى منه حقيقة اليوم، هو (تسييس) الممارسات الثقافية وليس القبول بممارستها وحتى استعلانها. الخطر أن تؤدي تلك الممارسة ـ من وجهة نظر النخبة الحاكمة ـ الى أبعد من أغراضها النفسية او الروحية للأفراد، فالتعبير عن الذات والهوية يستجلبان بلا شك مشاعر الرضا الداخلي، والألفة والسلام في المحيط العام. ولكن لأن ذلك التعبير لم يأت وفق رضا الدولة ولا برغبة منها، ولا من حليفها الديني، وإنّما جرى انتزاعه في صراع عنيف مستمر منذ عقود، ويجري التعبير عنه اليوم في ظرف سياسي معقد وعصيب يهدد الدولة السعودية بالإنفلاش والتفتت.. لهذا، هناك زاوية قد تبدو صحيحة، بأن الوضع في المملكة قد تخطّى مرحلة المطالبة بالتعبير عن الهوية الفرعية ـ فهذا قد كسر فعلاً ـ الى مرحلة المطالبة بتأطير ذلك التعبير سياسياً، على نحو تتعايش فيه الهويات جميعاً على أن تُبنى في الوقت نفسه أُسس الهوية الوطنية الجامعة.

إن المطالب التي تطرح اليوم، والتي تشير الى الهوية، وذلك في ثنايا الحديث عن ضرورة القبول بالتعددية الثقافية في المجتمع السعودي، تحمل الى السطح أسئلة ذات أهمية: فشئنا أم أبينا، فإن كل ممارسة الهويات الفرعية، بما فيها الممارسة النجدية الثقافية والوهابية الدينية، تعمل كلها باتجاه معاكس

لمصلحة الدولة وبقائها.

قد نكون على مشارف انفجار للهويات المخنوقة، لا يفيد معه الإستمرار في منعها من التعبير. بل لم يعد ذلك المنع ممكناً، فقد انهارت السدود. ومادام قد تمّ ربط ممارسة التعبير عن الهوية ـ وبشكل مبكر ـ بالعداء للدولة والنظام السياسي بل والنظام القيمي المفروض.. فهل التأطير للهويات الممنوعة رسمياً أمرٌ ممكن، وذلك عبر حصر دورها في الحدود (الأدنى) حسب برمداس في ممارسة الحكم المحلي، بدل أن تتجه المشاعر الى الإنفصال عن الدولة كلية؟

ما نشهده اليوم كأنه يشير الى وجود حركات إنفصالية (أو لنقل دعوات انفصالية) تدفعها مشاعر السخط من قمع الهوية الخاصة الى التعبير عنها بشكل متحدّ. ولكن الأهداف السياسية الغائبة الحاضرة هي ما يهمنا. فهل النزعات الإنفصالية التي قد تكون وراءها حركات انفصالية ـ من نوع ما ـ تقبل بالحفاظ على خصوصيتها الثقافية، فحسب؟ أم يكفيها إدارة شؤونها المحليّة، إي أن تدير مناطقها عبر مجالس المناطق، وإبعاد الأمراء كلية عنها؟ أم هي تريد محاصصة في السلطة على مستوى أعلى؟ أم أن كل هذا لا يعنيها أو لا يمكنها أن تحققه، لذا تختصر الطريق بالمطالبة بإعادة السعودية الى مكوناتها التاريخية: إمارات ودول مستقلة؟!

مسؤولية الدولة في تنمية الدعوات الإنفصالية

لقد نمّت الدولة النزعات الإنفصالية بوسائل مختلفة: بانحيازها لهوية فرعية، وبتعميد تلك الهوية كهوية وطنية، وبالمبالغة في إخماد الأصوات المتنوعة المختلفة من أن تعبّر عن نفسها. وفوق هذا فإنها أخطأت حين احتكرت السلطة السياسية ولم تدخل عليها أية إصلاحات، مثلما لم يتغير شيء بشأن المذهبية والمناطقية والفئوية الحاكمة.

ولو أتينا الى مفردات رالف برمداس، والتي وضعها كعوامل ثانوية تنطلق منها قواعد الحركة الإنفصالية وتبني عليها، فهي كالتالي: التمييز، التجاهل، القمع، السيطرة! وهي كلها عوامل متوفرة ـ بل شائعة ـ في البيئة السياسية السعودية منذ قيام الدولة.

عدا فترة العامين الأخيرة، التي كثرت فيها الدعوات الى المساواة والمواطنة، في مقالات الصحف وحتى في بعض تصريحات وتلميحات المسؤولين.. لم تكن المساواة مقبولة مطلقاً، ليس على أساس ديني/ مذهبي فقط، أي بدعوة من رموز المذهب الرسمي وعلى أساس حرمة المساواة بين المواطنين الكفار: الشيعة والحجازيين وغيرهم وبين المسلمين الموحدين أهل نجد. ليس هذا فحسب، فالطاقم الحاكم لم يكن يؤمن بالمساواة، يدلنا على ذلك أن مواطنين تقدموا بعشرات الدعوات في عرائض تمتد من منتصف الخمسينيات الميلادية من القرن الماضي وحتى اليوم تسأل المساواة وتدعوا لها، فلا يرد عليها أحدٌ من المسؤولين أصلاً. الآن فحسب، تظهر إشارات ـ وحتى الآن لا تعدو كونها مزاعم ـ بأن هناك استعداداً لأن يكون المواطنون متساوين، على أسس المواطنة ومستحقاتها وواجباتها وليس على أسس قبلية أو دينية أو مناطقية.

لكن التمييز الذي تعرضت له كل القوى الإجتماعية غير النجدية منذ أن قامت الدولة، سواء على صعيد ثقافي عام أو ديني أو اقتصادي أو سياسي أو مصلحي أنّى كان.. هذا التمييز الذي استطال زمانياً ومكانياً وعمقاً، أضعف ارتباطها بالدولة، كما جعلها زاهدة في نظام الحكم، على الأقل على صعيد المشاعر، وأصبح التمثيل الفئوي للعائلة المالكة واحدة من المخاطر التي لا يعلم كيف يمكن حتى اليوم التغلّب عليها. التمييز يؤدي الى العزل والإقصاء، كما يؤدي الى الحرمان والتفاضل في الحصول على منافع التنمية. لقد طارت الطيور بأرزاقها، ولم يعد البقاء ضمن الوحدة القائمة يحمل ـ بالضرورة ـ منافع اقتصادية منظورة، بل قد تُحسب عكس ذلك! لكن من الضروري التنبّه الى أن التمييز الطائفي والمناطقي والقبلي وغيره لازال مستمراً، بتعميمات من رؤوس الدولة أنفسهم، وأصبح عصيّاً على الإقتلاع بعد أن تجذّر في نفوس القابضين على السلطة والمواقع الرسمية العليا والوسيطة. ولهذا، فإن الضرر قد وقع، ومشاعر الخيبة تجاه الدولة والحكومة حادّة، لا يغيّر فيها كثيراً الإستجابة للمطالب العامة بإيقاف التمييز كما طالبت به وثيقة الرؤية ووثيقة الشراكة (الشيعية) وكذلك وثيقة (الإسماعيليين).

تتغذى مشاعر الإنفصال على ممارسات الحكومة التمييزية في تعاملها مع مواطنيها. ولربما لا شيء يقنع بالإقلاع عن هذه السياسة المستديمة إلا ممارسة نقيضها فيما يعرف اليوم: بالتمييز الإيجابي. أي معاكسة السياسة القديمة لتعديل الحصص في المنافع كافة، ورفع مستوى المناطق الفقيرة والمحرومة وتقليص الفجوة بينها وبين نظيراتها.

التجاهل.. القمع.. السيطرة! ثلاث مفردات أخرى تحوي مخزوناً هائلاً من التشطير. التجاهل للجماعات المختلفة نابع من احتقار لهم ولثقافتهم وفيه إظهار لتفاهتهم أو عدم أهميتهم واستضعافهم دونما خوف من النتائج. وهذا النوع من المشاعر تجده عن أتباع المذهب الرسمي أكثر مما لدى السياسيين. فالأخيرون يبالغون في القمع لا بدوافع الخوف من الضحايا بقدر ما هي دوافع الإستهانة بهم: بكرامتهم وبأعراضهم وبدمائهم. وتحكي قصص سجون السياسيين نماذج معبّرة عن هذه المشاعر. أما السيطرة Hegemony فتتطلب مشاعر تسود المسيطر بأنه الأقوى والأعلم وأن ثقافته أكثر طهراً وسلامة ونقاءً، وأن المخالف القابع قباله يستحق القمع والسيطرة والتجاهل والحرمان من الحقوق، وقد تبلغ بالكثير منهم مشاعر تَحَقُّقْ (الإستخلاف الإلهي) لهم ضد الجماعات الأخرى. وحين تبلغ السيطرة مداها وفي كل أوجهها، تدخل الجماعات المقموعة ـ كما حدث في المملكة منذ السبعينيات ـ وبصورة تلقائية الى المناطق المحظورة في التفكير، حتى وإن كان هنالك عقلاً طارداً للأفكار (الهدّامة!) وفي مقدمتها الإنفصال.

الإنفصال، يعني فقدان الأمل في الإصلاح.

والإنفصال يعني الإعتقاد باستحالة التعايش.

والإنفصال تعبير عن الإختلاف الصاعق في الرؤى والتصورات والمصالح والتمثيل بين القاعدة والقيادة.

في الحجاز كنتَ تسمع من بعض النخب بأن التقسيم حاصل لا محالة إذا ما انتهت أموال النفط وتعطل المشروع الإقتصادي! وفي الشرقية ومنذ عشر سنوات على الأقل كان هناك من يفتح باب الجدل على هذا النحو: إذا كنا لا نستطيع أن نتحمل الظلم المذهبي والتمييز الطائفي من الدولة ومؤسستها الدينية، وإذا كنا غير قادرين على تغيير النظام السياسي أو إقناعه بأن سياسته الدينية غير صحيحة.. فليس أمامنا ـ والحال هذه ـ إلاّ أن نطالب بالإنفصال!

كانت وجهة نظر لينين أن الجمهوريات السوفياتية يحق لها الإنفصال، فما بينها من إتحاد عبّر عنه بعقد زواج يستطيع أي من الطرفين (الجمهورية ـ أو السلطة المركزية) فسخه، وإن كان أي من الطرفين لا يتمنّى وصول الحال الى الطلاق! طلاق الأفراد كما طلاق الجماعات يتسبب فيه الظلم والإعتداء وغياب العدالة وتفضيل وسائل القهر والسيطرة والإبتزاز والحرمان من الحقوق وعدم الإحترام

وغير ذلك. وكلما طالت المدة على هذه الممارسات، فإن القناعة باحتمال أن يقوم الطرف المضطهِد بتغييرها تتضاءل، كما تتضاءل معه فرص القدرة على الإستمرار والتعايش، ونحسب أن الأوضاع في المملكة وصلت الى هذا المنحدر المأساوي.

كيف يمكن منع التوجّه الإنفصالي؟

يبدو أن جذر المشكلة في السعودية لها وجه واضح هو أن (الدولة السعودية لم تصبح دولة) بالفعل! بمعنى أن الدولة لا تمارس عمل الدولة من جهة سياديتها ـ ليس على الأرض فهذا تقوم به ـ وإنما على مواطنيها جميعاً. فهناك مواطنون فوق مستوى المساءلة، وينالون حقوقاً إضافية، يمكن اعتبارهم مواطنون درجة أولى. وهناك في المقابل مواطنون تجحف حقوقهم الأولية التي يفترض أن الدولة أول من يلتزم بها. فالدولة التي لا تتعامل مع مواطنيها بسواسية، هي دولة تخرق وتدمر أساسيات وجودها، ومؤسسات الدولة ووزاراتها وجهازها البيروقراطي العريض إن فشل في تقديم خدمة عامة للمواطن أنّى كان منبته، فإنه لا يبقى للدولة من مكان في نفوس المواطنين، حيث تصبح الدولة شأناً خاصاً ومنفعة خاصة بالبعض دون الآخر. سيعيد لنا المسؤولون معزوفتهم المسجلة على اسطوانة مشروخة والتي تفيد بأنهم والحكومة لا يميزون بين مواطنيهم! وهذا الإدعاء لا يفيد في حفظ الدولة نفسها، إن كان المواطن لا يعتقد بصدق الدولة فيما تدعيه. فالأولى الإعتراف بالمصيبة ومعالجتها، فالإنكار لا يقدم خدمة لأحد في هذه الظروف البائسة.

لا تتعاطى الدولة السعودية مع مواطنيها على أساس مفاهيم الدولة الحديثة، أي مفاهيم الدولة القطرية ـ الوطنية. وينطبق ذات الأمر في تعاطيها مع ثنائية الدين والدولة، فالدين بطبعته الوهابية يملي على الدولة تبنّي مفاهيم تنسف أسسها (رفضها المساواة بين المواطنين، ورفضها حرية التعبير عن الهوية، ورفضها إعطاء المواطن حقاً في صناعة القرار، كأمثلة) حتى أن موضوع سيادة الدولة صار ناقصاً، يعبّر عن ذلك دائماً التساؤل الذي يطرحه المواطنون: لماذا تصمت الدولة أمام تعدّي الجهات الدينية على حقوقهم؟ لماذا أصبحت الدولة رهينة المؤسسة الدينية؟ لماذا لا تقوم الدولة بمعارضة رجال الدين في المجالات التي تخرق حواجز الوحدة الوطنية وتتجاوز حدود واقع التعددية الثقافية في البلاد؟

سيادة الدولة ناقصة في شموليتها من جهة مواطنيها، ومن جهة المؤسسة الدينية نفسها. وهذان العاملان كبلاها بقيود ومفاهيم، ومن ثمّ ممارسات جعلتها غير قادرة على الإيفاء بمتطلباتها كدولة تسود، حتى أن العجز يبدو واضحاً لدى صانع القرار السعودي، منتظراً الفتيا الدينية في مسائل هي من صميم مسؤوليات رجل الدولة؛ خاصة إذا ما لحظنا أن المؤسسة الدينية لا تزال تعيش عصر ما قبل قيام الدولة، في التفكير والتخطيط والرؤية للمصالح والمفاسد. نحن لانزال نعيش مرحلة الإقتتال الداخلي الذي ظهر في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، والمؤسسة الدينية ترى أن الدين صنع الدولة ليستخدمها في خدمة أغراضه الدعوية، في حين أن الأمراء السعوديين لم ينفوا هذا الأمر، ووافقوهم عليه بدل أن يجعلوا من الدين وسيلة لخدمة الرعيّة وفق متطلبات ومفاهيم الدولة القطرية التي تعيش عالماً مختلفاً تقيدها بذلك مواثيق ومعاهدات دولية، لا ترى المؤسسة الدينية لها أية قيمة، بل لا تنظر إلى الإنتماء إليها إلا على أساس أنها تنازلات دينية، كالإنضمام الى المنظمات العربية والدولية والإسلامية: الإمم المتحدة، الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليج، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، محكمة العدل الدولية، مواثيق حقوق الإنسان، وغيرها.

عودة على بدء، مشكلتنا أن الدولة السعودية يجب أن تصبح دولة فعلاً! فتمارس مهمات الدولة وتتقيّد ـ حفاظاً على بقائها وعلى مصالح مواطنيها جميعاً ـ بمفاهيم سياسية أولية، لها علاقة بالسيادة وبالمساواة وبالمواطنة. ربما كان تأرجح الدولة بين ممارسات مسؤولياتها المخوّلة لها وفق المواثيق الدولية، وبين مشاركة المؤسسة الدينية لها في السيادة وفرض المفاهيم الخاصة على العامّة، هو الذي أدّى الى إضعاف الدين بطبعته الوهابية، والدولة بطبعتها السعودية، وهو الذي جعل الدولة السعودية ذات خصائص (مزعومة) مختلفة عن نظيراتها، لأنها في الأصل لم تلتزم بتلك الأصول، وجعلت مسؤولي الدولة مجرد ملاك لأرض بلا شعب (أمّة ـ بمعناها القطري) يشجعها في ذلك الرؤية السلفية للمواطن ومحدودية حقوقه المادية والمعنوية التي أخضعت لتفسيرات رجال المذهب الرسمي، والتي وسّعت من جهة حقوق بعض الأفراد (الموحدين) وقلّصت من جهة أخرى حقوق الرعية الآخرين تحت مدّعيات دينية باطلة.

لكي تكون الدولة السعودية دولة بحق، يجب أن تعود السيادة لصانع القرار السياسي، وأن يُلتزم بحقوق المواطن الأساسية التي جاءت بها المواثيق الدولية التي وقعت عليها الحكومة السعودية نفسها. ولكي تمنع السلطة السعودية نوازع الإنفصال، فإنها مطالبة بالخروج من شرنقتها المناطقية والمذهبية لكي تمثّل التيار العام في المملكة دونما محاباة، وأن لا تنتهك حقوق المواطنين الآخرين. فما يحق للتيار الديني السلفي يحق لنظرائه في الحجاز وفي الأحساء وفي الجوف وفي الجنوب، وما يتمتع به المواطن في الوسط يجب أن يتمتع به الآخرون في كل المناطق، وبينها التعبير عن هويته الخاصة به في إطار وطني يجب أن يُبنى لبنة لبنة.

مسألة أخرى ترد هنا، وهي أن المناطق بما تمثله من تنوع وتعدد، بحاجة الى فسحة تبلور فيها هويتها الخاصة ودورها في صناعة القرار الوطني كما المحلّي. في القرار الوطني لا بدّ من إصلاحات سياسية تمكن الجميع من المساهمة في اتخاذها عبر الإنتخابات، ووضع دستور جديد، وعبر التنمية المتوازنة لكل المناطق. أما إدارة الشأن المحلي، فإنه آن الوقت لكي ينسحب الأمراء من المناطق كأمراء لها، وأن تنسحب الطواقم التي ترافقهم في ذلك. والسبب أن وجود هؤلاء يعطي الإنطباع بوجود (إستعمار داخلي). فلا يمكن اليوم قبول سيطرة الأمراء على كل مرافق الدولة حتى الصغيرة منها، ولا يمكن لإدارة الشأن المحلي أن تسلّم لأبناء المنطقة مع وجود أمير وطاقم من خارجها يفرض إرادته على كل قراراتها. إذا كان لا بد من ثمن يدفع كتعويض عن الإنفصال أو إبعاداً لغائلته، فليكن الحكم المحلي ثمناً له، وليكن الإصلاح السياسي بوابته العريضة، ولتكن وثيقة (الرؤية) التي قدمتها النخبة القاعدة التي تسير عليها قافلة الإصلاح والتغيير.

أما احتكار كل الكعكة بيد أمراء لم يخرجوا بعد من أصدافهم المحلية وانتماءاتهم الخاصة وهم يديرون دولة جعلوها ملكاً خاصاً مشاعاً بينهم، فإنه لن يؤدّي إلا الى تسريع الحراك باتجاه التقسيم. لا شك أن الحلول المقترحة صعبة، ولكنها ثمن لإصلاح إعوجاج استطال أمده، ودرءاً لفتن سوداء قادمة. فهل التضحية بالقليل حفاظاً على الكثير وبينها كيان الدولة وسيادة العائلة المالكة أمرٌ مستحيل؟ ربما الآن وفي المستقبل المنظور هو كذلك! ولا نعلم ماذا بقي من وقت لتدارك المشاكل الكثيرة، فقد تنقلب الأوضاع بين ليلة وضحاها، فتنهار الدولة التي تنتظر (القشّة التي تقصم ظهر البعير).

عيد ميلاد الدولة السعودية الـ ٧٣

هل يكون آخر الأعياد؟

ناجي حسن عبد الرزّاق

عنوان المقالة بقدر ما يحمل من توجّس وخشية من انهيار الدولة السعودية وهي تصل الى نهايتها، تذكّر بمفاتيح الإصلاح الضرورية لإنقاذها. وهذا العنوان مستوحى من كتابات سعودية كثيرة على مواقع الإنترنت، حملت عناوين مقاربة، كلّها تستشعر أن اليوم الوطني الثالث والسبعين قد يكون ـ ضمن حسابات الشارع السعودي ـ وليس نخبه فحسب، العيد الوطني الأخير لكيان إسمه المملكة العربية السعودية. ما هي مبررات هذا الإعتقاد؟ وهل النتيجة حتمية؟

في الثالث والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٣ صادف يوم الذكرى السنوية الثالثة والسبعين لإعلان العربية السعودية كدولة، وهو ما سُمي باليوم الوطني (السعودي). ولكن ما الذي تغير خلال هذه الفترة؟ إن حجم التغير الذي طرأ على خطاب الدولة السعودية وعلى ما يقابله من أفعال إجرائية على الأرض خلال هذه الفترة لا يتناسب مع حجم الأحداث والمتغيرات التي مرّت بها هذه الدولة. ولن نتوغل كثيراً في الماضي، بقدر ما سنستحضر يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كحدث غيّر موازين العلاقات الدولية وبدّل المسلمات السياسية بين الولايات المتحدة وبعض حلفائها الإقليميين. السعودية من أقوى هؤلاء الحلفاء الذين قلّت درجتهم في الميزان الأمريكي بعد هذا التاريخ. وبنفس الوقت ظل السعوديون متشبثين بهذا التحالف بطريقتهم التقليدية التي عهدوها منذ إبرام إتفاقية الحماية الأمريكية بين الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي ايزنهاور.

هذا التشبث ألغى عملياً الحماية الطبيعية لكيان الدولة المعتمد على القوى الشعبية المعنية بالدرجة الأولى بأمن الوطن ومؤسساته. ولهذا السبب تزداد كل يوم عزلة النظام نتيجة لعدم وجود إرادة شعبية تضطلع بحمايته من جهة، وتزايد الضغوط الأمريكية عليه من جهة أخرى. ومع ذلك، لا يعير هذا النظام حتى الآن أية اهتمام بالمطالب الإصلاحية الشعبية بهدف انتقاء الوقت الذي يعتقده مناسباً للبدء بالتغييرات حتى لا يفقد كثيراً من صلاحياته. إلا أن هذا الانتظار قد وضع البلاد على حافة الهاوية الآن بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عجز نظام الحكم عن وضع الحلول الإجرائية لها. هذا فضلاً عن تصاعد واستمرار العمليات العسكرية الدموية المؤسفة بين منتهجي العنف وبين المؤسسات الأمنية والعسكرية السعودية، حتى إن أهم مدن البلاد كالرياض وجدة تحولتا إلى ساحات للمعارك.

وفي ظل كل هذا التخبط السعودي في إدارة أزمة البلاد الحالية، نجد النظام، وبمناسبة ذكرى اليوم الوطني، يؤكد بطريقة أو بأخرى على نعمة الأمن والأمان بعد أن كانت الجزيرة ترزح تحت وطأة الحروب القبلية. لم يكن هذا الأمن والأمان إلا أمناً ظاهرياً سطحياً سرعان ما تسرب وبسرعة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ذلك أن أيديولوجيا السيف والسلفية الوهابية لم تتركا لمعظم أبناء الشعب خياراً طوعياً في أن يوحّد نفسه بنفسه في إطار من التعايش السلمي المشترك. لقد أصبح الكثير من أبناء هذا الشعب يعتقد بأن ما يُسمى رسمياً (المملكة العربية السعودية) ليس إلا وطناً للأقلية من العائلة الحاكمة السعودية والنخبة الوهابية وبعض التكنوقراط المتسعودين المستفيدين من استمرار احتكار السلطة. أما الباقي فلا يجد في هذا الوطن إلا الضيم والقهر ومصادرة الحريات والحرمان من ثروته، إلخ.

إن النزعات الانفصالية عن المركز النجدي لم تأتِ عبثاً، وإنما نتيجة لكل الظلم التاريخي الذي مارسته العائلة الحاكمة والأقلية الوهابية السلفية ضد أكثرية السكان. وبدلاً من أن تتضاءل رغبات الانفصال في الذكرى الثالثة والسبعين لليوم الوطني، يجدها البعض في مناطق مختلفة حلاً لمأزق النظام والدولة والمجتمع.

لقد فشلت خطط التنمية السعودية في تشجيع إندماج المناطق فيما بينها إندماجاً اختيارياً تكاملياً في وحدة غير مركزية التوجه. حتى أن البعض يعتقد بأن الوحدة القائمة اليوم لا تعدو أن تكون قشرة قد تنهار في أية لحظة إذا لم تُجرَ إصلاحات جدية تؤمّن التلاقي الحقيقي بين أفراد الشعب على أساس من المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكن هل تشير إجراءات العائلة الحاكمة إلى إمكانية تجنب لحظة الانهيار المحتملة؟ ليس هناك ما يشير إلى جدية الأمراء في إجراء إصلاحات تجنب البلاد الكارثة. بل على العكس من ذلك، لقد دخلت البلاد في دائرة العنف والعنف المضاد بحلول هذه الذكرى وزادت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي ينمو فيه عدد السكان بشكل مخيف.

كانت ممارسات السلطة السعودية تعمد الى مراكمة ـ وليس حل ـ المشاكل وتأجيج الأحقاد والكراهيات القبلية والطائفية والمناطقية. وكان ذلك التفتيت للنسيج الإجتماعي الداخلي بمثابة تأمين لنظام الحكم من وحدة شارع قد يفيق

فيطالب بإصلاحات لا تريدها النخبة الحاكمة. كانت الشروخ الإجتماعية ضرورة لإحداث شروخ مشابهة في بنيان حركة المعارضة التي اتهمت أعضاؤها مرة بالانحراف الأيديولوجي الهدام، وأخرى بالانحراف المذهبي الكفري. لقد تمت تغذية وتنمية تلك الأحقاد والكراهيات عبر وسائل الإعلام ومناهج الدراسة حتى ترعرعت داخل البلاد وخارجها جماعات تؤمن بالقتل باسم الإسلام. وأصبحت البلاد مهددة بنزعات طائفية وقبلية ومناطقية تدفع نحو التشرذم والتجزئة. وحتى الآن، هناك إصرار على نهج السلفية الوهابية كداعم أيديولوجي أساسي للحكم برغم الانزلاقات الخطيرة التي تمر بها البلاد بسبب هذا الدعم.

ففي مضامين المقابلة التي أجرتها جريدة الوطن مع وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ في ٢٠-٢٠٠٣/٩/٢١ تأكيد صريح على رغبة النظام في إبقاء المؤسسة الدينية الرسمية بطبيعتها الحالية دونما تغيير لتكون داعما أساسيا للحكم، وهو ما يعني استمرار للتحالف القديم بين العائلة المالكة والحركة السلفية الوهابية التي أوصلت البلاد الى مزالق الفتنة والعنف والتفتيت. إن التأكيد على أولوية خيار الفهم الوهابي للإسلام، بل ووضع المشاريع الوطنية لمكافحة ورد الغلو في المملكة وفق هذا الخيار، هو فعل انتحاري وقاتل للوحدة الوطنية في المستقبل. لأن مثل هذا الخيار، ورغم كل التصدعات الداخلية التي تحدث الآن في البلاد، لا يزال يُنكر - في بُنيته الفكرية - على المذاهب الإسلامية الأخرى حق الوجود كذات مستقلة عن النظرة العقائدية السلفية الرسمية وضمن نطاق الوطن الواحد. بل المطلوب من هذه المذاهب لضمان وحدة الكيان السعودي في محتواه الديني الوهابي هو أن ينصهر (الجميع في إطار الدولة وخدمة المصالح الواحدة)، كما يقول الوزير.

إن الفلسفة تتجه لا نحو التعدد، وإنما التوحّد، في الأفكار والأنشطة، وصهرها في الإتجاه الرسمي القائم، حيث يشدد الوزير على وجوب (توحيد الموجود، مثل الأنشطة الثقافية والأدبية وغيرها) وليس من حق المواطن أن ينشيء مؤسسة تقوم على توجه ثقافي فكري مختلف، تحت دعوى أن (من حق كل مواطن أن يشارك في أي نشاط وفي أية جمعية أو مؤسسة قائمة حالياً بصرف النظر عن توجهه). فالجميع من أي مذهب كان يشارك بصفته المواطنية التي يجب أن تبقى تحت الرعاية الدينية الوهابية وتحت عنوان الوسطية. أما أن يعبر كل مذهب أو كل توجه أيديولوجي عن نفسه ووجوده فمدعاة للتفرّق والتشتت كما يعتقد الوزير. ولكن على ما يظهر أن الوزير وكامل الجهاز الرسمي السعودي قد تغافلوا عن أن السلفية الوهابية التي يعتمدها الوزير في ردوده أثناء هذه المقابلة لا تزال تحتكر وحدها فهم النصوص الدينية، فتصنع منها الرؤية الدينية لكل أفراد الشعب بصرف النظر عن إنتماءاتهم المذهبية أو الأيديولوجية. إن الغلو الذي يحاول الوزير نفيه عن السلفية الوهابية تحت مفهوم الوسطية وإنكار الغلو هو ذاته الذي رعى ونمّى الأفكار المتطرفة والعنفية لدى منْ يصفونهم اليوم بالإرهابيين (حركات العنف السعودية).

إن معضلة أيديولوجيا الدولة السعودية الثالثة السلفية الوهابية بعد ثلاث وسبعين عاماً لا تزال تراوح مكانها. فهذه الأيديولوجيا لا تزال تراهن على السلف كخطاب متَضمَّن في خطاب تحديثي مرتبك غير قادر على وضع أركان الدولة العصرية بمقاييسها أساسات المجتمع المدني. النظام الحاكم ومؤسسته الدينية يصرّان على أن التحديث والتحول إلى عصر المجتمع المدني يتم من خلال الفهم السلفي الوهابي. ويزعمون بأنهم يطورون الخطاب السلفي من أجل أن يستوعب التحولات المدنية في السياسة والاقتصاد والاجتماع. إن المراهنة على مثل هذه المزاوجة الغريبة والتي فشلت خلال قرن كامل، والمتشبثة بمفاهيم الماضي الصحراوية، والمتغولة بفعل احتكار السلطة السياسية والدينية، لن تغير من الحقيقة شيئاً. وهي الحقيقة التي تؤكد على أن الدولة السعودية عاجزة عن الدفاع نفسها أمام الرأي العام العالمي الذي يدينها في منظومتها الدينية المؤسَّسة على العقيدة الوهابية ذات الصيت المنبوذ والموسوم بالإرهاب.

إن وزير الأوقاف السعودي أو غيره من الوزراء الذين تحولوا إلى جهاز دعائي متخلف لن يغيروا حقيقة أن نهج المملكة في الحكم شمولي ومهترئ ومتهاوي ويسعى بكل جهده إلى الإمساك بأطرافه حتى لا تتمزق لكيانات منفصلة بسبب الفساد والبطالة واختلال الأمن والصراع الداخلي وسرقة المال العام وتشبث الأمراء بمواقعهم وامتيازاتهم.

إن بقاء الدولة السعودية الثالثة مرهون بقدرتها على تجاوز أزمتها الحالية لا على أساس إعادة إنتاج ذاتها بإجراءات تقليدية قائمة على القناعة باستراتيجية الحماية الخارجية أياً كان شكلها أو مصدرها، ولا على أساس استراتيجية تأجيل الحلول، بل على أساس إجراءات وطنية قائمة على القناعة باستراتيجية الحماية الشعبية، وهذا يستلزم التخلص من أهم معوقات الإصلاح الوطني، وهو المؤسسة الدينية كراع وحيد لصناعة الرأي الديني الداخلي، والبدء الفوري الجدّي بالإصلاحات التي تتبناها قوى الإصلاح المختلفة في البلاد بهدف ضمان إشراك الشعب في حماية بلاده ومؤسساتها من أية إعتداءات وتهديدات داخلية وخارجية.

صدى

ملكية مقيّدة أم دستوريّة؟

حين نقول بأن تأخير الإصلاح السياسي وتأجيله من قبل السلطة العليا لا يتأجّل بالضرورة في أذهان المواطنين، ولا يجعلهم يطالبون بما هو أدنى.. فإننا نعني بذلك، أن مطالب الجمهور في المملكة قبل عقدين بشأن الإصلاح والتي رُفضت لم تجعل المواطن يتنازل بل صارت مطالبه اليوم أكبر من تلك التي لم تتحقق. وحتى إذا كان المسؤولون السعوديون يريدون - وفق الخصوصية السعودية المزعومة - البدء بتلبية مطالب قديمة تجاوزها المواطنون الى ما عداها استشعاراً منهم لتغيّر الظروف والحاجات، حتى إذا كان الأمراء ينوون ذلك، فإنهم لن يفلحوا في تحقيق الرضا الشعبي، كون مطالب الشعب أصبحت متقدّمة بكثير على ما تنوي السلطات فعله على أرض الواقع. هذا فضلاً عن حقيقة أن الإصلاحات التي يقال بأنها ستبدأ نهاية العام الميلادي الحالي بانتخابات مجالس المناطق، هي في جملتها لن تغير من الأوضاع المعاشية للمواطنين، وبالتالي فإنها لن تبعد عن الدولة والحكومة والعائلة المالكة سيف السخط والإحتجاج.

كان المواطنون يطالبون بصوت في السلطة، ولو كان خافضاً، وكانوا يتمنّون تحويل الملكية فالتة العقال الى (ملكية مقيّدة) ومن ثمّ تحويلها في المستقبل الى (ملكية برلمانية أو دستورية) كما حدث في التحولات التاريخية التي شهدتها الملكيات الأوربيات التي مرت بمراحل الإطلاق فالتقييد فالبرلمانية. لم يقبل الأمراء أية قيود على تصرفاتهم ولازالوا، ولكن مطالب المواطنين قفزت من تقييد الملكية الى تحويلها الى ملكية دستورية.. صحيح أن هذا لم يعبّر عنه بصراحة، ولكنه يقال في المجالس، بل أنه شعور مبثوث في عرائض الإصلاح نفسها. فإذا ما عجزت العائلة المالكة عن إصلاح نفسها والقبول بتقييد تصرفات أبنائها ورؤسائها وكبارها وقبلت بتحصيص السلطة بينها وبين المجتمع، فإنها قد تواجه بمطالب إلغاء الملكية نفسها، كونها غير قادرة على تجديد نفسها، وغير قادرة إلا أن تكون جزء من معوقات الإصلاح وأداة من أدوات خنق المجتمع.

قد لا يكون مطلب (التقييد) اليوم كافياً، ولكن قد يُقبل على مضض، وإذا ما استطال الإنتظار، قد نسمع نغمتين مختلفتين: إحداها تطالب بملكية دستورية يكون فيها الملك رئيساً للدولة يقوم بعمل شرفي، ورئيس حكومة من عامّة الشعب يكون مسؤولاً أمام البرلمان؛ والنغمة الأخرى تقول: آن الأوان لإزاحة النظام الملكي برمّته.

والسعيد من اتعظ بتجارب غيره.

هل (العرائض) طريقنا للإصلاح؟!

عبدالله الطائي

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، انكسر أو تخلخل التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والنظام السعودي، وكذا تخلخلت العلاقة بين ذات النظام والقوى السلفية المتشددة والمتطرفة، بحيث فقد النظام قطبي الرحى بالنسبة له. فالنظام - وطوال مسيرته في سدة الحكم، اعتمد أساساً على تحالف خارجي مع القوة العظمى في العالم، بدءاً ببريطانيا التي كانت عظمى حينذاك، ثم انتقل الى حضن الولايات المتحدة، كما اعتمد على تحالف داخلي مع القوى السلفية المتشددة والمتطرفة، بدءاً بـ(الإخوان) الذين استخدمهم في توسيع رقعة سلطته في بداية توحيد البلاد، ثم انتقل إلى تبني القوى السلفية المتشددة - التي هي امتداد للإخوان - حيث استخدمها طوال مسيرته لضرب وتخويف وإرهاب كافة القوى والمذاهب والمناطق الأخرى، حتى أصبح ينظر الى المملكة كـ (دولة القوى الوهابية السلفية المتشددة) رغم وجود وانتشار المذاهب الأخرى في كافة مناطق المملكة.

نعود مرة أخرى فنقول إن تخلخل العلاقة مع قطبي الرحى، الولايات المتحدة والسلفية، بالإضافة إلى أزمات النظام الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كل ذلك ساهم بشكل فعال في الحراك الاجتماعي الذي تسارعت وتيرته في بلدنا بعد أحداث سبتمبر، وأخذ المجتمع بكل فئاته يتحدث وينطق ويناقش أوضاعه رغم التاريخ القمعي والإرهابي الذي مورس بحق المعارضين منذ نشوء هذه الدولة. إن تلك النقاشات والأحاديث في أوساط النخب والناس وصلت في يناير من هذا العالم إلى مرحلة كتابة العرائض، وذلك بعد مخاض عسير من نقاشات، حيث أن البعض كان يرى حينها إن مجرد الحديث أو الكتابة عن انتخاب يعتبر تطرفاً وبعداً عن الواقعية، إلا أن وثيقة (الرؤية) خرجت أخيراً ووضعت الكثير من نقاط على الحروف، وطرحت على الأقل الحدود الدنيا المرجوة من عملية الإصلاح. تلا ذلك عرائض أخرى كـ(شركاء في الوطن) و(الوطن للجميع) وتوجت أخيراً بعريضة: (دفاعاً عن الوطن) التي كررت بشكل جديد المطالب المطروحة سابقاً. والسؤال الأهم هو كيف تعاملت الدولة مع كل تلك الكتابات والعرائض؟ وكيف تعامل المجتمع معها؟.

أسباب تمطيط الوعود الإصلاحية

إن الدولة - ممثلة بولي العهد ومن ثم وزير الدفاع، في مقابلتهما لبعض ممثلي التيار الإصلاحي - اكتفت حتى هذه اللحظة بالوعود والتطمينات والحديث الملتوي وتخدير الإصلاحيين، ومحاولة كسب الوقت، ولا شيء حتى الآن نفذ أو حتى في طريقه للتنفيذ أو حتى للإعداد! رغم أن من يملك نية الإصلاح الفعلية ما عليه سوى إصدار بعض القرارات، على الأقل، فيما يخص محاربة الفساد المالي والإداري، ونهب المال العام الذي يمارسه الأمراء والأعوان، أو فيما يخص التعليم، أو فيما يخص الطوائف والمناطق المضامة والتي مورس بحقها حيف وظلم واضحين بأن تعطى بعض حقوقها، ويسمح لها بممارسة طقوسها وإزاحة العوائق التي تحول دون ذلك. بل أنه حتى في مجال الإصلاح السياسي يمكن البدء بإصدار قانون إنتخابات المجالس البلدية، أو تشكيل لجنة لصياغة دستور وغيرها من القرارات الممكنة والتي تكشف عن وجود نية للإصلاح. إذن الزعم بأن هذه الوعود صادقة وحقيقية غير صحيح البتة. وأن ما يجري يعدو مناورة لكسب الوقت وتمطيطه ليس إلا. والسؤال هنا كيف نفسر ظاهرة كسب الوقت هذه، وما الذي تأمله السلطة؟

إن السلطة في السعودية ورغم كل ما يجري على المستوى الدولي والإقليمي لا زالت تراهن على تحالفاتها القديمة، فهي تعتقد أن تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة يمكن استعادته لو صبرت قليلا فلربما لا يصل (الجمهوريون) للحكم ويسقط بوش الذي يستخدم العصا الغليظة ضدهم، بحيث يأتي (الديمقراطيون) للحكم الذين من الممكن - في نظر حكام السعودية - التعامل معهم، وبالتالي من الممكن عودة العلاقات إلى مجاريها وتنزاح الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة. إن هذا التصور ساذج بلا شك؛ ذلك أن الدول العظمى لا تعتمد على شخصية رئيس يأتي ورئيس يذهب، ومهما اختلفت الأساليب والشعارات إلا أن الاستراتيجية تبقى واحدة ومستمرة. بل أن النزعة نحو (الديمقراطية وحقوق الإنسان) كشعار هي أقوى عند الديمقراطيين منها عند الجمهوريين، أما محاربة الإرهاب فأضحت استراتيجية كونية ترفعها كافة الدول بما فيها الأقطاب المحتملين (أوروبا - روسيا - الصين) وبالتالي فإن التعويل من قبل سلطة بلادنا على تغير في سنة الإنتخابات القادمة قد يعفيها من الضغوط، أمر غير وارد على الإطلاق؛ ولكن تبقى أحلام وتصورات حكامنا تأمل في عكسه.

الأمر الآخر الذي تأمل سلطة بلادنا أن يحصل هو هزيمة أمريكا إقليمياً أي في العراق وفشل محاولة دمقرطته، بل أنها تأمل وتعمل لدفع الشعب العراقي للإحتراب الداخلي لتضعه مثلا أمام الولايات المتحدة، لتصل إلى استنتاج مفاده أن الإصلاحات والديمقراطية غير ممكنة، بل غير مفيدة في منطقتنا. إن حكام بلادنا يحلمون ويعملون من أجل ألا يصبح العراق ديمقراطيا، وألا تنجح تجربة التغيير فيه، بل أنهم يمارسون كل الأساليب والطرق من أجل إفشال التجربة العراقية حتى لا يأتيهم الدور في التغيير الديمقراطي المنشود.. رغم أن هذا التغيير ضرورة اجتماعية وسياسية لاستقرار بلادنا ونمائها، وليس انتصارا للولايات المتحدة، بل هو تحدٍ لها؛ حيث أن نجاح الديمقراطية في العراق وبلداننا سيجعلنا أكثر حصانة في مواجهة أي عدوان خارجي. إلا أن التفكير الذي يتشبث بالماضي مراهناً على هزيمة أمريكية يستهدف إعفاء الإستبداد من التغير نحو الإصلاح والديمقراطية رغم كونها حاجة لا مناص منها ولا بديل سوى الطوفان والإنقسام والإحتراب الداخلي.

أمر ثالث تراهن عليه السلطة وهو إنشاء تحالفات جديدة مع دول (عظمى) غير الولايات

المتحدة، وما زيارة ولي العهد السعودي لروسيا في الفترة الأخيرة وكيل المديح للقيادة الروسية (التي اتهمت القيادة السعودية بالإرهاب منذ عهد قريب) وإغراءها بالاتفاقيات الاقتصادية.. إلا تطبيقا لهذا النهج. وفي الجانب الآخر تسعى السلطة لكسب ود أوروبا وبريطانيا بالذات الحليف اللصيق بالولايات المتحدة، علّه يمارس تأثيرا مهدئاً لسياسة الولايات المتحدة تجاه السعودية. ويعد إطلاق سراح البريطانيين المحكومين في السعودية، وتعيين تركي الفيصل سفيرا لبلادنا في لندن، محاولات على ذات الطريق. وفي هذا المجال أيضا يعد مسعاها خائبا ومتأخرا. فبعد أن لعبت في الماضي دورا منقادا لسياسة الولايات المتحدة في معاداة (الاتحاد السوفييتي السابق) الذي ترثه روسيا حاليا، وساهمت في إسقاطه رغم أنه الحليف الاستراتيجي للعرب آنذاك.. تريد الآن كسب ود القيادة الروسية التي هي عاجزة الآن عن مواجهة واشنطن، بل هي غير راغبة وغير مستعدة لتلك المواجهة. أما بريطانيا فتبقى حليفاً تابعاً للولايات المتحدة لا العكس.

أمر رابع يراهن عليه حكام بلادنا، وهو إعادة وتقوية التحالفات الإقليمية مع كل من مصر وسوريا من أجل إيصال رسالة إلى الولايات المتحدة مفادها أن ضغوطها ستفقدها حلفاءها في المنطقة، وأن هؤلاء الحلفاء يستطيعون ممارسة التأثير عليها والتشويش على مخططاتها في العراق والمنطقة. وفي هذا سلطتنا أيضا خاسرة؛ ذلك أن هذه الدول ذاتها مطلوب فيها التغيير وجميعها تسعى الآن للبدء بإصلاحات ولو جزئية من أجل سلامة رؤوس حكامها وبقائهم في السلطة، وهم جميعا أعجز من ممارسة التأثير على الولايات المتحدة؛ ذلك أن كل دولة من هذه الدول لا تخلو من الاستبداد، ولها ملفاتها الجاهزة لدى الإدارة الأمريكية.

أمر خامس تراهن عليه الدولة في بلادنا، وهذه المرة في داخل حدودها، وهو مراهنتها على كسب شرائح جديدة من القوى السلفية لا تحمل السلاح، وقد تطرح بعض الشعارات الإصلاحية، ولكنها مستعدة إذا ما أعطيت بعض المكاسب أن تشكل حربة جديدة بيد السلطة، وسلاحاً جديداً في مواجهة أي تغيير ديمقراطي قد يعطي مكاسب للطوائف والقوى الأخرى. وهي حتى في هذا مهددة بالفشل؛ ذلك أن هذا التيار وإن رفع شعارات الإصلاح بشكل آني، إلا أن هدفه في النهاية هو مشاركته المتساوية في السلطة وسيطرته كطيف إسلامي خاص على كافة الأطياف الاسلامية والسياسية في هذا البلد.. وهذا لن يحل أبدا إشكال الإصلاح والديمقراطية، خاصة وأن القوى الأخرى لن تقف مكتوفة الأيدي، ولربما يجد أقطاب السلفية (المعتدلة) أن ضمانة بقائها في الساحة تعتمد على ما يتحقق من إصلاح وديمقراطية وحقوق متساوية.

هذه المراهنات الخمسة المذكورة آنفا هي السبب الحقيقي وراء تمطيط الوعود ومحاولة كسب الوقت من قبل السلطة علها تتملص من أي إصلاح، وتبقي الحال على حاله بانتظار أزمة جديدة ووعود جديدة.

المجتمع الصامت

إن العرائض التي قدمت للسلطة حتى هذه اللحظة تعتبر جميعها (نخبوية) وغير شعبية رغم أن ما تطرحه من مطالب وحقوق يمس كافة طبقات وشرائح مجتمعنا؛ ومع ذلك فإن موقعيها نخبة صغيرة، وأكاد أجزم أن عدد الموقعين على كافة العرائض المذكورة رغم اختلافها لا يتجاوز الألف شخص من عدد سكاني يتراوح بين ١٤ إلى ١٦ مليون شخص هم عدد سكان المملكة. وهذا يعني أحد أمرين: إما أن تكون هذه النخبة عاجزة حتى الآن عن مخاطبة الجماهير والتعامل معها، بل قد تكون متعالية على الجمهور محتقرة لدوره، وبالتالي فإنها غير صادقة وغير جادة في دعاواها الإصلاحية؛ وإما أنها خائفة ومترددة أو ربما طامحة إلى منصب يجعلها جزء من السلطة لا مغير لها. وفي كلا الحالتين لا يمكن لها أن تمارس الدور المراد لها أن تلعبه. فالإصلاح والتغيير لن يجري بدون الجرأة والمثابرة وزج الجماهير الواسعة صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير في أتون عملية المطالبات بشتى أشكالها. والجماهير وحدها قادرة على حماية النخبة التي تختارها هي.

والأهم من كل ذلك هو: هل أساليب النضال من اجل الإصلاح والتغيير تقتصر على (العرائض)؟ ألا توجد أساليب اخرى وأدوات أخرى قادرة على أخذ زمام المبادرة وفرض أمر واقع جديد؟ ألا يمكن مثلا إنشاء نقابة للصحفيين على أرض الواقع بدل المطالبة بها وانتظار موافقة السلطة؟ ألا يمكن إنشاء وعلى أرض الواقع لجنة للدفاع عن حقوق الإنسان بدل انتظار موافقة السلطة على ذلك؟ بعبارة أخرى ألا يجب إنشاء مؤسسات المجتمع المدني وفرضها في الواقع بدل انتظار الوعود؟ أليس هناك شيء اسمه تظاهرات واعتصامات يشارك فيها الناس أصحاب المصلحة في التغيير، وهي جميعا أساليب سلمية ولا عنفية تطالب بالإصلاح والتغيير؟ كلها أسئلة تطرح على النخب المزهوة بأنها فعلت وطالبت وكأنها (جاءت بالذئب من ذيله) حسب المثل المعروف. على النخب أن تفكر مليا في تطوير مطالباتها - إذا لم يعجبها كلمة نضالاتها - واستخدام أساليب أخرى تعرفها كل المجتمعات ولسنا بدعاً منها!

ورغم أن الحديث يدور هذه الأيام حول الحوار الوطني ومؤتمر الحوار الوطني ومركز الحوار الوطني الذي سيشارك فيه الجميع وكافة الأطياف السياسية والمناطقية.. إلا أن السؤال يبقى كما هو: ما الذي يمكن أن يصل إليه الحوار الوطني المنشود هذا؟ أليست في النهاية المطالب التي سطرت وكتبت منذ بدء هذا العالم؟ من الذي سيختار المتحاورين؟ وعلى أي أسس؟.

في وجهة نظري المتواضعة إن الحوار الوطني بكل مسمياته هو في النهاية أيضا مراهنة أخرى من ضمن مراهنات السلطة على التملص من الإصلاحات، ترجو السلطة منها أن يشارك فيها الجميع؛ ولكن هذا الجميع غير متناسق وغير متحد على حدود دنيا وغير متفق على أسس وبالتالي فإنه سيأتي للنقاش ليثير التناقضات المتواجدة أصلا بين الفئات والقوى المختلفة التي سيغني كل منها على ليلاه، لتقول السلطة حينها أننا أفضل لكم من بعضكم فدعونا كما نحن. ألا يمكن أن يكفر البعض البعض الآخر في هذا الحوار؟ ألا يمكن أن يتهم البعض بصفات (الرافضة) أو (العلمانية) وغيرها من الصفات الممجوجة في نظر البعض؟.

إن الحوار الوطني ليس هدفا بحد ذاته، إنه إحدى الوسائل لتحقيق الاصلاح. والعرائض وما كتب فيها أتت عبر حوارات وطنية واسعة على الأقل بين النخب، وبالتالي هل هناك ضرورة لإعادة تلك الحوارات. إن السلطة لو كانت جادة حقا في الاصلاحات لبدأت بتنفيذ الكثير منها وهي تعرف قبل غيرها مكامن ضعفها، أو لنقل مكامن تسلطها، وتستطيع أن تتخذ القرارات الحازمة لو كانت جادة. لكن ذلك القرار الحازم المنتظر لن يأتي ولشديد الأسف إلا اذا أتى من سيدها الأمريكي، أما مطالب شعبنا الحقيقية فهي بحاجة إلى النضال والتضحية وتطوير أساليب العمل وتعدي مرحلة (المعاريض) فهل يتأتى ذلك؟.

بكائيات ألم عثمانية

الدولة السعودية تدخل عالم الإحتضار

محمد علي الفائز

لكل أمّة أجل، ولكلّ أجلٍ كتاب. دولٌ تنشأ وإمبراطوريات تنهار، حكام يذهبون ويأتون، والدول والحضارات كما الأفراد ـ حسب توينبي ـ تمر بشتى المراحل حتى تصل الى الشيخوخة فتموت. بعضها لا تدعه الأقدار فيكمل شيخوخته، فهناك دول وإمبراطوريات ماتت وهي في عزّ قوتها وأوج عظمتها وجبروتها، أو هكذا كانت الأمور تبدو من بعيد!

ثلاثة قرون من الحديث عن انحطاط الإمبراطورية العثمانية سبقت نهايتها. فالحديث عن الإنحدار المستمر Decline استمرّ طيلة القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، وتطوّر الحديث عن (رجل أوروبا المريض) الذي طالت فترة احتضاره وبالتالي لم يكن هناك بدّ من قتله بدلا من أن يموت حتف أنفه، فكانت الحرب العامّة الأولى التي قوّضت الإمبراطورية الى الأبد.

إن مؤشرات انهيار بلدٍ أو نظام سياسي ما، رغم وجودها ووضوحها، لا تمنح الباحث سوى فرص التخمين في المدّة المتبقية من عمر الدولة أو النظام. إن مفهوم (إنحدار) أجهزة الدولة يشير الى فترة زمنية تميل فيها الأوضاع الى الضعف المستمر أو التقلص أو تكون أقل قدرة على توفير الرضا الشعبي. من الضروري في حال استخدام كلمة (إنحدار) أن تقرن ببعض المحددات المانعة للتعميم، بحيث يكون المفهوم أكثر قدرة على شرح الحالة من خلال المقارنة والتي يمكن ان تفيد كمقياس لحجم الإنحدار، والمدة الزمنية التي مرّ بها.

وفي الحديث عن الإنحدار ينبغي القول بأنه ليس مطلقاً وليس حتمياً، فإذا ما حدد تاريخ التراجع في الدولة، فإنه قد يأتي الإنطباع بحتمية إضمحلالها، في حين أن العلاج ممكن، وإذا ما كان العلاج قاصراً نسبياً، فهو في هذه الحالة قد يطيل عمر الدولة دون أن يشفيها بالضرورة. ولذا قد تطول فترة المرض دون أن تموت الدولة، وقد يتطور المرض فينهيها. أضف الى ذلك، أن الإنحدار في جانب من الجوانب يؤدي الى تدهور في الجوانب الأخرى. الإنحدار الأمني يؤدي الى انحدار اقتصادي والعكس صحيح أيضاً، والأخير يقود الى انهيارات اجتماعية وخدمية، وهكذا. فالإصلاح كما الفساد أشبه ما يكون بعملية متواصلة مترابطة الأجزاء من جهة التأثير والتأثر.

وفي حين يطلّ الباحثون على الأوضاع من زوايا عليّة ويقاربونها قدر الإمكان بمنهج أقرب الى العلميّة، ينخدع الكثيرون بمظاهر الإستقرار التي تطفو على السطح أحياناً، أو لا يقدّرون حجم المشكلة القائمة، وتجذبهم مظاهر السلطة والقوة، من أمنٍ وجيش وغيره. بعض الصحافيين الأجانب كما كثير من المواطنين العاديين وحتى المطبّلين لنظام الحكم، لا يقرأون أو لا يستطيعون قراءة ما تحت السطور، وقد لا تسعفهم الأرقام ـ خاصة في بلد كالمملكة التي لا يوثق بإحصاءاتها الرسمية ـ في تشكيل صورة واقعية عن الوضع القائم، الذي غالباً ما يكون ظاهره مختلفاً بنسبة كبيرة عن واقعه. ولهذا، يفاجأ من يفاجأ حين تضطرب الأوضاع في بلدان بين ليلة وضحاها، فتتراكم الغيوم بعد أن كان الجوّ صحواً، وتظهر أصوات العداء والمعارضة بعد أن كان الجميع يتوقع أنها أُخمدت أو أنها غير موجودة، وينكشف الكثير من الماضي السيء الذي كان سبباً في توتر الجو السياسي أو الإنقلاب غير الطبيعي في الأوضاع.

الذين يحذّرون من نهاية النظام السياسي بل مشروع الدولة بأكمله في المملكة، كما نفعل نحن هنا، لا يستهويهم التبشير بنهاية نظام يجب أن (يتقاعد) أو مبالغات حاقدين حاسدين ـ حسب التعبير الرسمي ـ يروجون الإشاعات ويبثون روح التخذيل. من حسن الحظ، أن من يميلون للحديث وربما البكاء على مصير الدولة (المحتوم) هم من النخبة اللصيقة والدائرة الضيقة أو المتعاطفين بشكل كبير مع (الوضع القائم) والمتصالحين معه. أمثال هؤلاء، بدأت نغمات كتاباتهم تتخذ طابع الحزن والألم والشعور بالعجز في إمكانية إنقاذ الأوضاع، وفي إقناع المسؤولين الكبار بالتجديد والإصلاح قبل أن يقطع الوقت الدولة بسيفه فيمزقها إرباً إربا.

وكما في الإمبراطورية العثمانية، انبرى مجموعة من المخلصين في كشف عيوب الحكم وكتبوا رسائل وتقارير الى السلاطين يحذرونهم من النهاية، من حسن الحظ أن العديد منها نشر، وكان اولئك يقرأون الحاضر فيرون المستقبل. واليوم هناك من يقدم النصح الحذر مشافهة وكتابة وسراً وعلانية، وسواء من المصنفين ضمن الأصدقاء والمحبين المقربين من الدائرة الضيقة للحكم، أو من المحايدين أو حتى من يصنفون كمعادين ومعارضين.. كل هؤلاء يتفقون على تشخيص الداء وتحديد الدواء كما ويتفقون على أن عواقب الإهمال هو نهاية للمريض (الدولة).

تشابه التجربتين العثمانية والسعودية

ونحن هنا حين نطرح ملف انكسار الدولة السعودية، ونقاربه بحذر بالإمبراطورية العثمانية، فلأنّ التشابه بين الإثنين في النشأة والظروف والمشاكل قد تجعل من المصير متماثلاً أيضاً. فكلا الدولتين نشأتا بصفة إمبراطورية، أي قامتا على الحرب والتوسّع ومبررات دينية. وكلا الدولتين ـ رغم اختلاف الظروف ـ واجهتا أزمة (الوطنية ـ القوميّة) وبالخصوص مسألة التحوّل أولاً من دولة إمبراطورية الى دولة ـ وطنية قطرية، ومسألة إعطاء أهمية للروح الوطنيّة والمشاعر الجمعية، والتعاطي مع الأثنيات والهويات الأخرى وفق روح عليا. قيل أن أحد أسباب نهاية الإمبراطورية العثمانية هو تفشي الروح القومية بين سكانها، تلك الروح كانت مؤسسة على عناصر ثلاثة مهمة: الدين ـ العرق ـ اللغة.

وبالرغم من أن الدولة السعودية مضى على الإعتراف بها كدولة قومية أكثر من سبعين عاماً (منذ إعلانها في سبتمبر ١٩٣٢).. فإن روحها ونزعتها الإمبراطورية لاتزال طاغية حادّة جارفة، تستطيع معرفة ذلك من خلال موقع الدين/ المذهب الرسمي كمبرر ومشرعن للحروب (الجهادية) ضد الآخر في الداخل والخارج، وأيضاً من خلال التركيز غير الإعتيادي على مكانة العائلة المالكة ـ كما في الإمبراطوريات عادة ـ ودورها الذي لا يبقي لأحدٍ دوراً في مركزية السلطة. يضاف الى ذلك، فإن الروح الإمبراطورية تتعارض ـ كما هو واضح في التجربة السعودية ـ حتى مع الحدود الدنيا من المشاعر الوطنية أو القومية التي يمكن أن تحفظ الدولة من الزوال.

الدولة السعودية اليوم لاتزال في مرحلة انتقالية نحو الدولة القطرية، ولاتزال عناصر التمكين الإمبراطوري التي ظهرت في بدايات القرن العشرين تمارس فعلها ونحن في مطلع القرن الواحد والعشرين، بحيث أنها ترفض ما قبله العثمانيون في منتصف القرن التاسع عشر في فترة الإصلاحات (التنظيمات) التي ظهرت في عهد السلطان عبد المجيد، سواء إصلاحات كلخانة المقرة في ١٨٣٩/١١/٤، أو إصلاحات خط همايوني المقرة في ١٨ فبراير ١٩٥٦، تلك الإصلاحات التي أقرت المواطنة والمساواة في الضرائب والتمثيل لمختلف الطوائف والأديان في الحقوق والواجبات، خاصة في التمثيل الإداري المحلي ومن ثم العلوي في السلطة. وكذلك إشراك الجميع في الجيش والمدارس الحكومية، وإقرار حرية ممارسة الشعائر الدينية والتأكيد على الولاء للدولة وغير ذلك.. في حين يصرّ السعوديون الى يومنا هذا على منهج الإستئثار بالسلطة، ليس للعائلة المالكة فحسب، بل لنجد التي تمثل الخلفية الاجتماعية المهيمنة، ولايزال التمييز الطائفي ـ يشابه تمييز القرون الوسطى ـ ويشمل مسلمين لا ذميين، استدرك العثمانيون ذلك فألغوا الجزية ضمن إصلاحاتهم. في حين وحتى الثلاثينيات الميلادية من القرن العشرين كانت فئات عديدة من المواطنين في المملكة تدفع ضرائب هي بالضبط تحمل معنى الجزية وتقوم على فلسفتها، كضرائب الرقبية والجهادية والروسية!

يكفي أن ندرك بأن العائلة المالكة العثمانية! نجحت وبشكل أكبر بكثير من نظيرتها السعودية في السمو على كل الإنتماءات في الدولة وتأكيد مرجعيتها بقليل من التحيّز. نشير للتدليل على ذلك، أن نحو نصف رؤساء وزراء (الصدر الأعظم) الإمبراطورية كانوا عرباً ويونانيين وألبان وغيرهم من القوميات التي تتشكل منها الإمبراطورية. حتى مفتي الامبراطورية، كان الكثير منهم غير أتراك، بل أن لفظة (تركي) كانت تطلق على سكان الأناضول من المزارعين، وكانت تستخدم للتعبير عن السخرية والإستهزاء بالآخر. واستمر هذا حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر!

الغريب أن تهمة التتريك التي جاءت للعثمانيين ما بعد فترة انقلاب ١٩٠٨ على السلطان عبد الحميد والتي لم تمارس إلا في العقد الأخير من عمر الإمبراطورية، نرى أسوأ منه يمارس بعد مائة عام في أكثر من بلد عربي، حيث النزعات الإقليمية والطائفية حاكمة، ولاتزال السعودية الى اليوم، وهي التي تعد نفسها في تناقض تاريخي مع السلاطين العثمانيين على أرضية دينية، وخاضت معهم حروباً دينية، لاتزال تعتمد على الفئوية النجدية والمذهبية كعنصر تغليب في إدارة الدولة واستمرارها.

الأكثر إدهاشاً من حيث المقارنة بين العثمانيين والسعوديين، أن محاولات الإصلاح والتجديد في جسد الدولة العثمانية لم يتوقف منذ لاحت بوادر الضعف والتراخي، وقد اتخذت في البداية طابعاً عسكرياً باعتبار العسكرية ميداناً قابلاً للإنكشاف في الحروب، ويظهر فيه الضعف. ففي عهد السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٣–١٧٨٩) وبعد هزائم تعرض لها العثمانيون أحدث تنظيمات جديدة في الجيش، واستحدث كلية هندسة عسكرية، وأنشأ وحدة مدفعية، وعدداً من مصانع السلاح والمدافع. وفي عهد خلفه سليم الثاني (١٧٨٩–١٨٠٧) استمر في إصلاح الجهاز العسكري، وجهز أحواض صناعة السفن، وعمل على التخلص من الجيش الإنكشاري فتآمر رجال الدين مع قيادات الجيش وقتلوا السلطان! ثم جاء السلطان محمود الثاني (١٨٠٨–١٨٣٩) الذي نجح في التخلص من الإنكشارية، وانطلق في الإصلاح الى ما أبعد من العسكر، فأنشأ المدارس، والوزارات، فكانت كل تلك الإصلاحات توضع ضمن مبررات وفلسفة دينية شأنها شأن إصلاحات خلفه السلطان عبد المجيد.

لم تطرق الإصلاحات المباشرة في الميدان السياسي، من جهة وضع الدستور والإنتخابات الا في عامي ١٨٧٦، ١٨٧٧ على التوالي. لم تستخدم لفظة الدستور، وإنما القانون الأساسي، لنفس الأسباب التي واجهت السعوديين في التسعينيات الميلادية من القرن العشرين أي بعد أكثر من قرن من إصلاحات العثمانيين، حين وضعوا ما أسموه بالنظام الأساسي. فلفظة الدستور ارتبطت بالقانون الوضعي، وكلا الدولتين قامتا على أساس ديني ـ جهادي، ولم تكونا قادرتين ـ كل حسب ظرفه التاريخي ـ إلا أن تضعا التغيير في الإطار الديني والإبتعاد عن المسميات المثيرة.

في عهد السلطان عبد الحميد، شهدت الإمبراطورية إصلاحاً ثقافياً وتعليمياً واقتصادياً يكاد يكون شاملاً، لكن الحراك السياسي توقف بعد عام من انتخابات ١٨٧٧، حيث تعطل الدستور فعلياً حتى عام ١٩٠٨، وكأن التجربة السعودية تأبى إلاّ ان تتماشى مع أختها العثمانية، فمجلس شورى الحجاز مات دون أن يعلن نعيه في الصحف، منذ قيام مجلس الوكلاء ومن ثم مجلس الشورى، وبعد نحو نصف قرن قال البعض أنه تمّ (إحياء) مجلس الشورى السعودي المعيّن، وأن الشورى لم تغب عن المملكة طيلة العقود الماضية وإنما هي مجرد إعادة تشكيل وتنظيم لا أكثر.

غير أن التطورات الإقتصادية والتعليمية والثقافية وفي المواصلات والإتصالات، لم يصاحبها إيجاد أقنية سياسية موازية يمكنها

امتصاص آثار التنمية الإقتصادية وتضخم الطبقة الوسطى، فكان انقلاب ١٩٠٨ على عبد الحميد. السعوديون من جهتهم واجهوا مشكلة شبيهة ولازالوا، فالتنمية الإقتصادية المقطوعة عن السياسة أو التي أريد لها أن تكون بديلاً عن التنمية السياسية والإصلاح السياسي، تلك التنمية فشلت في إلغاء الحاجة الى الإصلاح السياسي، وإن نجحت الى حين في تأجيله، ولكنها بعد توقفها ـ أي التنمية الإقتصادية ـ فإن الإصرار على غلق الأبواب السياسية كما في الماضي أمرٌ يشير الى جهل بل الى مقامرة بمستقبل الدولة ونظام الحكم نفسه.

وفي حين تبدو محاولات العثمانيين واضحة في الإصلاح، فإن السعوديين لم يشهدوا لحظة إصلاح أو مراجعة إلاّ تلك اليتيمة والمحدودة أيضاً، التي جاء بها فيصل عام ١٩٦٤. أثبت الأمراء السعوديون أنهم إما أقلّ إدراكاً بواقع الأزمة التي تمرّ بها دولتهم، وإما أن يكون استرخاؤهم الظاهري سببه الإستسلام القدري بسبب الشلل التام في إدارة زمام الدولة.

ومثلما وجد سلاطين آل عثمان في المؤسسة الدينية عقبة أمام الإصلاح، فإن آل سعود أنفسهم وجدوا ذات الأمر، مع فارق مهم بين الإثنين هو أن الأخيرين لم تكن لديهم محفزات الإصلاح مثلما كانت لدى العثمانيين. وإذا كان الأخيرون لم ينجوا من تبعات تأخير الإصلاح السياسي، فانتهوا فعلياً بثورة العسكر، وانتهت امبراطوريتهم بالضربة العسكرية القاضية، وقامت دولة علمانية متطرفة مشوّهة في ردّة فعل حادّة على الماضي، لم تزد الأتراك إلاّ تخلفاً على تخلف!

مصادر الضعف والهرم

منذ بضع سنوات والمملكة تسير في طريق الإنحلال، وكان كثير من المراقبين يخشون التصريح بهذا (التقييم) خشية الإتهام بشتى النعوت والأوصاف. لكن المملكة بدأت فعلاً تواجه مصيراً مظلماً، وكأن عمرها الإفتراضي قد انتهى، وكأن عوامل التحلل قد استكملت وتنتظر الركلة الأخيرة أو الخطأ الأخير فتسلم الروح.

يمكن تقسيم الدولة السعودية الحديثة الى ثلاث مراحل:

ـ مرحلة الطفولة، وقد طالت كثيراً واستمرت نحو ستة عقود ١٩٠٢–١٩٦٢. فالدولة نمت في مرحلة الطفولة بسرعة فائقة ولكنها لم تخرج منها إلا في أواخر عهد الملك سعود.

ـ مرحلة النضج ١٩٦٢–١٩٧٥، وهي مرحلة حكم الملك فيصل، والتي استكملت فيها اجهزة الدولة وأعيد الإعتبار لها مقابل الشخصنة الشديدة، وهي الفترة التي استكملت فيها الدولة شخصيتها المحلية والإقليمية والدولية، والتفتت الى إمكانياتها.

ـ مرحلة العجز والتخريف والإنحدار ١٩٧٥–٢٠٠٣، وهي الفترة التي سيطر فيها الملك فهد على الحكم، كولي عهد خالد، أو كملك في عام ١٩٨٢، وسارت فيها الدولة بغير هدى، أدت الى تراكم أخطائها على الصعد الداخلية والخارجية وانفجارها الواحدة تلو الأخرى، كما نرى ذلك اليوم. وبالرغم من أن الكثير من المواطنين يعتبرون الفترة ١٩٧٥–١٩٨٢ فترة انتعاش ووفرة مالية عالية، إلاّ ان تلك الوفرة المؤقتة لم تكن دلالة صحة وعافية، بل العكس تماماً.

ما لذي يجعل المراقب يميل الى هذا النوع من التحليل المتشائم؟ ألا توجد مظاهر للنهاية؟ أدلّة أو إشارات الى المأزق والخطر؟. بالطبع. فالسعودية كدولة نصف امبراطورية، حسب تعبير وزير المياه الدكتور القصيبي، مصابة بأمراض يرى الكثيرون أن لا دولة تسلم منها، كالفساد والرشوة، والمحسوبية وغياب الشورى والنزعة الأمنية المسيطرة على الدولة وفساد الجهاز الأمني والعسكري أو ضعفهما، والإمتيازات الأجنبية التي تدفع عبر طرق مختلفة لا تبدو كامتيازات، إضافة الى فساد الجهاز الديني، وتفشي الإضطرابات الأمنية وتعيين غير المؤهلين وغير الأكفاء في المناصب، وتدخل الحريم والأبناء بشكل مباشر في شؤون الدولة والعبث بمقدراتها، الى آخر الأسباب التي هي داخلية بالدرجة الأساس وأكثر أهمية من التهديدات الخارجية.

لكن قد يظهر، كما في التجربة العثمانية، وكذلك التجربة العراقية الحديثة، أن الدول قد تستطيع التغلّب على المصاعب الداخلية (وليس بالضرورة حلّها) ولكن التهديد الخارجي هو الذي يحسم نهايتها. بمعنى أن الدولة السعودية، حتى وإن استطاعت تجاهل أزماتها الداخلية فإن الأزمة الخارجية التي فجرتها أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ستبقى تلاحقها وتقدم المبررات لمن يريد إفناءها.

مصادر ضعف الدولة السعودية، ولسخرية الأقدار، هي ذاتها التي كانت في يوم من الأيام مصدر نعمتها:

الوهابية: وفرت عصبية الدولة الدينية، وشرعية حروب نجد واحتلالها للمناطق الأخرى، وبعد قيام الدولة أصبحت المذهب الرسمي. لكنها اليوم عامل نقض لبنيان الدولة، مهما تراءى للناظر أنها عنصر قوة له. فهي أداة تمزيق للمجتمع، وأداة تعويق للتطور والتجديد والإصلاح، وأداة تأجيج للعنف، وهي فوق هذا توفر أهم مسببات عجز الإمبراطورية السعودية من التحول الفعلي الى دولة قطرية حقيقية. بسببها، لم تحسم سيادة الدولة فوق الرؤية الدينية والمذهبية، ولم يحدد دور المؤسسة الدينية. ومن خلال التجربة، فإن المؤسسة الدينية في العهد العثماني كانت تشكل العصب المحافظ لجهاز الدولة بالتحالف مع الجيش الإنكشاري، وكان السلاطين يخشون الطرفين، وحين بدء بالإصلاح إعترض التحالف الإنكشاري الديني وتآمر على السلطان سليم الثاني وقتله. إن أي إصلاح منتظر في الدولة السعودية، ستكون المؤسسة الدينية الوهابية قلعة معارضته، ومن خلفها ستصطف كل القوى المتضررة من التجديد. عاجلاً أم آجلاً، ستجد العائلة المالكة نفسها، إما أن تختار المذهبية الوهّابية أو استمرار الدولة موحدة. تنبّه التجربة العثمانية الى أن النزعة الايديولوجية للدولة كانت عائقاً امام تحوّل الدولة العثمانية من أمبراطورية الى دولة شأنها شأن كثير من الامبراطوريات التي كانت تفصل بين الوطن الأم والمستعمرات فيما كان الحال بالنسبة للإمبراطورية العثمانية خلاف ذلك، حيث كانت تنظر الى كافة الأقاليم الخاضعة للسيطر العثمانية وطناً عثمانياً، والسبب في ذلك ان الادلجة الطاغية على سلوك العائلة العثمانية حرمتها من الانتقال الى دولة قومية تعتمد على مبادىء المساواة والعدل والانصاف والتوزيع المتكافىء للثروة والسلطة بين المناطق.

العائلة المالكة: نجحت، كقيادة سياسية، في صناعة الدولة، ولكنها شأن المذهبية السلفية لم تستوعب معطيات ما بعد قيام الدولة. فإذا كان التفسير الوهابي الجامد لم يتغير منذ قرنين، ولم تؤثر فيه التغيرات السياسية الهيكلية، فإن العائلة المالكة نفسها تسير على نفس الدرب. إنها تتعامل مع الدولة كما تعامل ملوك القرون الوسطى في اوروبا مع دولهم. إنها تتملك ـ بالمعنى الحرفي للملكية ـ الدولة، ولهذا حق للبعض أن يسمي الدولة السعودية بأنها Familial State وأن إصلاح الدولة يتطلب إبتداءًا تغييراً في ملكية الدولة من الأمراء الى الشعب

Changing Ownership! ومشكلة العائلة المالكة أصبحت أكثر عمقاً، فالعصبيّة العائلية ـ وضمن المنظور الخلدوني ـ بدأت بالإنحلال والضعف منذ أن تكاثر عدد أمراء العائلة المالكة، حتى كادوا يشكلون مدينة صغيرة بحالهم (نحو ٣٠ ألف أمير وأميرة)، يصعب في الوقت الحالي إرضاؤهم بالمناصب، أو إشباع نهمهم من خزينة الدولة، أو التحكم بتصرفاتهم وتجاوزاتهم التي تصيب المواطنين الآخرين. العائلة المالكة يجب أن تتحلّل من كثير من أعضائها، وهو مشروع مطروح منذ السبعينيات من القرن الماضي ولم يبت به، فلا عائلة بهذا الحجم تستطيع أن تبقى متماسكة، ولا تماسك إلا على حساب الدولة والمجتمع وحقهما في العيش الكريم. إن ما تحدث عنه إبن خلدون في موضوع تفكك العصبية، ومن ثم (الإنفراد بالمجد) اي الإستئثار بالسلطة في أعقاب تحصيلها، حدث ليس على مستوى حلفاء العائلة المالكة، بل بين أجنحة العائلة المالكة نفسها، فاستثنيت أفرع عديدة، وألغي حقها في الحكم، كما أن أبناء عبد العزيز أنفسهم في صراعهم على الحكم قد يبدد السلطة من بين أيديهم، وقد يخرج التحزبات القائمة الى خارجها شعبياً أو الإستقواء بقوى خارجية كما تشير بعض الأخبار.

من أوجه الشبه الهامة بين التجربتين العثمانية والسعودية، أن الدولة ومصيرها ارتبطا بإسم عائلة مالكة، وأن ازاحة الأخيرة يؤدي تلقائياً الى ازاحة الدولة. ينضاف الى ذلك تضخم السلطة وإحتكارها بيد فئة محدودة داخل العائلة المالكة حرم فرص الاندماج والتمثيل السياسي للأقاليم في الحكومة المركزية. مع فارق، أن عدد أفراد العائلة المالكة العثمانية كان قليلاً ولذلك لم يتولَ من العائلة العثمانية مناصب في الولايات، والجيش، والسفارات كما يفعل أمراء العائلة المالكة السعودية، حيث تمدد سلطانها الى كافة قطاعات وأجهزة الدولة بما في ذلك السفارات في الخارج.

النفط: هو لحمة الكيان السعودي، حسب نداف سفران، وهو الذي منح الدولة جهازاً متضخماً والأمراء سلطة فائقة التركيز، والدعوة المذهبية الوهابية انتشاراً عالمياً يفوق حجمها وقدرتها على الهضم! نعمة النفط بدأت بالتحوّل الى نقمة. باختصار شديد، فإن الكثير من الثورات والإنفجارات الشعبية إنما تمت بعد انكسار مفاجئ في الوضع التنموي والإقتصادي، ولقد أدى تقلص المداخيل للأفراد، الى نشوء أزمة في كل بيت، خاصة وأن الدولة اليوم أصبحت عاجزة، رغم عوائد النفط الوفيرة، عن إدارة الأزمة الإقتصادية. ومن هنا فإن محاسبة الجمهور للنظام لا ترحم، ولا تقبل بأي مبرر أن تكون هناك ما يقرب من ٣٧.٨٪ بطالة بين الذكور، وعدم قدرة على توفير الحد الأدنى من الخدمات التعليمية والصحية وغيرها. الفشل الإقتصادي، له وجه آخر، وهو عدم شمولية التنمية، وعدم توازنها مناطقياً. وهذا أدّى الى تعميق روح انشقاقية عن الدولة، تستند الى مبرر أن مداخيل النفط ينتجها مواطنون محرومون وينعم بها مواطنون أثيرون لدى السلطة. وحين تقلصت مداخيل النفط، ضاق عدد المستفيدين، وضاقت دائرة الولاء التي تعتمد (الشرهات) والمناصب وغيرها. ولقد كان ربط الولاء السياسي بما تقدمه الدولة من خدمات أو من إمتيازات ـ بالنسبة للبعض ـ أضعف حسّ الإنتماء الوطني من جهة، وعرّض الولاء السياسي لنظام الحكم لتحدّي السوق، عرضاً وطلباً!

قد يدعم الوضع الإقتصادي الحالي دعوات الإنفصال، إما للحصول على جزء أكبر من الغنيمة، أو لأن الوحدة السياسية لم تعد جالبة لمنافع إقتصادية ذات شأن. بالإضافة الى ذلك، فإن التدهور الإقتصادي الإجتماعي الحالي، انعكس على الأرض جريمة منظمة ومسلّحة وسخطاً شعبياً عارماً ضد الحكم السعودي، وأيضاً انعكس على شكل عنف سياسي متصاعد، وشرعية نظام حكم تسير نحو التناقص والتآكل بشكل سريع.

الدعم الدولي: كان للعائلة المالكة منذ نشأتها رصيد كبير بين القوى الدولية الكبرى، بريطانيا ومن ثم أميركا. وقد وفرت هذه القوى مظلة حماية للنظام السياسي، وأبعدت عنه شروراً كانت قد تطاله من القوى الإقليمية أو بعضاً من النار بسبب الإهتزازات السياسية المجاورة. لكن حماة النظام السعودي، انقلبوا كليّة عليه، فيما يبدو، فالحامي ليس فقط تخلّى عن حمايته، بل أصبح يمارس مهمة تهديد النظام السعودي نفسه. بريطانيا وأميركا اليوم، لا يهمهما استقرار النظام السعودي، ولن يكونا قلقين من إمكانية رحيله، إن لم يكونا مستعجلين في تحقيق ذلك في أقرب فرص تسنح.

الفشل في التجديد والإصلاح

ليست المشكلة أن السعودية كدولة تواجه مشاكل متفاقمة. بل المشكلة الحقيقية أنها غير قادرة على حلّها أو مواجهتها أو حتى تجميدها والسيطرة عليها. قد يكون السبب غياب في الإرادة السياسية وعدم الرغبة في التجديد أو الإصلاح، وقد يضاف الى ذلك قصوراً وعدم قدرة على الحل، أو عدم فهم ووضوح منهجية الحل لدى صانع القرار السعودي.

لعل طبيعة النظام المحافظة، والمظلّة الأمنية الأميركية المنصوبة لعقود طويلة، جعلتا صانع القرار السعودي يسترخي كثيراً وهو يرى المشاكل متصاعدة، فهو اعتقد بأن مدى خطرها محدود، وشعر بثقة مبالغ فيها بقدرته على مواجهتها وحلّها، خاصة تلك ذات الطابع الإقتصادي. المشكلة السياسية بدت وكأنها وليدة أزمة إقتصادية، بسبب تراجع أسعار النفط في منتصف الثمانينيات، لكن رغم تحسن الأسعار لم تخف الأزمات. فالأزمة السياسية جنباً الى جنب شقيقتيها الإقتصادية والأمنية، تشكل حلقات مترابطة تضيق الخناق على نظام الحكم والمواطن معاً.

بين نظام الحكم والتجديد والإصلاح مسافة ذهنية وزمنية بعيدة. منذ زمن بعيد، قليل من التجديد طرأ على الخطط والسياسات والوجوه والمناهج في كل أجهزة الدولة تقريباً. فالجمود صفة تستحق أن توصف بها المملكة بجدارة. الوجوه التي حكمت المملكة في الستينيات الميلادية الماضية هي نفسها الحاكمة اليوم، وكذلك العقول والأفكار وذات الخطاب الديني والسياسي الذي ينتمي لقرون عديدة خلت. لهذا السبب فإن استجابة الحكومة السعودية لمتطلبات الإصلاح جدّ متأخرة وجدّ بطيئة الى حدّ يمكن القول معه بأن استجابتها المحدودة تعني بالفعل لا استجابة.. وإنما هي ترحيل للمشكلة الى المستقبل. وفيما وصلت البلاد الى طريق مسدود، صار مطلوباً إصلاح هيكلي وشامل وسريع يعوّض عن التأخير ويطوّق المشاكل. ولكن الأمراء يرفضون هذا النوع من الإستحقاق السياسي، ويريدون البدء من درجة تحت الصفر، في عملية يقولون أنها متدرجة نحو الإصلاح، وحتى هذه الخطوة لم يبدأوا بها، ولا يبدو أنهم سيبدؤون قريباً بأي خطوة إصلاحية، على الأرجح بسبب الشلل الذي أصاب القيادة السياسية وأقعدها عن اتخاذ القرار.

السؤال: لماذا اكتشف عجز الحكومة متأخراً، لماذا اكتشف ضعفها

وقلّة حيلتها في مواجهة العنف خلال العامين الماضيين فحسب؟ لماذا فوجئ كثيرون بالتدهور غير المسبوق على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والإقتصادية وبسرعة أذهلت الكثيرين؟ من كان يحلم بأن المملكة تنطوي على بطالة محيّرة في عددها وأسبابها؟ من كان يتصور بأن تتحول شوارع العاصمة بين ليلة وضحاها الى مصائد للموت والقتل والتفجير؟ من كان يقرأ المستقبل فيتوقع أن توجه السلفية أعنف ضرباتها لأميركا ولنظام الحكم نفسه، في انقلاب لم تمهد الحكومة نفسها له، ولاتزال مصدومة بآثاره؟ وأخيراً من كان يتوقع أن تنتقل أميركا من خانة الصديق الحامي الى العدو المهدد؟ ترى هل كانت قراءتنا للماضي ناقصة؟ هل حجبت غلالات الجهل والتضليل والدعايات الفجّة عن أعيننا حقيقة أوضاع كانت تحث الخطى نحو الإنفجار، سنين طويلة قبل أحداث سبتمبر، التي كانت مجرد تجلياً لجانب واحد من الإنحدار والإنحطاط؟ هل فقدنا أدوات التحليل المنهجي الذي كان يمكن أن يعوض نقص المعلومات والإحصاءات والأرقام التي تضنّ بها الحكومة على إعلامنا المحلي، ولا نقول على مراكز الأبحاث التي لا نملك منها واحداً؟!

يميل البعض الى أن انحدار الأوضاع بدأ منذ نوفمبر ١٩٧٩، وهو عام احتلال الحرم المكي الشريف، وانتفاضة الموطنين الشيعة في الشرقية ضد التمييز الحكومي الطائفي، وهو عام انتصار الثورة في إيران وسقوط الشاه، وهي فترة إحتلال الروس لأفغانستان، وهو عام إطلاق الوهابية من عقالها لتتغوّل داخلياً وخارجياً عبر المراكز الإسلامية والحرب في أفغانستان ومن ثم الحرب في العراق. لم تتصف القيادة في المملكة بأي حكمة ونحن نشهد اليوم نتائج معالجاتها لأحداث ١٩٧٩. لقد عالجت مشاكل المجتمع (بالتي هي الداء): مزيد من التنكّر للإصلاحات، والمزيد من جرعات التطرف الطائفي، والمزيد من العبث بمقدرات الدولة التي بدأت منذ ١٩٨٢ تشهد عجزاً سنوياً لازمها طيلة عشرين عاماً، عدا ميزانية العام الماضي.

آخرون يؤرخون بداية الإنحدار والتراجع في الأوضاع السعودية، بعام ١٩٩١، عام حرب الخليج الثانية، فقبلها غزا صدام الكويت، وهدد حلفاءه السعوديين الذين لم يقرأوا خارطة السياسة العراقية ـ الإيرانية جيداً. ففقدت المملكة معظم مدخراتها المالية لتمويل الحرب على العراق، وفقدت ـ وهو الأهم ـ جزءً كبيراً من شرعية حكومتها، وسقطت الدولة والعائلة المالكة في امتحان التحدّي الإصلاحي الذي تمخض عن فأر صغير للغاية عام ١٩٩٣! وفشلت الدولة في الإيفاء بوعودها للحركة الإصلاحية التي فاوضتها في سبتمبر ١٩٩٣ للتخفيف من غلواء الطائفية ضد المواطنين الشيعة. ومنذ الغزو العراقي للكويت، تعرض المجتمع السعودي لجرعة ضخمة من المعلومات، بل من الصدمات أيضاً، كشفت له هزال الدولة، وهزال القيادة، وهزال الجيش الذي كان ولايزال يستقطع ما يقرب الأربعين بالمائة من ميزانية الدولة. نقلت أحداث الغزو العراقي للكويت وما تلاها المجتمع السعودي الى آفاق رحبة من التسييس، واختزلت له مسافات التضليل والتجهيل لأول مرة في تاريخه، في حين بقيت أدوات الإعلام وكذا الخطاب الرسمي على حاله، غير مقنع وفاشل. أيضاً تبع الغزو انهيارات اقتصادية، حيث أصبحت ملامح الأزمة الإقتصادية في البلاد أكثر وضوحاً، وأصبحت الحاجة الى الحلول السياسية أكثر حراجة، وقد فشلت العائلة المالكة في تحقيق الإثنين ولازالت بعد عقد من الزمان تسير من سيء الى أسوأ.

كان يمكن قراءة حادثة الغزو العراقي للكويت كنقطة تحوّل في المزاج والوجدان الشعبيين، ومسار السياسة السعودية الداخلية كما الخارجية كان يجب ان يتماشى مع التحول الجذري ذاك. لكنه الغرور، والجهل، والإعتداد الكاذب والخارق بالنفس، هو الذي جعل الأمراء لا يبالون برضا (العامة) وصلاح الأحوال. وأثبتت الأيام أن تلك الظروف السياسية والإقتصادية التي أعقبت حرب تحرير الكويت كانت الخميرة التي تفجّرت منها حوادث العنف والإختلال الأمني والسخط العام. واجهت الحكومة كل ذلك بوعودها المعروفة: اعتراف بأن البلاد بحاجة الى الإصلاح، وأن الإصلاح مستمر منذ قيام الدولة! وحتى الآن، وأن الأمراء مع الإصلاح، بل يزايدون على الإصلاحيين، وفي الختام لا شيء تغيّر حتى تلك الخطوة الصغيرة في طريق الألف ميل.

أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ما كان لها أن تفاجأ السعوديين بشكل خاص، فهو نتاج زرعهم، بعد عقود من التربية المتطرفة، وكان لا بد أن ينفجر الحصاد بوجههم. أما من يفاجأ بتفجيرات مايو في الرياض، فيستحسن أن يقرأ التاريخ السعودي الحديث: ابتداءً من ثورة الإخوان في أواخر العشرينات الميلادية الماضية، الى مصادمات الستينيات حول التلفزيون، الى أحداث جهيمان أو السبعينيات، الى مواجهات التسعينيات. ففي كل مقطع تاريخي تعودنا اعتماد سياسة (الأسبرين) الحكومية أو إن أحسنا الظن سياسة (تقليم الأظافر). كان التطرّف في المملكة يصنّع محليّا، فإذا فاض عن حدّه تمّ تقليم أظافره وبنفس الوسائل المعتادة منذ بداية القرن، وها هم يكررونها اليوم، في عمل تكتيكي لا يبعد الشرور ولا يستفيد من دروس الماضي.

أهمية إنعطافة أحداث سبتمبر كونها استدعت العنصر الخارجي، بالرغم من كونها نتاج لمشكل محلي، وضربت أسفيناً في العلاقات السعودية الأميركية، وأوصلت المشكل الداخلي السعودي بنظيره الخارجي، وربطتهما معاً الى حد مقاربتهما في الأهمية. ولكن يمكن النظر الى الحدث كنقطة تحوّل بغض النظر عن مسبباته. التحوّل المنتظر بعد زلزال ١١ سبتمبر لم يحدث شيء منه، مثلما الكثير من الأحداث السابقة التي مرت بها الدولة دون أن تستلهم منها عبرة تتجاوز بها الأخطاء. ولكن في هذه المرّة تختلف المسائل بأن البلاد وصلت الى وضع حاسم: إما أن تتخذ العائلة المالكة قراراً بالإصلاح السريع، فتزداد احتمالات بقاء الدولة واستمرارها، وإما أن تتوقف أو ترفض أو تسوّف وتؤجّل، وفي ذلك نهايتها. خلافاً لأحداث الماضي، الوقت لا يخدم العائلة المالكة، والجمهور الساخط كما العنف اللاهب كما الضغوط الغربية لا تنتظر، بل لا تستطيع الإنتظار والمزيد من التلاعب بالوقت.

أول ما يتبادر من أسئلة يدور حول الكيفية أو الشكل الذي سيأخذه انهيار الدولة. لا أحد يعلم على وجه اليقين كيف ستسير الأوضاع المحلية وإفرازاتها: فالعنف مستمر وآخذ بالتصاعد، ويحتمل أن السيطرة عليه صارت مفقودة. كذلك الوضع الإقتصادي، حيث الإجماع على أن هناك يأساً من تغلب الحكومة على مصاعب البلاد الإقتصادية، أما الوضع السياسي فمسدودة معابره ومخرجاته الإصلاحية أو التنفيسية. شرعية الدولة في إنحدار، وسخط العامة في تصاعد، وجهاز الدولة البيروقراطي بدأ منذ سنوات (وقد كتب بعض الصحافيين عن ذلك) لم يعد يخدم العموم وإنما الفئوية المناطقية والمذهبية.

بسبب التجربتين الحديثتين الأفغانية والعراقية، هناك من يعير العامل الخارجي أهمية بالغة ويتحدث عن ضربة قاصمة أميركية قادمة للحكم السعودي وللدولة السعودية، تمزّقها شرّ ممزّق. هذا العامل ـ للحق ـ هو الأكثر إخافة للأمراء السعوديين، الذين يثقون بقدرتهم

فاصلة

المذهب أم الكيان والإنسان

تركي الحمد

لست من السعداء أو المسرورين وأنا أقول ان الواقع السعودي اليوم هو عبارة عن أزمة تفرز أزمة تلو الأزمة، نتيجة تجاهل مزمن للأزمة. كنت أتمنى لو أننا أفضل شعوب الأرض، ولكن الواقع السعودي يقول ان هنالك انفجارا سكانيا، وأن ٦٠٪ من مجموع السكان هم من فئة الشباب (أقل من ثلاثين سنة)، وهناك نسبة بطالة قد تتجاوز الـ ٣٠٪، وتزايد مستمر في معدلات الجريمة، وطلاب مدارس يتجاوزون الخمسة ملايين يحتاجون إلى فرص عمل بعد نهاية الدراسة، وانخفاض مستمر في متوسط الدخل الفردي، ومخرجات تعليمية لا تتوافق مع متطلبات السوق، وثقافة ساكنة لا تجاري متغيرات العصر وتحدياته، وفساد إداري ومالي، وتفشي الرشوة في الأجهزة الحكومية، ونزعات إقليمية وقبلية وطائفية في الشرق والغرب والشمال والجنوب، وتناقص متزايد في الثقة بقدرة الحكومة على حل المشكلات المستعصية، وتنام في ظاهرة الإرهاب، واستغلال للنفوذ، وأشياء أخرى كثيرة.

عندما قام الملك عبد العزيز والمؤسسون الأوائل بتأسيس هذا الكيان الموحد، كانوا يقومون بعمل تاريخي مسؤول. الإنجازات التاريخية الكبرى لم تأت من فراغ، ولم تتحقق إلا بالكثير من الدم والدموع، والألم والمعاناة، ولكن المشكلة أنها يمكن أن تتبخر في لحظة من الزمان، إذا لم يُحافظ عليها. والكيانات السياسية والاجتماعية وغيرها تمر بأزمات خلال تاريخها، ومثل هذه الأزمات إما أن تكون عصية على العلاج، فتندثر نتيجتها الكيانات، حين لا يُتعامل معها التعامل المناسب، وإما أن تكون لحظات ولادة جديدة لتلك الكيانات، تخرج منها أقوى مما كانت، وأفضل مما كانت، وكل ذلك يعتمد على كيفية إدارة الأزمة، ومواقف من يديرونها.

حين لا يستطيع نسق معين System أن يُقدم حلولاً عملية ناجعة لمشكلات مواجهة، فإن ذلك النسق يجب أن يتغير الى نسق قادر على احتواء الأزمات، وحل المعضلات والمشكلات، وإلا فإن الكوارث هي النتيجة. لقد سقط الاتحاد السوفيتي على سبيل المثال، لأنه أعطى النسق وآلياته قيمة تسمو على قيمة الضرورات العملية لحل هذه الأزمة أو تلك، فكان أن سقط النسق والكيان معاً في النهاية.

والسعودية اليوم تمر بأزمة وجود.. أجل، السعودية اليوم في حالة أزمة، بل هي أزمات: سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، وحلها لا يكون بمجرد النيات الطيبة، أو ترك الزمن كي يحلها بمعرفته، إذ أن ذلك قد لا يكون في صالح الكيان والإنسان، بقدر ما يستوجب الإقرار بوجود هذه الأزمات، والبحث عن حلول عملية لها، بعيداً عن التعلق المرضي بهذا النسق أو ذاك، أو ذلك التشبث غير السوي بسلامة آليات نسق لم يعد قادراً على تقديم الحل ووصف الدواء. فالأنساق في نهاية التحليل، وككل شيء في هذه الدنيا، إنما وجدت أو أوجدت لخدمة الإنسان، ولم يوجد الإنسان لخدمة الأنساق.

الأزمة السعودية ليست أزمة معطيات مادية، بقدر ما أنها أزمة إدارة وأزمة نسق مهيمن لا يُراد له أن يتزحزح قيد أنملة، حتى مع تبين عجز كثير من آلياته. المشكلة هي أن آليات النسق تسمو على ضروريات الواقع ومتطلبات الحل. كانت حرب الخليج الثانية فرصة تاريخية للنظام السياسي في تحديث نفسه، ولكنها فرصة لم تُستغل، فكان أن تراكمت المشاكل وازدادت صعوبة حلها، حتى وصلت إلى مرحلة الأزمة.

السعودية اليوم متهمة بأنها دولة (وهابية)، مع ربط معين بين الوهابية كفكرة والإرهاب كسلوك، أي أن السلوك الإرهابي كامن في ثنايا الفكرة الوهابية، التي تشكل في النهاية آيديولوجيا الدولة وأساس شرعيتها، ومن هنا كانت نظرة الشك تجاه المملكة ككيان. وبعيداً عن مناقشة الوهابية كفكرة وعقيدة، وعلاقتها بكل ذلك، وهو ما قد تختلف فيه الآراء، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: أيهما أهم: الكيان والإنسان، أم المذهب والآيديولوجيا؟

الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٩/١١

الأمنية في مواجهة الإنشقاقات المحلية، مهما بلغت من قوّة، ولكنهم يشعرون بحراجة موقفهم مع القوى الخارجية حتى تلك الصغيرة المجاورة.

لكن انفلات الشارع وارد، وهو ما كان يروج له بعض المعارضين منذ نحو عامين!

ايضاً، من المحتمل جداً أن يتحلل جهاز السلطة، فلا يستطيع الإيفاء بمتطلبات المواطن الأولية كتوفير الحماية، فضلاً عن لقمة العيش وقارورة الدواء. والجهاز البيروقراطي هو آخر معقل لحماية الدولة من التفكك، ومراقبة وضع الجهاز تعطي مؤشراً حول المستقبل. فبعض منه في تركيبته فئوي، أي يتكون من فئات معيّنة مناطقية أو مذهبية، كالجيش والحرس والجهاز الأمني والجهاز الديني بمختلف أذرعه، ومثل هذا النوع من الأجهزة لا يخدم إلا الفئوية ريثما يجري إصلاحه؛ وبعضه الآخر كالوزارات الخدمية تميل الى فئوية الخدمة بدل تعميمها لكل مواطن.

إذا تحلل جهاز الخدمة البيروقراطي، أو عجزت الدولة عن توفير الحماية لمواطنيها، وكلاهما أصبحا مصدر للطعن والإتهام، فإن الخطوة التالية الطبيعية أن يعتمد المواطنون على ذواتهم في غياب الدولة، فيعودون من جديد الى الروابط العشائرية والقبلية والطائفية - إن لم يكونوا قد عادوا إليها بعد! - لتوفير الحدّ الأقصى من التأمين والخدمة الإجتماعيين إضافة الى الحماية الخاصة بالإعتماد على النفس وشراء السلاح كما هو مشهود اليوم. قد يكون المشهد حينها إنتهاء الدولة بدون إعلان رسمي.

إن مصير الدولة اليوم يتحدد في قدرتها على اعادة ولادة الدولة عن طريق ما أسماه تركي الحمد بتبديل النسق القديم، الذي لم يعد قادراً على ازالة انسداد الأفق السياسي، وتحرير الدولة من أزمات لم يكن بإمكان النسق الحالي التعامل معها بصورة دقيقة.

الجمود بحاجة الى الماء الساخن لا الآيس كريم!

الإعلام السعودي ودور حفّار القبور!

ممدوح المهيني

هل استطاع لهب تفجيرات ١٢ مايو في الرياض والتي أحرقت قلوبنا وأدمعت عيوننا أن تذيب هذه القوالب الإعلامية الجامدة؟ لم أكن حقيقة أتوقع أن تكون القوالب الإعلامية بهذه الصلابة، والآن يمكن أن نفهم أن قوالب الثلج عندما تذوب تتحول إلى ماء تتشكل بالوضع الذي تريده، أما القوالب الإعلامية فهي متصلبة على فراغ، ليس هناك شيء داخلي يمكن أن يذوب ويتشكل. استديوهات رثة، إضاءة كئيبة، وجوه محنطة، أصوات عريضة، برامج باهتة، موسيقى معاقة وممسوخة، أحاديث مكرورة جامدة، حوارات مدرسية، احترام مصطنع، رؤوس تهتز لأعلى وأسفل، فائدة مزيفة، متعة موؤدة، نساء من الشمع ،أطفال من البارود، موت كلي.

صحيح إنه ليس هناك من ورق أصفر يتساقط ويتكدس على زجاج السيارات الأمامي.. إلا أننا بالخريف. السعوديون يعرفون هذا، الشمس خففت من اضطهاد الصيف وفي الليل يبدو الجو كئيباً ومضجراً رغم نفحات البرودة المنعشة. إن هناك شيء يتغير.. ولكن الإعلام المرئي والمسموع السعودي ليس هواء ورياحاً وشمساً قد يصعب ملاحظة تغيراتها الطفيفة. بل هو شيء ظاهري واضح تراقبه ملايين الأعين والأسماع ومع هذا فإن الطقس يبدو أكثر مرونة وليونة وقابلية للتغيير.

مقدمو نشرات الأخبار ما زالوا يمسكون بـ(أناتلهم) الطويلة ويقفون في استديو عتيق كئيب.. ويخبروننا بآخر أخبار الجو وتغيرات الطقس المتوقعة التي تتبدل في كل يوم ولم يسألوا أنفسهم سؤالاً: لماذا تتكثف السحب في السماء وتتفرق وهم منذ اجتمعوا لم يفترقوا؟

وستكون الإجابة أن قوالب الثلج المجمدة إذا ما تماسكت لا يمكن أن تتفتت أو تذوب إلا إذا أخرجت من الثلاجة وصب فوقها الماء الساخن، ولكن أحداً لا يحب الماء الساخن ولا السخونة. الكل مشغول بلحس الآيسكريم.

في المملكة الآن أشياء كثيرة تحدث ويبدو الآن الإعلام المرئي والمسموع قزماً في مواجهتها. وهو أحد الأسباب التي أضرت بالوضع السعودي الداخلي الفكري والثقافي ومن ثم السياسي والأجتماعي والاقتصادي الحالي لأنه لم يقم بلعب دور نهضوي تنويري تقدمي. هناك كان دوران يقوم بهما، دور دوغمائي نكوصي يقوم به الأصوليون، ودور سكوني جبان يقوم به أصحاب الشهادات العليا والأصوات الأكاديمية، وهو موقف لا يقوم بأي شيء إلا مباركة الموقف الرجعي.

وعندما حدث ما حدث لن ينقلب في يوم وليلة على نفسه. إن الإنسان إذا قام بلف رقبته بسرعة وبشكل مفاجئ قد تنكسر، والإعلام لف رقبته ولكنها التوت ولم تنكسر وأصبح وجهه في الجهة الجانبية التي لا تراه فيها، لذلك نحن الآن لا نراه. من يرى وجه هذا الإعلام الآن؟ من يستطيع أن يراه؟ إن العودة للوضعية الأولى أسهل من التحرك في اتجاه غير معروف ولا أحد يدل إليه ولا أحد يريده ويبدو أن طريق العودة سلك فعلياً وهذا ما يعطينا دلالة على ذكاء هذا الإعلام أو قل دهاءه، في وقت كنا نعتقد أنه جهاز أحمق إلا أنه قادر على القيام بعمليات تكتيكية خبيثة.

قبل مدة شاهدت على التلفزيون السعودي الرسمي والوحيد شخصاً يغني وصُوِّر في مكان جدرانه متسخة وقماش الجلسة التي يجلس عليها مهترئة، كان يغني في الزاوية ويبدو أنه كان أحسن الأماكن.. أخذ يغني: (درب الحوية بين شعب وغدراني).. هذه الأغنية الجميلة تحولت إلى أبشع شيء يمكن أن تسمعه في حياتك. ما زال المذيعون يصطادون الناس في أعالي الجبال ويقطعونهم من متعة الشواء اللذيذة ليعلمونهم الكذب عندما يطلبون منهم أن يثنوا على الأماكن السياحية التي شاهدوها. يظهر الشيوخ الكبار كالأطفال: (الحمد لله حنّا مستأنسين والأماكن جميلة والجو مثل ما تشوفون غيم ومطر.. وننصح جميع الناس أنهم يجون هنا.. بدل ما يطلعون برة.. حكومتنا ما قصرت). هذا الإعلان المجاني لا يمنح حقه للشيخ التخفيف من أعباء إيجار الشقة المرتفع التي يتراص فيها أولاده.

لا أحد يعترض أو ينتقد أو يسأل. الكل يلهجون. فرقة من الطالبين. لا أحد يلتقي مع النساء؛ إنهن عورة، المجال مفتوح للمجانين واللصوص ومدمني المخدرات والأرهابيين أما النساء فلا. سنتوقع أن أحد الرجال كان شجاعاً وتخلص من نظرات المذيع الإملائية وقال إن المكان غير جيد. والأسعار مرتفعة. وعمّال النظافة نائمون. وسنتوقع أيضاً أن الشريط الذي صوّر فيه يتكوم في كيس الزبالة المملوء الذي أمام البوابة الرئيسية للتلفزيون، هذه أشياء يمكن أن تمرر على كبار السن. أما الشباب فهم يعلمون أن هذا كله ضحك على الذقون. إذا أرادوا أن يسمعوا أغنية لن يسمعوا من يغني: (درب الحويّة) بصوته البشع، فأليسا تطوف في الشاشات الأخرى تغني (أجمل احساس بالكون). واذا ما ارادوا ان يشاهدوا برنامجاً سياحيا فسيتابعون برنامجاً عن ماربيا يشرح كل التفاصيل الصغيرة، وسيقومون بالحجز من تلفوناتهم المحمولة.

أما إذا أرادوا برنامجا فكريا او ثقافياً او توعوياً أو ارشادياً وتنويريا فإنهم يتركون إليسا ونانسي

عجرم وهيفاء ويعودون لقنواتهم الإعلامية المحلية التي تقول لهم الحقيقة المطلقة الكونية النهائية!! انهم يهربون من الآخرين الذين يرتدون ربطات عنق لأنهم متآمرون عليهم ويريدون أن يلوثوهم ويحرفوهم عن طريقهم المستقيم المنجي الوحيد.

منذ سنين وهذا الخطاب يعبئ رؤوسهم، وهو خطاب تجهيلي تلقيني تثبيطي سلطوي اقصائي يتفه العقل والحياة ويتخيل البشر الذين لا ينتمون لدينه ومذهبه حطب متحركة ترتدي الجينز ستلتهمها نيران جهنم يوم القيامة.

يرتدي شورتا قصيرا جدا مصنوعا من افخر القماش، ويرتدي (تي شيرت) أنيقاً جداً، وصندلا بلون خشبي محروق، ويتمشى على الشواطئ ويغازل نساء مع ازواجهن، ويتكلم بصوت عال، ويصرخ بضحكات مجون، وعندما تتحدث معه عن التسامح وعلاقتنا بالآخر والقيم الإنسانية، والهوية الإسلامية وتساوينا مع البشر.. يبدأ بالانتفاض والتشنج وينتهي الحديث عندما تبدأ الشتائم التي تخترق دخان سيجاره الكوبي ويذكرك بالولاء والبراء!

انه مصنوع بهذا الشكل. شخص لا يتفكر. ومع انه يضع عدسات على عينيه او يقوم بعملية ليزك لاستعادة بصره، الا انه لا يرى.

هناك من فرّغه وجهله بهذه الشخصية المفزوعة الطفلية الساذجة الانفعالية. هناك دائماً شخص يتكلم، وهناك آخر يهز رأسه، ولا يوجد شخصان يتعاركان فكريا بأدب ليتخذ هو قراره فكرياً بدون قيود وإرهاب فكري وينسجم مع عقله. هناك من يتكلم بإسم السماء وهناك من يسجد له.

في الإعلام السعودي المرئي والمسموع

لا احد يتحدث عن عصور النهضة الاسلامية بشكل متعمق وتفصيلي، وليس فقط كما يحدث في الإعلام بالطابع التبجيلي الافتخاري القشري، والذي يستخدم كشاهد قوي لدعم أفكار خاطئة ومعارضة لها.

لا احد يتحدث عن الجدل الفكري والعقدي بين مختلف الاديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية. لا احد يتحدث عن التوحيدي والمعري ومسكويه وابن رشد، لا احد يتحدث عن حضارات العالم، الحضارة الرومانية واليونانية والصينية والاوروبية، لا احد يتحدث عن مفكري النهضة فولتير وجان جاك روسو وديكارت وكانط وسبينوزا، لا احد يتحدث عن اسطورة اليابان بعد ان سويت مدينتي نجازاكي وهيروشيما بالارض، الآن اصبحت من اكبر الدول قوة اقتصادية.

لا احد يقول ذلك ولا احد يحرضهم على القراءة. بل ان التحريض يتجه الي القراءة في طريق آخر. قراءة المنشورات والكتيبات التجهيلية التي تطلب منا ان لا نسلم على الأيدي التي تغرس في أيدينا حقنات الشفاء. هل يمكن أن يتطور السعوديون بهذا الإعلام؟ اعتقد ان هذا امر مستحيل، وانما سيواصل جرّنا للخلف وللعزلة. الشيء الذي استغرب منه حقيقة ان لا احد يلتفت للاعلام وكأنه أداة ترفيهية وشئ غير مهم، مع انه بجانب التعليم والتربية المنزلية والمجتمعية احد العناصر الرئيسية لصياغة التفكير، وكما انه يساهم في اغلاق العقل وتعتيم الرؤية، فهو ايضا قادر على فتح العقل وتنوير الطريق. مثلما قام ببناء السياجات الدوغمائية، هو قادر على فتح الابواب والنوافذ للشمس والرياح والافكار المختلفة.

ماذا كنا نقول، ماذا يمكننا أن نقول؟

في ذكرى اليوم الوطني، نقول ان هذا الوطن يستحق اكثر من هذا الإعلام، وليس الامر مجرد استحقاقات وتطلعات ترفيه. ان هذا الاعلام مضر في صحة الوطن، ومهما بدا مادحاً ومثنياً ومطبلاً لكل كبيرة وصغيرة، فإن ما يسري في جوفه مضر لذاته ولابنائه. نقول انه يجب ان تتم عملية تحديث وتجديد شاملة في الإعلام خارجياً وداخلياً. تحديث في السياسات البرامجية وتحديث في الخطط وتحديث في الوجوه وتحديث الاستديوهات وتحديث في الأفكار والتخفيف من الرقابة الغبية تمهيدا لإلغائها، وفتح الابواب للشباب والشابات الذين يحملون طرح برامجي جديد وحديث.

اما داخليا وهذا هو المهم فهو التحديث الفكري، عبر فتح النوافذ لجميع الاتجاهات الفكرية لتمر أمام أعين الناس، وعدم فرض طرح فكري واحد عليهم. من المهم ان ينعتق الطرح من شرنقة التعصب والكراهية والانعزال والخرافة والاقصاء ليسبح في فضاء التسامح والحرية والانسانية والعقلانية والتعددية.

الكويت افتتحت منذ فترة قريبة قناتها الخامسة، ولا يمكن بسرعة تعداد القنوات الإماراتية، السعودية أكبر وتكتفي بإعلام محدود جداً ومتآكل. ما المانع لو فتحت قنوات أكثر؟ هل هو أمر منطقي أن لا يتبنى القطاع الخاص قنوات إعلامية موجهة للسعودية والسعوديين، وتساعدهم في التخلص من موروثات عصور الانحطاط، وتمسك بايديهم ليسيروا على خط العقلانية والتطور والتحضر، والمساهمة في صناعة مستقبل البشرية بدلاً من تفجيره بالطائرات!.

في رمضان تنطلق القناة الأخبارية السعودية، لا نريد أمواتاً جدداً! الاعلام عندما يموت ويدخل في الثلاجة فهو لا يتوقف عن الذبذبة. بل يلعب دور حفّار القبور. قبور العقول.

(**عن إيلاف، ٢٠٠٣/٩/٢٤**)

أول السطر

حرية الصحافة..وتحدي القمع

في وقت تحاول حرية الكلمة أن تجد طريقاً لها بعيداً عن أعين الرصدة في جهاز الأمن، والتدابير الصارمة المتبعة من قبل وزارة الاعلام، وفيما يتسع هامش التعبير عن الرأي الآخر بطريقة غير مألوفة، تبعاً لظروف البلد الضاغطة، يستعر النزوع الى تضييق الخناق على أصحاب القلم والرأي من قبل الكبار. فخلال هذا العام سجّلت السعودية تطوراً خطيراً لا سابق له في قرارات إيقاف الكتاب والصحافيين عن أداء مسؤولياتهم الوطنية والاخلاقية والدينية.

قرارات المنع باتت تصدر من جهات عديدة، وتتضمن عقوبات تفوق أحياناً حجم الجريمة (ومن السخرية أن يتم تصنيف الرأي الآخر في قائمة الجرائم). بل صارت قرارات المنع محكومة الى مزاج سموه، وعلاقات سموه الآخر مع هذا وذاك، ورغبة سموه الثالث في ممارسة سلطة إضافية تبعاً لتمدد سلطة منافسه. فقد قرأ الأمير سلطان خلال سفره خارج المملكة بعض أجزاء من مقابلة صحافية أجراها الكاتب والصحافي أيمن الحبيب مع وزير النفط الأسبق أحمد زكي يماني، فأصدر أمره بنفي الكاتب من جدة الى الدمام، وتخففت العقوبة من الطرد الى تخفيض رتبته الوظيفية، وفصل الكاتب والصحافي جمال الخاشقجي من منصبه كرئيس تحرير لجريدة (الوطن) لأن مقالاً نقدياً نشر في الجريدة حول شخصية تاريخية، وهو ما أثار حفيظة بعض الشخصيات الدينية التقليدية، فصدر قرار من ولي العهد شخصياً بفصل الخاشقجي من منصبه. وتعرض الكاتب والصحافي منصور النقيدان للتوقيف لأنه كتب مقالاً شُم منه رائحة المحاباة للشيعة في المنطقة حين أكدّ فيه على وطنيتهم.

تقرير (المركز السعودي لحقوق الانسان) الصادر بتاريخ ٣٠ /٢٠٠٣/٩ إشتمل على معلومات غاية في الاهمية فيما يتصل بإنتهاك حرية الصحافة. ومما أورده التقرير أن أمراً صدر عن وزير الداخلية في أبريل ٢٠٠٠ بإعتقال الصحافي صالح الحارثي مدة سبع سنوات إثر اتصاله بقناة (الجزيرة) في قطر وإبلاغها معلومات حول قيام قوات الأمن السعودية بمهاجمة مسجد المنصورية في نجران وقتل إثنين من المواطنين من الطائفة الاسماعيلية.

يورد التقرير أيضاً خلفية قرار تنحية رئيس تحرير جريدة المدينة الاستاذ محمد مختار الفال من منصبه كرئيس تحرير لجريدة المدينة اليومية في ٢٠٠٢/٣/١٨ بعد قيامه بنشر قصيدة تتحدث عن الفساد في نظام القضاء السعودي للشاعر المعروف عبد المحسن مسلم، وقد تم إعتقال الاخير في ٢٠٠٢/٣/١٦. ينضاف الى هؤلاء قائمة مفتوحة من الصحافيين والصحافيات ممن حرموا في مزاولة حقهم في التعبير عن آرائهم في قضايا عامة تتصل بمصير الوطن ومستقبله.

والانكى هو صدور تعليمات وأوامر الى كثير من الشخصيات السياسية الوطنية والاصلاحية من قبل أجهزة الأمن تحذرهم من الظهور على قناة (الجزيرة)، والا فإنهم سيصبحون عرضة للعقاب الذي يتروح بين الاعتقال، والمنع من السفر، أو التوبيخ..إن ذلك يعبّر عن أن حرية الصحافة والتعبير تشهد تحدياً خطيراً من قبل الدولة، ولكن الأزمات التي تعيشها البلاد لا تقبل بغير الحرية متنفساً لها والكلمة ناطقاً رسمياً وصادقاً بإسمها.

في ذكرى اليوم الوطني وأحداث سبتمبر

بلدٌ يتعاوره النقص في كل المجالات

مرّت ذكرى إسقاط البرجين، كما ذكرى اليوم الوطني، فلم يتناولهما الكتاب إلا لماماً. (غزوة مانهاتن) كما يسميها السلفيون السعوديون، كانت قد أُشبعت بحثاً من قبل، ووجد بين الكتاب وفي هذه المناسبة من يجرد الخسارة والربح من تلك الغزوة، ووجد من يدعو الى مراجعة الذات، والتذكير بأن ١٥ من ١٩ (غازياً) كانوا سعوديين، وأن الفكر المحلي هو من صدّر الإرهاب الى كل العالم.

بدا خلال شهر سبتمبر وكأن الكتاب السعوديين قد تزودوا بجرعة إضافية من الجرأة في توجيه النقد الى وزارات الخدمات وخاصة وزارتي المعارف والتعليم العالي، إضافة الى الصحة والمواصلات والمياه وحتى التخطيط. وقد وجه النقد الى شخص الوزراء أحياناً، والى وكلاء الوزارات. أيضاً شهدت مقالات الصحف مراجعة ومحاولة من بعض الكتاب لتقديم تحليل يستهدف تفكيك بنية المجتمع السعودي ثقافياً وسياسياً، وهنا تأتي كتابات الأستاذ عبد العزيز الخضر في المقدمة.

أيضاً هنالك شعور طاغٍ في مقالات شهر سبتمبر بضعف (الوحدة الوطنية) وبضعف (الشعور الوطني) وبخطر تفتيت الدولة بسبب (غياب أو تأخر الإصلاحات السياسية) التي لم تكن سوى وعود أضافت يأساً مستحكماً في الشارع السعودي. تأتي في هذا السياق تصريحات ولي العهد الذي قال بأن وطنيّة الجيل الجديد خفيفة، الأمر الذي دفع الأستاذ قينان الغامدي لتخصيص عدة مقالات في هذا الإتجاه. يضاف الى ذلك، ترددت في مقالات شهر سبتمبر شكوى من غياب (الإرادة السياسية للإصلاح) وهي الإرادة التي يزعم المسؤولون أنها موجودة، في حين جاءت الكتابات مدهوشة من سرّ العجز الحكومي في حلّ أيّ معضل داخلي في بلد غني بالموارد كالمملكة.

أيضاً فقد خصصت الصحافة السعودية مساحة واسعة للتركيز على (انهيار) الخدمات الإجتماعية بشكل يبعث على القشعريرة، وكأن جهاز الدولة في مجمله قد أصابه الشلل، فلم يكن هناك شيءٌ لم يجر نقده ابتداءً من التعليم والمناهج والقبول في الجامعات وغياب مقاعد في التعليم الأساسي (الإبتدائي) الى تدهور المؤسسات الصحية، والإعلام والعنوسة والبطالة والطرق والنظافة والفقر ومجلس الشورى.

ومن الواضح، أن ذكرى إسقاط البرجين كما ذكرى اليوم الوطني، لم تأتيا بجديد، فقد مرّ عام على السعوديين دون أن يشهدوا بارقة أمل أو تطوّر. فقد نوقشت ذات القضايا (النائمة) وقدّمت نفس العلاجات، ولكن الخطوة الأولى في الإصلاح الإجتماعي والسياسي لم تتخذ بعد، أو ليس لدى الطاقم الحاكم القدرة في الإساس على علاجها، فضلاً عن غياب الإرادة والرغبة في ذلك. وهنا يمكن القول، ومن خلال ما كتب ويكتب في الصحافة، أن الوضع في المملكة وعلى كافة الصعد يشهد عجزاً حكومياً متراكماً بل شللاً غير مبرر لا يعلم صانع القرار كيفية الخروج منه.

مجلس الشورى ومهمة البصم

علي سعد الموسى

لا يريد الوطن والمواطن، أن يظهر مجلس الشورى الموقر مجرد استعراض تلفزيوني في نشرات الأخبار. في الفقرة الإخبارية التي شاهدتها، لمحت القرارات تتناثر من شفة المذيع ولم تحرك فيه حماساً مثلما لم تحرك ذاكرتي كمشاهد ولهذا مرت دون أن تبقى. هل صارت أخبار المجلس تهرب من ذاكرة الصحافة ـ شبه المستقلة ـ ولا تجد لها مكاناً إلا في النشرة التلفزيونية الرسمية. هل يعتقد الإخوة الكرام من أعضاء المجلس الموقر أن الموافقة على اتفاقية ثقافية بين المملكة ودولة إفريقية ستحرك المشاعر أمام المذيع أم إن إقرار الميزانية الختامية لمؤسسة الغلال وصوامع الدقيق للعام ١٤١٦ ستكون خبراً تلفزيونياً مناسباً؟

الوطن ٢٠٠٣/٩/٢٤

معالجة المؤجلات الفكرية

عبدالعزيز الخضر

المجتمع السعودي الآن أمام محك حضاري كبير يجب عليه أن يعالج فيه المؤجلات الفكرية والثقافية والاجتماعية.. فالمساحة الزمنية تضيق والأسئلة تتضخم، والخطاب المحلي بوجه عام يواجه أزمة صياغة وتعبير لبناء ثقافة اجتماعية ودينية متجانسة مع المتغيرات المتسارعة. مظهر الأزمة وتعقيدها يتضح ابتداء من كثرة الحديث والتنظير عن أهمية الإصلاح والمراجعة والحوار. حديث متضخم لكنه غارق في العموميات لا يستطيع التحديد وتسمية الأشياء بمسمياتها. إن عدم المقدرة على التحديد والخوف والحذر الملموس بحد ذاته يعبر عن عمق المأزق الثقافي والاجتماعي، وثقل المؤجلات في حياة المجتمع.

كثيرا من المشكلات التي واجهها جيل الآباء حلت عمليا وإجرائيا بقوة القرار وحتمية الزمن، وأصبحت من مكونات الواقع لكنها لم تحل نظريا على مستوى الفكر، وأصبحت الموضوعات المعلقة ترهق الأجيال اللاحقة وتتراكم عليها، وتعود موضوعاتها للظهور من جديد للمزايدة والتشكيك في المشروعية، وهذا يعني أننا قطعنا أشواطا عملية كبيرة دون بناء نظري كاف يحسمها على مستوى الفكر والثقافة، ولهذا يلحظ المراقب للحركة الاجتماعية أنه في كل أزمة للبحث عن مشروعية عمل ما، تظهر النقاشات والحوارات مستوى ضعيفاً من الوعي وكأننا نعود لنقطة البدء، لأنه لم يوجد دعم نظري متكامل من الجيل السابق لحسم الأشياء التي تقبلها واقعيا ورفضها أو صمت عنها نظريا.

الوطن ٢٠٠٣/٩/٢٤

صحافة تقيل

محمد سليمان الأحيدب

الدعوات الصادقة التي توجه لإعلامنا المحلي بالإسهام في تنوير المسؤول وإصلاح العيوب وممارسة النقد الهادف لا تهدف إلى مجرد التنفيس بطرح المشكلة بل نابعة من ثقة في قدرة إعلامنا على لعب دوره الهام ودلالة على وعي المسؤول بأهمية ذلك الدور وتلك الأهمية تكمن في توفر عنصر التفاعل مع ما يطرح على أعلى المستويات. نريد أن يقرن هامش الحرية بهامش تجاوب حتى لا يعتقد انه مجرد تنفيس أو استجابة لظروف وقتية أو تحقيق لمطلب خارجي لأنه ليس كذلك.. هو خطوة في طريق تصحيح صادق وجاد ولذا لابد من استكماله بالتفاعل الحازم معه.

الرياض ٢٠٠٣/٩/١٣

الشعب السعودي: أوجه وأشمغة وأسماء مستعارة

علي سعد الموسى

من يشاهد هذه التلفزيونات من خارج الإطار الحدودي الوطني لن يرسم حولنا إلا صورة واحدة: شعب كامل يقضي المساء مستلقيا على (كنبة) وثيرة. يمسك الهاتف بيد وباليد الأخرى جهاز الريموت كونترول ليبحث عن قناة تستقبل أفكاره ورؤاه العتيدة. تابعوا هذه البرامج جيدا لتكتشفوا أن السعوديين لا يطرحون أسئلة وإنما يتبرعون بالتنظير والإجابة. على كل فضائية يشاكسون الواقع، يطرحون الفتوى في كل مسألة. هؤلاء هم نتاج ثقافة تعتمد على التستر والإخفاء ولهذا يعطون آراء بليدة من فوق أرائك جامدة في صالونات المنازل المنزوية. أسماؤهم على شاشات التلفزيونات لا تظهر إلا بالكنية فهذا أبو فلان وتلك أم فلانة. مجموعات تغطي جهلها بالهروب من الأسماء المدونة الحقيقية، ولهذا كنا أصحاب براءة الاختراع في الأسماء المستعارة التي تملأ عنفوان الشبكة الإلكترونية. هنا مجتمع يعيش في المجمل بصورتين ويبرز في العلن والسر بوجهين متناقضين. نسكت عندما يستوجب الحال والمقام شيئا من الكلام لأننا خريجو ثقافة الرأي الواحد. حينما فشلت ثقافتنا ونظم تعليمنا ومناهجنا ومنازلنا في بث روح الثقة فيما نقول وما نطرح تحولنا إلى العمل المقنّع والأوجه المستترة لنغني بها ونرقص بها ونسافر بها نحو الفضائيات البعيدة والقريبة ونملأ بها زبالة الشبكة الإلكترونية. شعب يتستر بالكنية والشماغ والأسماء المستعارة لإخفاء عيوب ثقافية واجتماعية مستفحلة.

الوطن ٢٠٠٣/٩/٢١

مسؤولية الحرية

هيا المنيع

الحرية قيمة لابد أن يتعلمها الإنسان في كل مكان .نعم نحن للأسف لم نتعلمها كما يجب في البيت بل ان الكثير من الشباب من الجنسين يجد صعوبة في التعبير عن رأيه الشخصي بين أفراد أسرته. لابد أن نتعلم الحرية الواعية لأنها بوابة الإحساس بالمسؤولية، إن لم نستطع أن نعيش أكبر هامش من الحرية فإننا سنكون ضعفاء في داخلنا وفي قدرتنا على تحمل المسؤولية. للأسف اعتدنا كثيراً على فلسفة المنع والحجب بدءاً ببكلة الشعر وانتهاءً بمواقع الانترنت؟

الرياض، ٢٠٠٣/٩/١٥

القطاع الصحي وعقبة القبول

د. حامد بن مالح الشمري

تؤكد لغة الأرقام اتساع الفجوة بين أعداد الخريجين من كليات الطب والكليات الصحية والأعداد المطلوبة للعمل في القطاع الصحي بالمقارنة للميزانيات المخصصة لذلك.. فقد بلغ عدد الأطباء السعوديين في القطاع الصحي العام ٥،١٩٪ وفي القطاع الصحي الخاص ٢،٦٪ أما نسبة العاملين بالتمريض من السعوديين في القطاع الصحي العام فهي ٦،٢٦٪ وفي القطاع الخاص ٨،٠٪. أما الفئات الطبية المساعدة فتبلغ نسبة العاملين فيها ٢،٥٥٪ وفي القطاع الصحي الخاص ٤٪، في المقابل نجد أن ما بين ٨٠-٨٥٪ من خريجي الثانوية العامة يقبلون في التخصصات النظرية. وهذا لا يحقق أهداف الخطط التنموية. الملاحظ أن هناك أعداداً كبيرة من خريجي الثانوية العامة ممن حصلوا على نسب مرتفعة جداً ولديهم الرغبة والاستعداد العقلي والنفسي والمهني لدراسة الطب أو التخصصات الصحية والطبية المساعدة يصابون بإحباط وخيبة أمل وهم يصدمون بعراقيل القبول في كليات الطب والكليات الصحية.

عكاظ ٢٠٠٣/٩/٤

ولي العهد: الإحساس الوطني في المملكة ضعيف

قينان الغامدي

أشار ولي العهد إلى ضعف الحس الوطني. نقاش هذه القضية يحتاج مناخا حرا للتعبير، فلا يحاسب أو يلام أحد على أي كلام يقوله أو نقد يوجهه، ويتطلب قنوات واسعة وكثيرة للتعبير وللحوار غير محصورة في موقع أو منطقة وغير مؤطرة برقابة رسمية ولا خاضعة لآلية حكومية. الخطب والمواعظ والكلام الحماسي، والتحفيز العاطفي لن تؤدي إلى أي نتيجة إيجابية نتوخاها لوحدتنا الوطنية. أتفق مع جملة ولي العهد التي يقول فيها: (الذي ليست فيه نخوة لدينه ووطنه فهو لا شيء). لكنني أشعر أن (النخوة) رهان عاطفي لا يستطيع الصمود وحده. إنها تصلح تاجا لمعادلة الحقوق والواجبات وليست أساسا وحيدا لها. لا بد أن ندرك حقيقة أن الجوع كافر، لا أقصد الجوع بمعنى الفقر المستفحل فقط، وإنما بمعنى التوق والتطلع إلى الإصلاح الشامل، وإلى وطن يشعر كل فرد فيه أنه شريك فاعل في البناء، عليه واجبات واضحة لا يعيقه عن أدائها شيء، وله حقوق واضحة لا يحول بينه وبينها أي شيء، شريك في المغنم والمغرم.

الوطن ٢٠٠٣/٩/٢١

من غير المناهج؟

هيا المنيع

لم أكن أتوقع ان يتأخر توحيد المناهج كثيراً بل كنت أتوقع ان يتم بشكل واحد وحاسم هذا العام فشواهد الواقع لا تحتمل التأجيل أكثر. نحن نريد تطويراً جذرياً، تطويراً يأخذ أبعاداً تربوية وعلمية. نتمنى من القائمين على تطوير المناهج ان يعملوا بسرعة أكثر وفي الوقت نفسه أن يأخذوا في الاعتبار ان تطوير أو تعديل المناهج مطلب وطني قبل ان يكون شيئاً آخر فنحن لا نريد تغيير المناهج لمجرد التغيير أو لمجرد ان نؤكد ان مناهجنا لا تدعو للإرهاب بل لأننا نريد من مناهجنا ان تعمل على بناء مواطن يعي دوره الوطني والتنموي وليس مجرد إنسان قادر على أداء دوره الوظيفي في الجهاز الحكومي الذي يعتمد على قدرة الإنسان على الحضور صباحاً والانصراف ظهراً وإثبات ذلك بالتوقيع لاغير.

الرياض ٢٠٠٣/٩/٢٩

المداحون الجدد: الرجاء مراعاة فارق التوقيت!

تركي العسيري

مشكلة هؤلاء الذين يسيرون على خُطا (جوقة) المداحين القدامى في كتاباتهم، وقصائدهم، وإعلاناتهم، أنهم لم يراعوا فارق التوقيت! أتساءل: ما معنى إفراد هذه الصفحات الملونة المدفوعة الثمن، وتدبيج القصائد والكلمات للترحيب بتعيين مسؤول ما، والإشادة بمواهبه، وقدراته الخارقة، وبعد أنْ كان بالأمس مجرد إنسان عادي مثله مثل كل الناس! أن تمدح فهذا شأنك.. لكن ينبغي أن تتذكر.. أن زمن المدح قد ولّى، وأن من تمدحهم هم أول المحتقرين لك، ولعباراتك، ولقصائدك. الملفت.. أن المداحين الجدد قد ابتكروا طريقة جديدة تأتي كـ(قفلة) لقصائدهم، وإعلاناتهم، وهي كتابة رقم الجوال، وصندوق البريد، ولولا بقايا رائحة الحياء - هذا إذا كان هناك حياء أصلاً - لسجلوا رقم (حسابهم المصرفي)!

عكاظ ٢٠٠٣/٩/٥

صورة الشعب السعودي في منتدى الساحات

محمد ربيع الغامدي

ساحات الإنترنت تبدو لمن يتجول فيها أنها أولاً الأصوات التي تعلو في مأمن من أن تُعرف، ولذلك هي بالضرورة تعبر بصدق وتلقائية وعفوية عن ثقافة أصحابها الحقيقية غير المصطنعة. وتبدو ثانيًا أنها لكثرتها تصدر عن شريحة كبيرة من المجتمع لا يستهان بها، ولا ينبغي تجاهل خطابها. غير أن من يتجول في هذه الساحات وينصت للثقافة المنتجة لأصواتها يصاب بالذهول والفزع لهذا النوع من الثقافة الظلامية، ولهذا الجهل المخيف، والعمى الحقيقي عن البصر والتبصر بالأمور.

ترى في (الساحات) أقوامًا يناقشون المسائل العلمية بمنطق ليس فيه الحد الأدنى من العلمية. ويناقشون قضايا القبيلة بمنطق لا يخلو من القبلية والعشائرية. ويتصدون للنظر في جلائل أمور الدين وعظيم مسائله، لكن من خلال ما طُبعوا عليه من عادات وتقاليد. ترى في الساحات أقوامًا يصنفون البشر أصنافًا كثيرة متنوعة لا تجدها عند أحد غيرهم، ويوزعون على عباد الله بالجملة أحكامًا معيارية قيمية. ترى في الساحات من يؤجج نار الفتنة بين طوائف المسلمين ومذاهبهم واجتهاداتهم وتياراتهم الفكرية.

ترى في الساحات من حيث المضامين مستوى هابطًا مخزيًا من البذاءة والإسفاف

والفحش في القول والتنابز بالألقاب، ومن حيث الشكل رداءة الأسلوب وركاكة التعبير وكثرة الأخطاء النحوية والإملائية والأسلوبية. رأيت في الساحات بأم عيني تجسيدًا حيًّا لكثير من نقائصنا ومعايبنا التي طالما كرهنا أن يطلع عليها الناس، وتساءلت: أيمكن أن يكون ما في هذه الساحات من غثاء هو الوجه الحقيقي غير المصطنع أو المتكلف لثقافتنا، وأن ما نظهره مما ينافي ما في هذه الساحات إنما هو الوجه المزيف لا الحقيقي؟ ولعل مما يزيد من قدر تغلغل هذه الهواجس والشكوك أننا قوم قد عُهد فينا، أو هكذا يردد بعض الناس عنا، أننا بشر نقول في السر ما لا نقوله في العلن، ونظهر في الغرف الخاصة ما لا نظهره في المجالس العامة. إنه لمن المخيف المفزع حقاً أن يكون الأمر كذلك. وإنها لصدمة أن تكون ثقافة الساحات ثقافتنا.

الوطن ٢٠٠٣/٩/٢٠

أزمة سكان أم أزمة فساد ونهب؟

غازي عبداللطيف جمجوم

ستة هو متوسط عدد المواليد لكل امرأة سعودية وهو من أعلى المعدلات في العالم، وثلاثة هو المتوسط العالمي. كان عدد سكان المملكة قبل خمسين عاماً حوالى ثلاثة ملايين نسمة. جاءت الطفرة النفطية مما أدى إلى تضاعف سكان المملكة عدة مرات بحيث وصل الى ٢٢ مليون حالياً، ومن المتوقع أن يصل إلى ٤٠ مليوناً بعد عشرين عاماً إذا استمر معدل الزيادة على وضعه الحالي وإلى ٦٠ مليونا بعد ٥٠ عاماً. عدد سكان المملكة كان قبل خمسين سنة نصف عدد سكان ماليزيا التي يبلغ معدل المواليد فيها ثلاثة أطفال لكل امرأة، وقد تساوى معه حالياً، ولكنه سيقترب من ضعفه بعد خمسين سنة. كثيرون منا لا يربطون بين الزيادة السكانية وبين ما نعاني منه الآن من مشاكل بل يلقون باللوم في ذلك على التبذير في الإنفاق وسوء الاستخدام للموارد والفساد الإداري وضعف الانتاجية وغير ذلك، وكلها لاشك عناصر مهمة، ولكن إغفال أثر الزيادة السكانية يُشكّل خطأ فادحاً يسقط عنصراً أساسياً من عناصر معادلة التنمية المعقدة.

عكاظ ٢٠٠٣/٩/٧

الوطنيون في مدن المستحيل!

عبدالله القفاري

يقولون ان لدينا رصيداً غنياً من المثقفين وأساتذة الجامعات وطبقة لا يستهان بها من الانتلجنسيا المثقفة أو التكنوقراط المتخصصين.. لكن مدينتي تعلن الفقر المدقع خارج أسوار المؤسسات الحكومية والأندية الأدبية والصالونات المعدة لاستدرار شهادة أخرى تضفي بعض وجاهة أو تقرب بعض العيون أو تكرس أنماطاً تعطل مشروعات ثقافية. يقولون لدينا مثقفون وطنيون، كان لهم صولات وجولات، ابحث عنهم لعل فيهم بعض العزاء.. أين هؤلاء؟ ستجدهم حتماً، ولكن ليس في مدينتك أنهم هناك في ماربيا وجنيفا ولندن وباريس وربما في جزر الكناري وسواحل الريفييرا. يقولون لدينا مثقفون منشغلون بالشأن العام، حسهم الوطني يشغلهم عما سواه.. ابحث عن وجهك المفقود بينهم.. حتماً لن تكون الصدمة ارحم. يقولون ان ثمة بريق أمل في حوار ليس ككل حوار، ينتشل ذاتاً غارقة في وحل النفور من الآخر، والضيق به، والترصد لأخطاء التاريخ ومخاتلاته، وتلبيسات الثقافة المحلية. أي حوار هذا الذي لا يعترف بك أصلاً، حتى يستطيع أن يصل إلى معنى الحوار ناهيك عن مخرجاته التي يعول عليها، ألاّ تعيد إنتاج ثقافة قامعة ومستبدة ونافيه لما سواها.

الرياض ٢٠٠٣/٩/١٥

المدخل إلى الواسطة!

خالد حمد السليمان

دخول الجامعة يحتاج إلى (واسطة)، الحصول على وظيفة يحتاج إلى (واسطة)، حتى القبول في كليات ومعاهد التعليم المهني أصبح يلزمه (واسطة)، دخول المستشفيات التخصصية للعلاج يحتاج إلى (واسطة)، وكل ما أخشاه الآن أن يحتاج (المولود) إلى (واسطة) للخروج من رحم أمه! كثير من الأمور في حياتنا أصبح مرتبطاً بـ(الواسطة).. حتى تصريح الدفن لا يمكن استخراجه في الوقت المناسب إلا (بالواسطة)! كم أرثي لحالنا اليوم بعد أن تحولت حياتنا إلى ما يشبه الارتهان (للواسطة) لإنجاز معاملاتنا وقضاء حاجاتنا والوصول إلى غاياتنا. إن العربة تسير نحو خلل كبير لا قرار له وحان الوقت لوقفة مصارحة وصدق مع النفس لإيقافها وإلا فعلى الدنيا السلام!

عكاظ ٢٠٠٣/٩/١٤

ولي العهد: الوطنية في أبنائكم خفيفة

قينان الغامدي

قال ولي العهد في كلمته لقادة التربية والتعليم: (عليكم التمسك بالأخلاق وحث أبنائكم وأبنائنا على الوطنية، أنا الآن أسمع وأرى مع الأسف أن الوطنية في أبنائكم خفيفة، لا أقول ما فيهم وطنية، ولكن ما هم حاسين بوطنهم). إنه ضعف لا يخص الناشئة الصغار، ولكنه يتجاوزهم إلى الكبار، ومن هنا فهو قضية خطيرة. الوطنية لا يمكن تدريسها في كتاب، ولعل من العجائب التي نعيشها منذ سنوات طويلة أن في مدارسنا مادة دراسية اسمها (التربية الوطنية) وهي مادة اختزلت مفهوم الوطنية في كتيب صغير، لعله بسطحيته وعدم منطقيته أصلاً جعل كثيرا من الطلاب يكرهون هذه المادة ويستخفون بها. نجد المفهوم المتطور للوطنية مجسدا في معادلة الحقوق والواجبات، فمتى ما استقامت هذه المعادلة نشط معها وتقوى وتجسد الحس الوطني، ومتى ما ضعفت حدث العكس.

الوطن ٢٠٠٣/٩/٢٠

دافعوا عن النظام وإلا فلستم وطنيين!

سليمان العقيلي

من حق هذه الدولة على نخب هذا الشعب التي تتصدر منابر الثقافة والفكر والإعلام، أن تكون في مستوى المسؤولية، وأن تقف مع الدولة في المحن والأزمات. ليس من الشهامة أن يتم ابتزاز الدولة وهي تواجه ضغوطات وحملات خارجية، بحيث يظهر الناشطون وكأنهم يستعينون بالحملات الخارجية في تعاملهم مع دولتهم. فموقف مثل هذا لا يمكن أن يفهم بأنه سلوك وطني سليم. ما يمكن أن ينظر له بأنه سلوك غير لائق هو أن يتم تبني الرزنامة المطلقة للجهات الخارجية ومن ضمنها النيل من القيم النبيلة لهذه الدولة، أو التشكيك في سياساتها.

الوطن ٢٠٠٣/٩/١٥

جامعة أمريكية في الرياض

عبد العزيز الجار الله

طلابنا وطالباتنا للأسف الشديد هم من يتسول التعليم في الجامعات العربية والأجنبية في الأردن ومصر واليمن والإمارات والسودان ولبنان وسوريا وتونس وباقي دول العالم.. جامعاتنا تحكم إغلاق باب القبول وتوصد أمامهم جميع المنافذ والكوّات وتجعلهم سلعة تباع بالمزاد الجامعي في المؤسسات التعليمية العربية والأجنبية. طلابنا يذهبون زرافاتٍ ووحداناً الى فروع الجامعة الأمريكية في مصر ولبنان والإمارات ويذهبون قوافل إلى الجامعات الأردنية وينتسبون كرفوف الطيور في الجامعات اليمنية والسودانية والتونسية.. وتضطر عائلات بدقها وجلّها إلى الانتقال إلى الإمارات أو لبنان أو مصر من أجل الجامعة الأمريكية أو للأردن وسوريا للجامعات هناك. أليس هذا كله مقنعاً لافتتاح فروع لجامعات أجنبية في المملكة. وتحديداً فتح فروع للجامعة الأمريكية في الرياض وجدة والدمام.

الرياض ٢٠٠٣/٩/١

ثوب المسؤولية

خالد حمد السليمان

المسؤول الذي يضيق بالنقد الهادف هو مسؤول يضيق عليه ثوب الوظيفة أيضاً ويصبح جديراً بأن يخلعه ليرتديه غيره! المواطن يا سادة لا يطلب منّة من أحد وحسنة وكل ما يريده هو معاملة كريمة تليق بإنسانيته وإنجازاً سلساً سريعاً يليق بمواطنته، وعندما يعجز عن الحصول على ذلك يكون من المؤكد وجود خلل يستوجب الإصلاح! المواطن يا سادة لم يطرق أبواب بيوتكم ويسألكم إحساناً وإنما طرق أبواب مكاتب أوجدتها الدولة لخدمته وقضاء حوائجه وإنجاز معاملاته وهذه المكاتب يا سادة

شأنها شأن الكراسي التي تجلسون عليها لم تكن لتحتاج لوجودكم لولا حاجة هذا المواطن وعندما يتعذر عليه قضاء حوائجه بها فإن وجودها يصبح كعدمه كوجودكم تماماً!

عكاظ ٢٠٠٣/٩/١٦

التعليم والغلو: داوها بالتي هي الداء!

قينان الغامدي

قال ولي العهد لمسؤولي التعليم: (نسمع وليس عندي مراءاة أن بعض الذين دفعهم الشيطان بل الأغلبية منهم طالعين من المدارس وبعض المعلمين، أنتم إن شاء الله ما فيكم شك، ولكن الذين تحتكم فيهم شك وهذا الصحيح). كيف يمكن الجمع بين كلام ولي العهد الذي يشير بوضوح إلى الخطر القائم في المدارس بسبب كثير من المعلمين الذين تشربوا مناهج الغلو والتطرف، وبين خطة وزارة التربية والتعليم التي تسعى إلى خلق بيئة حوار، إذا كان المعلم غير مقتنع بالفكرة. على الوزارة قبل البدء في تطبيق هذه الخطة أن تقوم بحملة توعية شاملة لمعلميها، وأن تقيم دورات توعوية مكثفة لهذه الفئة التي اختصها ولي العهد بإشارته، فهؤلاء يحتاجون فعلا إلى من يعيدهم إلى وسطية الإسلام واعتداله، قبل أن يطلب منهم تنفيذ أفكار غير مقنعة لهم، وهم على هذه الحال من الغلو في الدين، والتطرف في إصدار الأحكام والفتاوى.

الوطن ٢٠٠٣/٩/١٨

كلهم إصلاحيون حين تلوح الغنائم!

عبدالله ثابت

ما معنى أن تكون مشتغلاً بالكتابة في صحيفة دوارة كصحفنا، وفي مجتمع صعب التركيب مثل مجتمعنا، في غالبه وعر الطباع، ما معنى أن تكتب في فترة بالغة الحساسية كفترتنا هذه، حيث الجميع متوترون، وكل كالجالس على برميل بارود يترقب متى يخسف به الأرضون! إن الحديث يدور حول أولئك الصنف من الكتاب أصحاب المصداقية والشفافية العالية، أو ما يمكن تسميتهم بالمثقفين الحقيقيين، لا يقبل موقفهم فيه للمساومات ولا للمقايضات ولا يستسلم للتخويف والتهديد والإقصاء.

إنه لبالغ الألم أن تركن كلمة النور أو الحق أو ما يعبر عن هموم الآخرين، للحظةٍ ما، ليد السماسرة والمرتشين والذين يغيرون ريش أقلامهم وفق ما تحبذه الموجة، كأولئك الذين كانوا يتصدون للناس فيكفرون ويشتمون، ويسومون فطرة انتماءاتهم الشر، وحين رأوا خلاصهم المادي والإعلامي في أن يتحولوا من لبس لثام اللص إلى قبعة الرقيب فعلوا، ليجولوا الفضائيات فيحدثونا عن الولاء والحب والإنسانية التي كانوا يصيبونها في خاصرتها بالأمس!

الوطن ٢٠٠٣/٩/١٣

قبول طالبات الابتدائي والمأزق!

عبد العزيز الجار الله

أحد الزملاء يقول أشعر برفاهية الكاتب عندما يتحدث عن القبول في الجامعات والمطالبة بفتح الكليات والأكاديميات، هذا الشعور الرفاهي سببه الواقع المؤلم الذي يعيشه هذه الأيام أولياء أمور الطلاب في قبول أبنائهم وبناتهم في المرحلة الابتدائية.. ولسان حاله يقول لا أحد يصدق أن ابنتي لم تجد لها مقعداً في الصف الأول الابتدائي هذه قضية في نظري أهم من قضايا التعليم العالي نحن نتحدث عن البنية التحتية للتعليم ،عن أهم مسؤوليات التربية والتعليم.

الرياض ٢٠٠٣/٩/٣

الإصلاح بين الحوار والقرار!

الجوهرة بنت محمد العنقري

طرح القضايا، والحوارات الخاصة والعامة بدأت منذ فترة تأخذ مساحة أكبر رغم وجودها في السابق ولكن (على خجل)! وبدأت تظهر كلمات مثل.. (الشفافية) و(الإصلاح) وكثر استخدامها في الحوارات المكتوبة والمسموعة والمرئية.. علاوةً على المجالس سواء للرجال أو السيدات. لابد أن يتعدى ذلك مجرد الطرح (والكلام) لابد من أن يكون هناك تفعيل للأقوال.. وتحقيق للمقترحات الإيجابية التي من شأنها تجسيد المصداقية. مثلا أن الجميع تحدثوا عن محاربة الفساد وكل ما نحتاجه مثلاً هو قرار ينص على جملة واحدة وبسيطة (من أين لك هذا؟). تحدثوا عن الفقر.. والحل.. بسيط وسهل.. لكن يحتاج لقرار.. بأن يكون لكل مواطن سقف يملكه.. وعمل يأكل منه.. فما هي المشكلة في إنشاء المصانع! وما المشكلة في أن يجد كل مريض علاجه مهما بلغت تكاليفه.. وما المشكلة في بناء وحدات سكنية.. ما المشكلة في إنشاء المزيد من الكليات.. ومراكز التدريب.. للتعليم والتأهيل والتدريب في مختلف المجالات الحيوية والإنتاجية فموارد بلادنا لا تعد ولا تحصى.

عكاظ ٢٠٠٣/٩/١٧

٤ ملايين عانس!

صالح الشيحي

دراسة قام بها عبد الله الفوزان توصل من خلالها إلى أن عدد العانسات السعوديات سيرتفع من مليون ونصف المليون عانس حالياً، إلى أربعة ملايين خلال السنوات الخمس المقبلة في حالة استمرت معدلات الزيادة بنفس الوتيرة! الفوزان شدد على ضرورة إقناع الأسر بتخفيف أعباء الزواج والقبول بمهر متواضع للتغلب على مشكلات الزواج في مجتمعنا الذي تبلغ فيه نسبة الإناث ٤٩.٤٪!

الوطن ٢٠٠٣/٩/١٢

ما بعد الصحوة: نتائج الجرعات الدينية الزائدة

عبدالعزيز الخضر

منذ سنوات كان من الواضح أن النهايات لحقبة الصحوة أصبحت شبه حتمية حيث استنفدت أغراضها، وكانت أمام خيارات مرة إما أن تحدث تغيرات بارزة في صلب منظومتها وتفكيرها، وهوما يترتب عليه تلقائيا حدوث انشقاقات وحروب فكرية داخلها، وإما أن تؤجل وتواصل بقدر من التعديلات الشكلية اللحظية وهو ما يعني حتمية الصدام، ليس مع الخصوم في الداخل والخارج فقط، وإنما مع طبيعة الحياة الكونية. ويبدو أن جميع الخيارات المرة حدثت بصورة متقاربة نتيجة التباطؤ في التفاعل مع المتغيرات، ولم يعد هناك إمكانية للتحكم بها. يبدو أن المجتمع السعودي أصبح عمليا أمام مرحلة (ما بعد الصحوة) حيث بدأت تظهر الآن تشكيلات فكرية أخرى جديدة داخل المجتمع من خليط متنوع من التيارات بما فيه تيار الصحوة نفسه، تضع أسئلتها الجديدة وتحديات المرحلة.

الخطأ الرئيس ان الخطاب الديني أخذ مع مرور الزمن يسير باتجاه الحد الأعلى في التوجيه نحو التدين، وهو توجيه في جزء من مضامينه ربما لا يحتمله حتى المجتمع الأموي والعباسي في تاريخنا الإسلامي، يضاف إلى ذلك واقع كوني يخطو باتجاه مصادم لكثير من المثل وحالات التطهر وأوهام النقاء، ولم تتح الفرصة لحضور نقد داخلي علمي علني. لقد بدا وكأن المشروع أو الطموح هو (تديين) كامل المجتمع أي تحويله إلى حالة التدين، وهو تفكير باتجاه المستحيل. وخطورة مثل هذا الوهم قبل كل شيء على الدين نفسه وما قد تولده من حالات تململ وردات فعل من شرائح وطبقات المجتمع المستهدفة، وأيضا حالات يأس وإحباط ونظرات سوداوية عند المنخرطين في الدعوة لذلك.. قد تدفعهم باتجاهات أخرى عنيفة يتوهمون أنها طريق الخلاص والتعجيل بالإصلاح.

الوطن ٢٠٠٣/٩/١٠

أين الإرادة السياسية للإصلاح؟

محمد رضا نصر الله

في العام الماضي كتب فريد زكريا محرر مجلة نيوزويك الأمريكية، يدعو إلى ضرورة العمل على تحديث هياكل الاقتصاد، وإعطاء فرصة تعبيرية للنخب السعودية المتعلمة، وتقنين العلاقة بين المجتمع والدولة.. إلى آخر القضايا المتداولة في الصحافة السعودية منذ عشرات السنين.. وقد عقبت على مقالة الكاتب قائلاً: إنني وغيري قد سبقنا دعوتك بأكثر من عشرين عاماً.. لكن يبدو أن زامر الحي عادة لا يطرب في بلادنا!! وغير بلادنا في العالم العربي، حيث الانبهار يأخذ بمجامع قلوبنا، حينما يأتي الكلام من خارج البيت!

وأتذكر أنني وأحد الزملاء، كنا في ضيافة أحد المسؤولين، أثناء حرب الخليج الثانية، حين سألناه هل تقرأ ما نكتبه هذه الأيام، من مقالات تدعو إلى إصلاحات وطنية، نريدها أن تأتي من الداخل.. أجاب كلا! فنحن نعرف ما تدعون إليه.. لكن دعونا نسمع ما يقوله الآخرون عنا! ما أريد قوله هنا.. إنه لابد من إتاحة الفرصة كاملة لتداول قضايانا المعلقة، عبر أقلام الكتّاب.. بالاستماع إلى مطالب المواطنين الإصلاحية، والعمل على تحويلها الى مشروعات ناجزة، ستتحقق متى ما توفرت الإرادة السياسية.

الرياض ٢٠٠٣/٩/٧

بطالة ولا أمل

عابد خزندار

٩٩٩ مواطناً تقدموا لشغر ٢٩ وظيفة مدقق حسابات وباحث قانوني في جامعة أم القرى، أي أن ٩٧٠ واحداً منهم لن يجدوا أي عمل مع أن كل المؤسسات لا يمكن أن تستغني عن مدقق للحسابات، أما الباحثون القانونيون فلا أحسب أن هناك حاجة ماسة إليهم. وضعنا الاقتصادي لا يحسد عليه، فقد أظهرت دراسة نشرتها مؤخراً اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (اسكوا) أن ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من العرب ونحن منهم يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، وهو وضع كما تقول اللجنة مرشح للاستمرار لا سيما أن نسبة الفقر في ارتفاع مع نسبة نمو أقل.

عكاظ ٢٠٠٣/٩/١٩

وعود الإصلاحات وخطر التسويف

قينان الغامدي

قال الأمير بندر بن سلطان (إن الأمير عبدالله بن عبدالعزيز عازم بإذن الله على تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية لتوسيع المشاركة الشعبية)، ومثل هذا الوعد ليس جديداً، فقد قاله وكرره مستشار ولي العهد عادل الجبير عدة مرات، وقاله وكرره أيضاً وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، وهو محور هواجس وتطلعات السعوديين داخل المملكة وخارجها، فكلهم ينتظرون قرارات الإصلاح هذه ويشعرون أنها الحل الوحيد لتكريس وحدتنا الوطنية وتحقيق التقدم والتطور لوطننا، كما يعتقدون أن صدورها قد تأخر كثيراً، ويأملون ألا يتأخر أكثر، فالزمن لا يرحم ولن يتوقف!.

الوطن ٢٠٠٣/٩/٢٧

الخصوصية السعودية: كلمة حق يراد بها باطل

مازن عبدالرزاق بليلة

كلمتان متكررتان أصبحتا تسببان لنا كثيراً من التصدع، وربما التخلف، (الخصوصية السعودية)، و(نضج المجتمع السعودي). يقال لا تنجرفوا مع العولمة، أو لا تنظروا لتجارب العالم الخارجي، فنحن لنا خصوصية سعودية. لا أحد يشكك في الخصوصية السعودية، وغير السعودية، فكل بلد، وكل مجتمع له خصوصيته. عندما يترتب على الأمر التزام أو تغيير داخلي، تبرز لنا ظاهرة الخصوصية السعودية، لترفض التقدم، وترفض الالتزام، وترفض التغيير. لقد أرهقتنا قضية الخصوصية السعودية، ونحن أرهقناها، فلم نَجْنِ إلا كل تخلف وتراجع، كلما نحشر في ركن ضيق، يستوجب علينا إجراء التغيير، نقول بملء الفم: الخصوصية السعودية، فتموت الفكرة، ويموت التغيير، والمطلوب تمحيص القول حتى لا تصبح كلمة حق يراد بها باطل، وتكون متنفذاً للهروب من واقع التغيير. عندما يحتاج نظام ومناهج التعليم إلى تغيير، علينا إجراء التغيير، رضيت الخصوصية السعودية أم لم ترضَ، وإذا كان نظام الحوار، ونظام الشورى والبرلمان، يحتاج إلى تطوير، فيجب أن يتطور، سواء رضيت الخصوصية السعودية أم لم ترضَ، وحيثما توجد مصلحة، فهناك يجب أن توجد الخصوصية السعودية.

أما الحديث عن (التدرج في تطبيق الإصلاحات إلى حين نضج المجتمع السعودي) فهذا أمر آخر يحد من قوة وقدرة الانطلاق في التطور، لأن المسؤول أو المتحدث هنا يضع الحكم المباشر والمسبق على عقلية وأهلية المجتمع لتقبل التطور وربما تمضي السنون تلو السنين، ويظل المجتمع قاصراً في نظر المسؤول، لم يكبر، ولم يتهيأ بعد لتقبل الإصلاح، وكأن هذا الإصلاح مكرمة يتفضل بها المسؤول على الشعب المتخلف.

وإذا افترضنا جدلاً أن هذا الشعب ما زال قاصراً ومتخلفاً عقلياً عن تقبل هذه الإصلاحات، فما هو دورنا الإصلاحي في تشجيع وتهيئة تقبل الشعب لهذه الإصلاحات؟ أما أن تظل شبهة التخلف وعدم التهيؤ هي الحجة المتكررة عبر السنين لمنع الإصلاح والتطوير، فهو استخدام خاطئ يقصد به الرغبة في استمرار هذا التخلف.

الوطن ٢٠٠٣/٩/٦

المصالحة السياسية بين الدولة والمجتمع

محمد محفوظ

يخطيء من يتصور ان بوابة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مجتمعاتنا، هي الخضوع لرهانات الأجنبي. إننا لا يمكن ان نحقق الأمن والاستقرار إلا على قاعدة المصالحة الداخلية بين مختلف المكونات والتعبيرات. مصالحة بين السلطة والمجتمع، بين النخب السياسية والثقافية والاقتصادية، بين المكونات والتوجهات الدينية والقومية. بحيث يتوفر مناخ جديد يزيد من فرص الوفاق والتوافق، ويقلل من إمكانية الصدام والصراع المفتوح.

لا يبقى أمامنا كحكومات وشعوب إلاّ اطلاق مشروع مصالحة سياسية واجتماعية بين مختلف مكونات المجتمع. لا خيار حقيقي أمامنا إلاّ مصالحة أنفسنا وإعادة بناء عقد سياسي واجتماعي جديد حتى نتمكن من توفير شروط الخروج والانعتاق من هذه الأزمات الخانقة التي تهدد وجودنا ومستقبلنا كله. الخطوة الأولى في مشروع وقف الانهيار هي اصلاح وتطوير العلاقة بين السلطة والمجتمع. مصالحة تتضمن رؤية ونمطاً جديداً للعلاقة والتعامل. ان بوابة خلق الاجماع الوطني هي تجديد الحياة السياسية، وتوسيع مستوى المشاركة فيها، وتنظيم قواعد التنافس والصراع فيها أيضاً. والعقد السياسي – الاجتماعي الجديد، هو الذي يوفر الأرضية المناسبة لتطوير مؤسسة الدولة وتحديث هياكلها الدستورية، وبناء الاقتصاد الوطني ووضع برامج النهوض في مختلف الميادين.

الرياض ٢٠٠٣/٩/٣٠

٣٠ سنة فقر

محمد أحمد الحساني

يقول رئيس لجنة دراسة قضية الفقر إننا نحتاج إلى ثلاثين عاماً على الأقل للتوصل الى تخفيف ظاهرة الفقر في بلادنا وأن لجنته سوف تستفيد من تجارب دول أخرى في مجال معالجة الفقر ومنها اليمن وتونس والأرجنتين! لاحظوا أن هذه السنوات المطلوب سَفْحُها لإيجاد حلول للفقر ليست للقضاء عليه بل للتخفيف من حدّته فقط لاغير. فكم قرناً نحتاجها حتى يمكننا القضاء على الفقر.. إلى يوم القيامة مثلا؟! ومادام رئيس اللجنة لم يجد في العالم كله من يستفيد من تجاربهم الناجحة لمعالجة الفقر سوى اليمن وتونس والأرجنتين، فإننا نقول للفقر المدقع أبشر بطول سلامة يا مربع!

عكاظ ٢٠٠٣/٩/٢٠

الحالة السعودية: استعصاء الفهم قبل الحلّ

عبدالعزيز الخضر

أخطر ما يواجه (الحالة السعودية) أن كثيرا من الصراعات الداخلية الثقافية والاجتماعية التي تربك الرأي العام وتؤثر على القرار السياسي، وتخنق المسيرة التنموية، ليس عدم قابليتها (للحل) وإنما عدم قابليتها (للفهم)، وإمكانية تبسيطها للوعي الشعبي، وحتى غالبية النخب لا تملك تصورا موضوعيا يضع مخطط الأزمات بحجمها المقارب للحقيقة، وكثيرا ما تتعرض هذه النخب للمفاجآت، وتجد أن كل تصوراتها وكتاباتها في الاتجاه الخاطئ!

الفئة الأوسع من عقلاء المجتمع لديها الإحساس بأن هناك شيئا ما يسير باتجاه (الغلط) دون المقدرة على تحديد طبيعة هذا الخلل ومصدره في بنيتنا الثقافية والاجتماعية! حتى غاب منذ زمن طويل التفاهم العلمي حول مواضيع متعددة فأصبحنا بحاجة لمراكز حوار للتطبيع الداخلي بين التيارات المختلفة في رؤاها وكأننا ليس شعبا ومجتمعا واحدا! لا أستطيع أن أخفي حزني بأننا حتى البدهيات في أي مجتمع (كالحوار) أصبحت بحاجة لتمهيد وخلق تجاوب شعبي.. مما يعبر عن عمق الخلل في بناء الوعي الاجتماعي. مفردة (الحوار) كانت المفردة المنقذة للكثيرين هذه الأيام من ورطة الدخول في دهاليز التحليل التفكيكي الذي ربما يكشف بنية الخلل

المنهجي في التوعية الموجهة للمجتمع.

الوطن ٢٠٠٣/٩/٣

خدماتنا المهترئة فوق وتحت الأرض

علي خالد الغامدي

الحقيقة أن خدماتنا فوق الأرض ليست أحسن حالاً من خدماتنا تحتها.. ومن غير المنطقي أن تكون التمديدات الخاصة بالثلاثي الحيوي (الكهرباء، والماء، والهاتف) مُهترئة جداً وتكون خدماتنا فوق الأرض جيدة، وممتازة، وعند حسن الظن. وخدماتنا فوق الأرض انعكاس لتمديداتنا تحت الأرض، وتمديداتنا تحت الأرض يُسمّونها (البنية التحتية)... ومنذ سنوات طويلة ونحن مشغولون بالبنية التحتية على أساس أن تكون لدينا خدمات هاتفية، وكهربائية، ومائية على مستوى ما صُرف. ولكن لا توجد طُرق سليمة، ولا إنارة مستقيمة، ولا شوارع خالية (من الحفر، والمطبات، والمرتفعات، والمنخفضات، والانحناءات، والميلانات)... ولا أسواق ودكاكين، ومعارض، ومطاعم، وورش، ومحطات بعضها فوق بعض، وقذارة أحياء، وعشوائية أحياء أخرى، ومياه تتسرب من كل اتجاه، وروائح – غير زكية – وتلوث لا ينقطع نهاراً، وليلاً.

الرياض ٢٠٠٣/٩/٢٥

إحصاء سكاني: فوائد متواضعة

محمد أحمد الحساني

في هذه الأيام يقوم إحصاء سكاني جديد أخذت الصحف المحلية ووسائل الإعلام الأخرى تبشر به وتحمِّله ما لا يطيق من آمال وأحلام فما هو المنتظر أو الناتج المتوقع عن هذه العملية الإحصائية؟! لقد جرت عمليات الإحصاء السابقة فماذا استفدنا منها على أرض الواقع وما هو الشيء الملموس الذي نستطيع أن نشير إليه بفخر ونقول إنه نتج عن عملية احصائية سابقة؟ الدراسات والأفكار بقيت حبيسة الأدراج والإحصائيات نفسها بقيت في الملفات ولم يقرأها أحد!

عكاظ ٢٠٠٣/٩/٢٣

وسائل الإعلام السعودية في الخارج

غازي المغلوث

إعلامنا الخارجي لا يستسيغ اللون السعودي ولا يفضله، ويستعيض عنه بالألوان الأخرى الزاهية! أوَ يُعقل أن كل هذه المؤسسات الإعلامية التي غطت السماء والأرض لا يوجد فيها سعودي إلا مالك المؤسسة، أو رئيس مجلس الإدارة؟ أطلّت علينا مؤسسات إعلامية تصدر صحفا ومجلات من الخارج، تقيم مبانيها وأجهزتها وبنيتها التحتية في دبي أو قبرص أو المنامة أو لندن، وتوظف العاملين لديها من جنسيات مختلفة، في بنايات شاهقة، ذات مكاتب خمسة نجوم، ويعمل فيها سكرتيرات على درجة عالية من الأناقة، بينما مادتها الإعلامية مأخوذة من الداخل، وميزانياتها من إعلانات الداخل، ومشتركوها من الداخل، ولا تخاطب غالبا إلا جمهور الداخل، وتعتمد اعتمادا كليا على مكتبها الداخلي الموجود في بناية متواضعة أو بائسة في أطراف الرياض أو جدة أو الدمام. الإعلام السعودي في الخارج في مجمله يعتمد على عناصر غير سعودية في: الإعداد، والتقديم، والأصوات، والكتّاب، والصحفيين، والتحرير، والإخراج، والتنفيذ، والتصوير، والأعمال الفنية، والمراسلين، والتقنيين .. وما إلى ذلك. ليس لنا من هذه المؤسسات إلا الاسم فقط. هذا يعود في تقديرنا إلى عدم قناعة هذه المؤسسات بالعنصر الوطني.

الوطن ٢٠٠٣/٩/٦

المجتمع السعودي والتخندقات الفكرية

عبدالعزيز الصاعدي

اختطف المجتمع بكامله من يسمى بالنخب الفكرية وبدأوا يتنازعونه بينهم بعد أن انقسموا فريقين، مجددين ومحافظين، أصوليين وليبراليين، إسلاميين وعلمانيين.. وهذان التياران منقسمان فيما بينهما ومنقسمان في داخلهما وأصبح المجتمع مغيبا ومختطفا من قبل هؤلاء القلة وكل قضية تمسه أو تمس مصلحته تناقش وتدار فكريا واجتماعيا وتنظيميا لا من قبل هؤلاء ولا أولئك ولكن من قبل تنافسهما وتنازعهما وانعدام الثقة بينهما. المراهنة ستكون على العقلاء الذين يرون هشاشة هذا الاستقطاب والتحزب والتخندق وأنه لمنافع فردية ومواطئ قدم وصراع نفوذ وأنه انتهى عصر اللعب بل انتهت اللعبة من أساسها، فالمجتمع لم يعد يتحمل أو يحتمل والظروف لم تعد مواتية فلتضع الحرب أوزارها.

الوطن ٢٠٠٣/٩/٦

حلّ عبقري: عاطل لكل عانس!

بدرية البشر

الشابة التي لم تتزوج هي مشكلة اجتماعية أما الشاب الذي لم يتزوج فهو خيار اجتماعي، وهكذا تتحول المشكلة الاجتماعية لمشكلة ثقافية، وفي حين نمنح معظم قضايانا أذناً من طين وأذناً من عجين تزلزل قضية العنوسة ضميرنا الجمعي وتستفزع النشامى من بيننا الذين يشقون جيوبهم حلفا بأن لا ينام لهم طرف حتى يحلوا مشكلة النساء الهائمات على قارعة الطريق دون رجل، ولا يتعدى حلهم غير صيحات نصر تقول (عددوا، عددوا) أي اجمعوا فوق ما عندكم من زوجات زوجة مضافة لتنقذوا أرواح العوانس المعذبة، رغم أن الإحصائيات تثبت أن عدد الرجال لدينا مساويا تقريبا لعدد النساء فأين تكمن المشكلة؟!

أحد النشامى بعث لرئيس تحرير جريدة محلية بصيحة فروسية و حل فانتازي لحل مشكلة العنوسة في بلدنا بقوله إنه يجب حصر عدد العانسات من الموظفات (القادرات على فتح بيت) فقط – يعنى أن العانس غير الموظفة خارج خطة الإنقاذ – وحصر عدد الشباب العاطلين عن العمل ثم تزويج كل موظفة عانس تتمتع بدخل اقتصادي بكل شاب عاطل عن العمل وهكذا تم تأمين وظيفة لكل عاطل عن العمل وهكذا انتهى الحل بحلول سعيدة للشباب، تصب في صالح الرجل لأن صاحب الحل رجل في النهاية.

الرياض ٢٠٠٣/٩/٢١

مسؤولون يهددون إعلاميين

خالد حمد السليمان

ما زال بعض المسؤولين للأسف ينظرون إلى مهمة الإعلام على أنها مجرد تسليط الأضواء على أعمالهم وتلميع صورهم والتمجيد بهم سواء كانت أعمالهم ناجحة أو فاشلة وسواء كانوا منتجين أو غير منتجين، ومازالوا أيضاً يرون أن هذا الإعلام لا يملك الحق في كشف أخطائهم والإشارة إلى سلبياتهم ومساءلتهم أو محاسبتهم على إخفاقاتهم!! فمفهوم الإعلام عند هؤلاء مازال مفهوماً تقليدياً يعيش الزمن المنقرض الذي جعل من وظيفة الإعلام عندهم مجرد المديح بمناسبة أو بدون مناسبة! مازال الإعلام يعاني من عدائية مكشوفة من بعض المسؤولين ورفضهم لوظيفته الفعلية في التنبيه إلى الأخطاء ومعالجتها. وليت الأمر يتوقف عند هذه الفئة من المسؤولين عند حدود التجاهل كردة فعل لهذا التحقيق الصحفي أو المقال الناقد بل إن الأمر يتحول عند بعضهم إلى ما يشبه ثورة البركان يوزعون تهديدهم ووعيدهم في كل اتجاه وكأنهم تلقوا نقداً خاصاً وليس لإدارات ومؤسسات حكومية يملكها الوطن!!

عكاظ ٢٠٠٣/٩/٢٤

الفرق بين التصريحات والواقع!

قينان الغامدي

أوضح وزير الصحة الدكتور حمد المانع خلال زيارته لجازان أخيرا أن الوزارة تعتزم إنشاء ألفي مركز صحي في جميع مناطق المملكة وسيكون لجازان نصيب وفير منها، وأضاف أن هناك اهتماماً بالرعاية الصحية في جازان حيث سيتم... وسيتم... وسيتم...إلخ. هذا الخبر ذكرني بأن وزير الصحة السابق سبق أن أعلن عن هذا المشروع قبل نحو سبع سنوات فيما أظن، وقد قال نفس الكلام تقريباً مع استبعاد جملة (وسيكون لجازان نصيب وافر منها)، والآن لا أدري هل تم تنفيذ تلك الألفي مركز التي أعلن عنها الدكتور شبكشي، وهذه الألفان التي أعلن عنها المانع جديدة، أم إنها هي نفسها بقيت تحت الدراسة حتى اليوم، كما أن كلمة (تعتزم) هذه مفتوحة على المستقبل، فهل الوزارة تعتزم الآن أي هذه السنة أم السنة القادمة أم إنه تصريح صحفي والسلام!

الوطن ٢٠٠٣/٩/٦

دوري الكذب.. والكأس للحكومة

فيصل الزامل

في المسرحية المشهورة للفنان دريد لحام (ضيعة تشرين)، كان هناك مقطع يدور حول منافسة إفتراضية تدور رحاها بين الشعب والحكومة لتحديد من يكذب أكثر. وجرت فصول المنافسة على نحو تتاح فيه الفرصة لأفراد من الشعب وممثلين عن الحكومة، وقد أسفرت النتيجة عن فوز الحكومة في هذه المنافسة، حيث أظهر رجالها براعة فائقة في مضمار الكذب على الشعب.

حين يفقد رجال السلطة القدر على تقديم إجابات مقرونة بحلول يلجأون الى اللغة الدبلوماسية، تزويقاً للكذب. في بلادنا أصبح الكذب جزءا من مهمام المسؤولين ، كباراً وصغاراً إن لم يكن الكذب يأتي إمتثالاً لتعاليم وأوامر سامية. كما أن الكذب صار مستساغاً حتى بين الطبقة الحاكمة، ونزولاً الى الوزراء ووكلائهم والسفراء وصغار المسؤولين. ينقل أحدهم توصيفاً للكذب الشائع بين الأمراء، أن أحد الأمراء الكبار كان يكذب، وكان يعلم أنه يكذب وهذه ليست المشكلة، وأن الطرف الآخر (الذي ينتمي هو الآخر الى طبقة الأمراء) يعلم بأن صاحبه يكذب وهذه أيضاً ليست المشكلة، بل المشكلة تبدو مستغربة حين يعلم الأمير بأن الطرف الآخر يعلم بأن هذا الطرف يعلم بأنه يكذب..فهنا يحتاج المرء الى آلية مختلفة في تفسير هذه الاحجية الغريبة. إن ثمة توافقاً بين الامراء على أن الكذب المفضوح مستساغ كجزء من اللعبة الداخلية، وبالتالي يجوز للجميع ممارستها حفاظاً على الود والصلات القرابية، وهي في كل الاحوال من مستلزمات تقاسم السلطة. فإذا لم يكن الصدق قادراً على تحقيق هذه المهمة فإن للكذب دوراً يلعبه، لأن الصراع المحتدم على السلطة والمنافسة الشديدة بين أجنحة الحكم تتطلب شيئاً من ذلك. وحينئذ لابد من أن يعرب الأمير عن مشاعر مبالغة تجاه نظيره الأمير..مشاعر مليئة بكل الحب والاحترام والحرص والوفاء..هكذا هي قوانين لعبة الحكم، ولابد من إتقانها من أجل الدخول في حلبة المنافسة والحصول على حصة من كعكعة السلطة التي تتطلب تسلّحاً من نوع خاص. هذا هي الصورة المكثفة داخل دائرة الطبقة الحاكمة.

في طبقة الوزراء هناك من تلقى العلم من لدن خبير فوقه، فأصبح متقناً ببراعة في الكذب على المواطنين، خصوصاً تلك الوزارات التي تحيط بها المشكلات من الزوايا الأربع. على سبيل المثال لا الحصر صرح وزير التعليم قبل فترة ليست ببعيدة بأن هناك مقاعد في الجامعات تفوق عدد المتخرجين من المرحلة الثانوية، وهو قول طموح ويستحق التقدير إذا صح، ولكن حين نضعه على المحك يصبح الكلام غير الكلام، فتلك المقاعد المزعومة ليست أكثر من توسيع هامش الانتساب في الجامعات بطريقة تكاد تجعل عدد المنتسبين يفوق العدد المقرر للطلبة الجامعين المنتظمين.

مثال آخر نورده من مقابلة صحافية مع وزير الاوقاف يقول فيه السيد الوزير بأن المساجد الشيعية تموّل من قبل الحكومة وهذا أمر جار من أيام الملك عبد العزيز. وهو قول طموح أيضاً، ونرجو أن تحظى كافة المساجد الموجودة في المملكة بنفس القدر من الرعاية والاهتمام كالتي تحظى بها مساجد بنيت بأموال بلادنا في أوروبا وأميركا، وفي قارات العالم كافة. ولكن كلام الوزير يخلو من شي واحد فقط وهو الحقيقة، فما نعرفه ويعرفه أبناء الاحساء والقطيف بأن مساجدهم تبنى بتمويل خاص أي عن طريق التبرعات، هذا إن رخص لهم ببنائها في الأصل، أما أن يكون هذا الحال جارياً منذ أيام الملك عبد العزيز فتلك يا سمو الأمير (قوّية) يصعب هضمها، ما لم ندخلها ضمن سياق التسامح الديني الذي يراد له أن يشاع بين أتباع المذاهب داخل المملكة، أو حمل تصريح معاليه على النوايا الحسنة المستحدثة قريباً. وهناك أمثلة عديدة على كذب الوزراء الباقين، وتبقى وزارة الداخلية تتربع على قمة الصدارة وهي صاحبة الضربة الذهبية في مضمار الكذب.

كذب الوزراء صار جزءا من مهامهم، ولذلك لابد من إخضاع تصريحاتهم والاحصائيات الواردة عنهم للفحص الدائم. فالتصريحات حول معدلات البطالة، مثالاً بارزاً، باتت متضاربة الى حد أنها تحولت الى مثار سخرية من الصغير والكبير، بالنظر الى الفارق الهائل بين الادنى والاعلى منها، بين ١٢ بالمئة الى ٣٩ بالمئة، أضف الى ذلك أن الفارق الزمني بين التصريحات يتقلص الى أيام وليس شهور، إن لم يكن هذا الفارق عكسياً أي أن يكون الرقم الوارد في تصريح ما قبل سنتين أعلى من الرقم الوارد في تصريح اليوم، بما يوحي وكأن معجزة اقتصادية قد وقعت في بلادنا.

كذب الحكومة على الشعب بات معلوماً، وأن يدرك المواطنون بأن الحكومة تكذب فهو أمر ايضاً بات معلوماً ولا يحتاج الى دليل، ولكن أن تصل الحكومة الى المستوى الثالث من المعرفة بحيث تعلم بأن الشعب يعلم بأنها تكذب فهنا نصل الى مرحلة متقدمة في المنافسة التي بلا شك ستمنح الحكومة الكأس بل جائزة نوبل للكذب.